رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً في سورية وحيثما نتواجد في العالم، نتفوّق في تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا الماليّة والمصرفيّة، ونواصل التّطور والارتقاء بخدمتهم، وبناء علاقة متميزة معهم.

رسالتنا

نعمل بكل طاقاتنا لنكون الشريك الأقوى والأقرب للعملاء، نلبي احتياجاتهم ونستجيب لتوقعاتهم من خلال مجموعة خدمات وحلول ماليّة ومصرفيّة متطورة ذات قيمة مضافة، تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.
نعامل ونتعامل بشفافية وعدالة وروح الفريق المؤهل والمحفّز، ونعظّم قيمة مؤسستنا ونعمل معاً كنموذج إيجابي وفعّال يسهم في تطور وتقدّم المجتمع.

قيمنا الجوهرية

- **النّزاهة** : تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي، ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.
- **الشّفافية** : الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنيّة.
- **الابتكار** : السّعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالميّة في ابتكار الحلول المحليّة الرائدة المبنيّة على خبرات عالية المستوى والتّرحيب بالتغيير الإيجابي.
- **العمل الجماعي** : العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.
- **الانتماء** : الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.
- **الرّيادة** : العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.
- **تحقيق النّجاح في أعمالنا والرّفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها** :السّعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

مجلس الإدارة	٧
كلمة رئيس مجلس الإدارة	٨
تقرير مجلس الإدارة ٢٠٢٠	١١
البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣٩
البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية ٢٠٢٠	١١٧
الحاكمية المؤسسية	١٣١
الإفصاح والشفافية	١٣٨
شبكة فروع بنك الأردن– سورية	١٤٠

بنك الأردن– سورية
شركة مساهمة سورية، تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم (36/م.و) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية، وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم /15351/ تاريخ 28 أيار 2008، وفي سجل المصارف تحت الرقم /17/ تاريخ 29 تموز 2008.
رأسمال البنك المدفوع كما المصرح به 3,000,000,000 ل.س (3 مليار ليرة سورية)، موزع على 30 مليون سهم.
تم إدراج سهم بنك الأردن– سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، في السوق الموازي بتاريخ 2010/6/23، تحت الرمز BOJS.

العنوان الإدارة العامة – دمشق – ساحة السبع بحرات – شارع بغداد
صندوق بريد 8058 دمشق – سورية
هاتف +963 (11) 22900000
فاكس +963 (11) 2315368

البريد الإلكتروني info@bankofjordansyria.com
الموقع الإلكتروني www.bankofjordansyria.com
www.facebook.com/bojsy/

2020

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
السيد صالح رجب عليان حماد (ممثل بنك الأردن)

نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد عبد العزيز رشيد السخني

الأعضاء
السيد أسامة سميح أمين سكري (ممثل بنك الأردن)
السيد محمد أسعد محمد نزار هارون (ممثل بنك الأردن)
السيدة ديانا طريف الأخرس
السيد عمار محمد سعيد البردان
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام
السيدة هانية محمد قحطان العيطة

المدير العام
السيد رائف يوسف جميل أبو داهود

مدقق الحسابات
شركة يو تي سي إنترناشونال ولطفي السلامات محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

يسعدني بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي لبنك الأردن – سورية لعام ٢٠٢٠، متضمناً البيانات المالية للبنك، وأبرز الإنجازات التي تم تحقيقها والأهداف المستقبلية.

وقد جاء التقرير متوافقاً مع كافة القوانين والأنظمة وتعليمات السلطات الرقابية، بما فيها قواعد الحاكمية المؤسسية الرشيدة ومعايير الإفصاح والشفافية والمعايير الدولية للتقارير المالية.

السّادة المساهمين الكرام،،

شهد الاقتصاد العالمي بالعام ٢٠٢٠ تراجع غير مسبوق نتيجة جائحة كورونا وآثارها السلبية الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، حيث طالت الاغلاقات معظم القطاعات الاقتصادية. وأشارت التوقعات إلى أن التراجع الاقتصادي على مستوى العالم سيكون أعلى من التراجع الذي سجل خلال الأزمة المالية العالمية. وقد طالت آثار هذه الجائحة الاقتصاد السوري كعامل يضاف الى جملة الصعوبات والتحديات التي يواجهها. فانخفضت قيمة العملة السورية مقابل ارتفاع معدلات البطالة والفقر. وأدى تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى تراجع التحويلات وتعطّل التجارة. وأسفرت إجراءات الإغلاق في جميع أنحاء سورية عن شلّ النشاطات الاقتصادية المحلية. بالإضافة إلى النقص الكبير في الطواقم والمعدات الطبية. كما تأثر الاقتصاد السوري بمواصلة فرض عقوبات دولية عليه، بالإضافة إلى الأزمة المالية في لبنان جراء التشابك ما بين الجهازين المصرفيين السوري واللبناني. مما أثر سلباً على ثقة الأعمال، وقرارات الاستثمار بسبب تعمق حالة عدم اليقين. ولكن من جانب آخر يلاحظ التحسن الملحوظ بالأوضاع الأمنية على مساحة كبيرة من أراضي الجمهورية العربية السورية والتي من المؤمل أن يكون لذلك بوادر لعملية إعادة بناء الاقتصاد السوري في حال تحسن الأوضاع الصحية.

ومع ذلك، استطعنا مواجهة هذه التحديات بكل كفاءة واقتدار، وإدارة موجودات ومطلوبات البنك ضمن الطاقات والإمكانات المتاحة، والحفاظ على التزامنا طويل الأمد تجاه مساهمينا وعملائنا ومجتمعنا للعودة بقوة إلى مسار التعافي، فقد قمنا بدور أساسي في تنفيذ ما تم اتخاذه من إجراءات للتعامل مع تداعيات أزمة كورونا لتحفيز ودعم النشاط الاقتصادي، ومنها تأجيل سداد بعض القروض وزيادة التمويل الميسر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما بذلنا جهوداً دؤوبة للتأقلم مع الوضع الاقتصادي الجديد ونجحنا في حماية البنك من احتمالات المخاطر وانقطاع الخدمات، إضافة إلى الاجراءات المتخذة لضمان صحة الموظفين. كما حرص البنك على الإحتفاظ بنسب سيولة تتجاوز النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية، وذلك لتخفيض المخاطر بهدف ضمان حقوق المساهمين والمودعين. وفي الوقت ذاته قمنا بتعزيز إطار الحوكمة، وركزنا على ترسيخ ثقافة الحوكمة في جميع ممارساتنا، وقد ساعدنا ذلك على ضمان الامتثال لمتطلبات السلطات والجهات الرقابية. هذا بالإضافة إلى تعزيز إدارة المخاطر على مستوى البنك من خلال تطوير آليات وإجراءات رقابية على مختلف المستويات للتعامل مع كافة أنواع المخاطر.

ولقد أدت التطورات التي شهدها عام ٢٠٢٠ إلى تغييرات في سلوك العملاء أهمها استبدال القنوات المباشرة بقنوات الخدمة الإلكترونية والرقمية، مما يتطلب منا الإسراع في تطبيق تقنيات جديدة لتطوير الخدمات الرقمية والإلكترونية مع ضمان السهولة والأمان في استخدام هذه القنوات من العملاء. كما يهدف البنك خلال السنوات القادمة لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة وأتمتة الأعمال وتطبيق الخدمات المصرفية الالكترونية والرقمية بمختلف أشكالها، للارتقاء بمستوى خدمات البنك بما يواكب التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبالتالي تحقيق أثر ملموس وتقديم قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة. وتستند استراتيجيتنا على تهيئة البنك للاستفادة من فرص النمو المستقبلية وتحقيق الأهداف المخططة.

ونأمل خلال الفترة القادمة بتعافٍ تدريجي للاقتصاد السوري بمعظم قطاعاته ومكوناته، لاسيما القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على الميزات النسبية والمطلقة، حيث سيكون الأساس في تطبيقات مشروع إحلال بدائل المستوردات، بالإضافة إلى توقعات موضوعية بجرعات انتعاش مقبلة، مستندة إلى حالة التنوع في الموارد التي يحظى بها الاقتصاد السوري، والتي تشكل دافعاً قوياً للنمو، وهو ما يخلق فرصاً كبيرةً أمام مؤسستنا للاستفادة من هذه المقومات بمجرد حصول انفراجات على المستوى الجيوسياسي.
وعلى مستوى الأداء المالي للبنك فقد حقق البنك مستويات أداء إيجابية على صعيد نسب الملاءة المالية والسيولة، فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال ٨٧٠٩٪ وهي نسبة تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي، كما حافظ البنك على نسب سيولة تفوق متطلبات السلطات الرقابية حيث بلغت ١٠٩٪ لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ ٣٠٪، كما وبلغت نسبة السيولة بالليرة السورية ٤٥٪ مقارنة بالحد الأدنى البالغ ٢٠٪.

ونود أن نؤكد أننا على ثقة تامة فى أن استراتيجيتنا القائمة على أسس واضحة، والتزامنا الدائم بتقديم خدمات مصرفية متميزة، علاوة على تطبيق أعلى معايير الحوكمة على كافة عمليات البنك والالتزام التام بمبادئ الشفافية والإفصاح، سوف يمكننا من تحقيق أفضل المصالح لمساهمينا وعملائنا وموظفينا.

السّادة المساهمين الكرام،،

باستعراض أداء البنك المالي لعام ٢٠٢٠ وعلى صعيد المركز المالي للبنك، فقد بلغت إجمالي الموجودات ٨٤*٠٧ مليار ليرة سورية بارتفاع بقيمة ٥٠٨*٨ مليار ليرة سورية عن عام ٢٠١٩ وبنسبة ١٥٣ ٪، وسجلت ودائع العملاء لدى البنك ارتفاعاً بقيمة ٢٢*٣ مليار ليرة سورية حيث بلغت ٤٣*٣ مليار ليرة في ٢٠٢٠، وسجل البنك صافي ربح بعد الضريبة في عام ٢٠٢٠ بقيمة ١٩*٥ مليار ليرة سورية، مقارنة بمبلغ ١٦٤ مليون ليرة عام ٢٠١٩. وبناء عليه، فقد ارتفع مجموع حقوق الملكية من حوالي ٧*٠٦مليار ليرة في عام ٢٠١٩ إلى ٢٦*٦ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠. أما في جانب استخدامات الأموال فقد ارتفع صافي التسهيلات الائتمانية بقيمة ٦*٤١ مليار ليرة وبنسبة ٥٥*٤٪ لتبلغ ١٧*٩٨ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠ مقارنة بمبلغ ١١*٦ مليار ليرة في عام ٢٠١٩.

وبالنسبة لبنود بيان الدخل لعام ٢٠٢٠ فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي ليبلغ ٢٢*٢ مليار ليرة سورية، مقارنة بمبلغ ١*٤ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٩. وجاء النمو بأثر الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي والبالغة حوالي ٢٠*٧ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٢٠. وعلى صعيد الإيراد التشغيلي فقد بلغ صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات ما مقداره ١*٤ مليار ليرة سورية بارتفاع نسبته ٣٦*٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٩. هذا وقد ارتفعت المصاريف التشغيلية بنحو ١*٨ مليار ليرة لتبلغ حوالي ٢*٦ مليار ليرة.

وفي الختام،، أتقدم بإسمي وبإسم أعضاء مجلس الادارة بالشكر لعملائنا على دعمهم وثقتهم التي كانت دائما محل تقديرنا واعتزازنا، وكل التقدير لإدارة البنك التنفيذية ولكافة الموظفين على جهودهم الدؤوبة، كما أعبر عن تقديري للمؤسسات الوطنية، وعلى رأسها مصرف سورية المركزي، وهيئة الأوراق والأسواق المالية، ووزارة المالية، ووزارة الإقتصاد، ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وكافة الجهات الرسمية، على جهودهم ودعمهم للقطاع المصرفي السوري.

والله وليّ التّوفيق

صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2020

الأداء الاقتصادي 2020

المركز التنافسي 2020

الأنشطة والإنجازات 2020

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2020

أهداف خطتنا المستقبلية 2021

الأداء الاقتصادي ٢٠٢٠

واجه الاقتصاد االعالمي في عام ٢٠٢٠ فترة من الركود العميق في ظل الآثار المستمرة لجائحة كوفيد -١٩، ففي غضون ١٢ شهراً شل الفيروس الاقتصاد واجتاح المجتمعات .كما إن تأثيرات الجائحة الاقتصادية التهمت رصيد سنوات من النمو العالمي، وأدخلت العالم في أسوأ ركود منذ الحرب العالمية الثانية، وأسقطت الملايين في الفقر المدقع، وشطبت أيضاً ملايين الوظائف.

تدخل صندوق النقد الدولي منذ بداية إعلان الجائحة وحاول المساهمة في تقليص حجم الخسائر العالمية، ومنع انهيار الاقتصاد العالمي بنموه الهش، لمنع تكرار الكارثة المالية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.لكنه توقع انكماش الاقتصاد العالمي في ٢٠٢٠ بمعدل ٤*٤٪، على أن يعاود النمو في ٢٠٢١ بتسجيل ٥،٢٪، ولكن توقعات النمو تشير إلى فجوات سلبية كبيرة في الناتج وارتفاع في معدلات البطالة عبر كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة.وبحسب توقعات الصندوق، فإن الاقتصادات الصاعدة والنامية ستنكمش عا م٢٠٢٠ بنسبة ٣*٣٪ قبل أن تنمو بمعدل ٦٪ العام ٢٠٢١، في حين تصل نسبة انكماش الاقتصادات المتقدمة ٨*٥٪ في ٢٠٢٠، على أن تنمو بنحو ٩*٣٪ في العام التالي.هذا وقد تبنى البنك الدولي رؤية أكثر تحفظية لمستقبل الاقتصاد العالمي، بتسجيل انكماش قدره ٢*٥٪ في ٢٠٢٠، على الرغم من المساعدات المالية غير المسبوقة.

وعلى الرغم من اعتقاد المحللين الاقتصاديين بأن خطط التحفيز المالي والنقدي كانت ضرورة قصوى لتجنب الدخول في كساد عظيم، إلا أن هذه الخطط أغرقت العالم بالسيولة والقروض وتضخم الدين العالمي إلى مستويات قياسية جديدة تجاوزت ٢٧٧ تريليون دولار أي ما يعادل ٣ مرات ونصف المرة حجم الاقتصاد العالمي الأمر الذي يزيد مخاطر عدم القدرة على السداد في أعوام الركود. وقد دعا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إبريل إلى تعليق مدفوعات خدمة الديون المستحقة على أشد البلدان فقراً لتمكينها من التركيز على مكافحة الجائحة.

أما بالنسبة للاقتصاد السوري فقد كان العام ٢٠٢٠ هو الأسوأ منذ بداية الأزمة ، لدولة عانت من حرب وعقوبات جائرة، حيث واجه الاقتصاد السوري ثلاث تحديات جديدة: العقوبات المفروضة في عام ٢٠٢٠ تحت ما يسمى قانون قيصر الذي فرضته الإدارة الأمريكية والأزمة الاقتصادية والمالية اللبنانية، وانتشار جائحة فيروس كورونا.

العقوبات الأميركية وقانون قيصر:

حيث أدى تطبيق العقوبات الأميركية والأوروبية منذ ٢٠١١ وصولاً إلى العقوبات المفروضة في عام ٢٠٢٠ تحت ما يسمى قانون قيصر ،آثار متعددة على الاقتصاد السوري، إذ تعطلت آليات عمل القطاعات الحيوية أبرزها المصارف، الشركات الصغيرة والمتوسطة، والزراعة، وكذلك طرأ تراجع حاد على إنتاج النفط الخام وعانت غالبية المناطق من أزمة محروقات خانقة وتحديدا في مادتي الغاز والديزل،وتراجع إنتاج القمح، ما أدى إلى صعوبات كبيرة في تأمين الاحتياجات الخاصة لجهة الأمن الغذائي وقد تم السماح باستيراد القمح جراء العجز المتواصل بين الإنتاج والاحتياج، ما أدخل البلاد في أزمة خبز كما فقدت البلاد بعد العقوبات قدرتها على إنتاج الأدوية الأساسية وتصديرها .
ويرى عدد من الخبراء الاقتصاديين أن الأزمة الاقتصادية غير جديدة على سوريا التي تقترب أزمتها من دخول عامها العاشر، لكنها تفاقمت في العام الماضي

الأزمة اللبنانية وتأثيرها على سوريا :

حيث كان لبنان، لا سيما قطاعه المصرفي، بمثابة بوابة سوريا الاقتصادية إلى العالم الخارجي في شراء السلع عبر النظام المالي العالمي تجنباً للعقوبات، إذ لطالما اعتمدت سوريا على الاقتصاد اللبناني حيث كان رجال الأعمال والأفراد من سوريا يودعون مدخراتهم في مصارفه وكانت المصارف اللبنانية تُصدرالاعتمادات المستندية وغيرها من تسهيلات السداد التي يحتاجها التجار السوريون لاستيراد السلع إلى السوق المحلية.فيما أدى إغلاق البنوك وتقييد حركة السحب والإيداع واستقالة الحكومة اللبنانية لموجة هلع في الأسواق اللبنانية سرعان ما انتقل تأثير ذلك سلباً في لبنان وسورية ليضغط على الليرتين، حيث انه مع انهيار الليرة اللبنانية، فقدت الليرة السورية بدورها توازنها .

تفشي الفيروس واالأزمة الاقتصادية الخانقة:

بدأت السلطات السورية اعتباراً من منتصف آذار/ مارس فرض إجراءات تقييدية مختلفة ، ونتيجة لذلك كانت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية هائلة. فقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض كبير في النشاط التجاري، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة أسعار السلع الاستهلاكية، بينما أدى إغلاق الحدود الدولية إلى توقف المعاملات التجارية والمالية مع العالم الخارجي. فضلاً عن أن المزارعين لم يتمكنوا من بيع منتجاتهم في الأسواق، وتوقف إنتاج المصانع، وأغلقت الفنادق والمطاعم نشاطها.

وقدرت دراسة نشرت أواخر مايو/أيار الماضي، أن خسائر الاقتصاد السوري منذ بدء الحرب عام ٢٠١١ وحتى مطلع ٢٠٢٠ بلغت نحو ٥٣٠ مليار دولار، أي ما يعادل ٧*٩ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام ٢٠١٠.

ولا تزال سورية تحتفظ بمقومات الصمود الأساسية حيث أن الاقتصاد السوري يتمتع بمرونة إنتاجية وهو اقتصاد متعدد يضم ثروات كبيرة وتعد واحدة من أغنى الدول العربية في حجم الثروات على اختلاف أنواعها الطبيعية والبشرية، من النفط إلى الغاز إلى الفوسفات إلى مختلف أنواع الزراعات والمناخ والتربة إلى ثروة الآثار، بالإضافة إلى موقع سوريا الاستراتيجي الذي يقع في قلب العالم ونقطة الوصل بين ثلاث قارات وعلى ضفة البحر المتوسط الشرقية يعطيها ميزة إستراتيجية كبيرة، ومركزاً لعبور البضائع من الشرق إلى الغرب وبالاتجاه المعاكس.

مع الإشارة إلى أن إن أي تطور سياسي اقليمي في المنطقة سينعكس مباشرة على الوضع الاقتصادي في سورية وتحسن الليرة السورية، حيث من المتوقع بدء رفع العقوبات الاقتصادية الجائرة، واستكمال فتح الحدود السورية مع الدول العربية، وعودة الرحلات الجوية، وفتح السفارات في دمشق، وإعادة ضخ الصادرات السورية، وإعادة السياحة، ودعم خطوط الانتاج بقطع الغيار والمواد الأولية من الخارج، وتنوع وديناميكية الاقتصاد السوري، وبدء خطة إعادة الأعمار، كل هذا من شأنه استعادة قوة الاقتصاد السوري وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة لطبيعة هذا الاقتصاد وتنوعه وما يتسم به من ديناميكية، إضافة للسياسات والإجراءات التي عملت وتعمل عليها الحكومة لاستعادة النشاط الاقتصادي، لكي يكون الاقتصاد السوري عامل جذب ومقصد للمستثمرين.

ويمكننا تصنيف المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري خلال سنوات الأزمة كما يلي :

المرحلة الأولى: من النصف الثاني لعام ٢٠١١ وحتى نهاية ٢٠١٢ شكلت مرحلة الصدمة للأنشطة الاقتصادية، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية، حتى أن البعض منها وصل إلى درجة الشلل كالنشاط السياحي.
المرحلة الثانية: خلال ٢٠١٣ محاولة امتصاص الصدمة، والتحول الى اقتصاد الحرب، بعد أن تبين أن انتهاء الأزمة سيستغرق وقتاً، حيث كانت الأولوية هي لتأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء.
المرحلة الثالثة: خلال ٢٠١٤ وخاصة النصف الثاني منها، وهي مرحلة التكيف مع الأزمة، حيث كان هناك نوع من محاولات السير نحو الأمام، ومحاولة النهوض على جميع المستويات، مع استمرار الحكومة بانتهاج سياسة الإطفائي خصوصاً بالنسبة لمصادر الطاقة، تبعاً لتطورات الأزمة وتبعاتها على الاقتصاد السوري، والتوجّه الرسمي بترشيد الاستيراد واستمرار رفع الدعم بشكل جزئي عن السلع الأساسية، مع وجود دعم اقتصادي من بعض الدول الحليفة.
المرحلة الرابعة: خلال عامي ٢٠١٥– ٢٠١٦، في بداية مرحلة جديدة من تفكيك الأزمة واستعادة المبادرة الاقتصادية والسياسية ومحاولة دفع عجلة الاقتصاد السوري إلى الأمام، لإعادة التعافي إلى القطاعات الإنتاجية الرئيسية، مع استمرار ارتفاع سعر الصرف بشكل كبير بسبب الطلب على الاحتياطي الأجنبي وانخفاض مصادر توفيره.
المرحلة الخامسة: خلال عام ٢٠١٧، وهي مرحلة بداية انتهاء الأزمة في سورية، واستعادة سورية لموقعها السياسي والاقتصادي، مترافق مع ثبات في سعر صرف الليرة السورية وتحسنها في محطات عديدة.
المرحلة السادسة: في عام ٢٠١٨، هي مرحلة بدء التعافي، وتحرير سوريا للكثير من أراضيها ونمو الاقتصاد بالنسبة للسنوات السابقة والبدء بمرحلة إعادة الاعمار، مع تحسن سعر الصرف الليرة السورية.
المرحلة السابعة : في عام ٢٠١٩، هي مرحلة الحرب الاقتصادية والحصار الاقتصادي التي شكلت ضغطاً حقيقياً على الاقتصاد الداخلي وارتفاع تكاليف المعيشة، وشكلت عائقاً حقيقياً أمام تحسن مؤشرات الاقتصاد السوري، مترافقة مع درجة عالية من عدم اليقين بالنسبة للأوضاع الجيوسياسية التي ألمت بالمنطقة.
المرحلة الثامنة : في عام ٢٠٢٠ هذه المرحلة هي استمرار للحرب الاقتصادية ، واستمرار الازمات الخانقة في البلاد ومواجهة لثلاث تحديات جديدة هي : العقوبات المفروضة في عام ٢٠٢٠ تحت ما يسمى قانون قيصر ، والأزمة اللبنانية ، وتفشي فايروس كورونا والتي بدورها ضغطت على الليرة السورية رافقها ضغط جديد على الاقتصاد وغلاء المعيشة .

وسعت الحكومة السورية من تخفيف آثار الضغوط السابقة، بالقيام بجملة من الإجراءات منها :
صدور مرسوم بتشديد عقوبة إذاعة أو نشر وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة أو وهمية لإحداث تدني أو عدم استقرار في أوراق النقد الوطنية
صدور مرسوماً تشريعياًبإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة والخاضعة لرسم جمركي ١ بالمئة من الرسوم الجمركية والضرائب لمدة عاما
صدور مرسوم بإعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية لصناعة الأدوية البشرية من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم المفروضة على الاستيراد لمدة عام
صدور مرسوم بإعفاء المشتركين في الطاقة الكهربائية للأغراض الزراعية المدينين بذمم مالية على التوترات ٢٠ ك ف وما دون من الغرامات بحال التسديد خلال عام
صدور مرسوم بتعديل الحد الأدنى المعفى من الضريبة على دخل الرواتب والأجور ليصبح ٥٠ ألف ليرة بدلاً من ١٥ ألفاً وتعديل النسبة الضريبية للشرائح ، وكذلك تم صرف منحة لمرة واحدة بقيمة ٥٠ الف ليره سورية للعاملين المدنيين والعسكريين و٤٠ ألف ليرة لأصحاب المعاشات التقاعدية.
صدور مرسوم بإعفاء القروض الممنوحة من المصرف الزراعي للمتضررين من الحرائق من الفوائد العقدية وفوائد وغرامات التأخير وجدولة أرصدة رأسمال تلك القروض لمدة عشر سنوات.
إصدار البنك المركزي لشهادات إيداع بالليرة السورية للمصارف السورية بقيمة اسمية للشهادة ١٠٠ مليون ليرة سورية، وسعر فائدة ٥*٦٪ وبأجل لمدة ستة أشهر ، بهدف التحكم بالسيولة بما يساعد على الوصول إلى استقرار المستوى العام للأسعار، وتشكيل قناة توظيف جديدة للمصارف إلى جانب قنوات التوظيف المتاحة لها بشكل يشجع على استقطاب المزيد من الودائع للقطاع المصرفي.
طرح سندات خزينة بأجل لمدة سنتين من قبل وزارة المالية بقيمة ١٥٠ مليار ومليوني ليرة، بسعر فائدة تأشيري ١٧*٦ بهدف توفير قناة تمويلية جديدة للخزينة العامة، وبهدف سحب السيولة من السوق المصرفية وكبح جماح التضخم وزيادة الإنتاج، وتأمين فرصة للمصارف بالاستثمار وتشغيل أموالها واستقبال ودائع جديدة.

الموازنة العامة للدولة ٢٠٢١

أقر مجلس الشعب في سوريا القانون الذي أصدره الرئيس بشار الأسد بتحديد اعتمادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١ والمحددة بثمانية آلاف و٥٠٠ مليار ليرة سورية.وتزيد الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢١ ، بنحو الضعف عن موازنة سنة ال٢٠٢٠ والبالغة ٤ تريليونات ليرة سورية .هذا وتتوزع نفقات الموازنة على بندي النفقات الجارية بنحو ٧ تريليونات ليرة، بينما الانفاق الاستثماري بـ ١٥٠٠ مليار ليرة .

وحُددت الاعتمادات المرصودة للرواتب والأجور والتعويضات بمبلغ قدره ١٠١٨ مليار ليرة، واعتمادات الدعم الاجتماعي بمبلغ قدره ٣٥٠٠ مليار ليرة سورية و»الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية» بمبلغ ٥٠ مليار ليرة سورية، وصندوق دعم الإنتاج الزراعي بمبلغ ٥٠ مليار ليرة، والدقيق التمويني والخميرة بمبلغ ٧٠٠ مليار ليرة، والمشتقات النفطية بـ ٢٧٠٠ مليار ليرة، والطاقة الكهربائية بـ ١٨٠٠ مليار ليرة

وأعلن المجلس أن مشروع الموازنة يهدف إلى تأمين ٧٠ ألف فرصة عمل في القطاعين الإداري والاقتصادي، ويركز على دعم وتحفيز القطاع الخاص الزراعي والصناعي والسياحي مع زيادة الاعتمادات الخاصة بالضمان الصحي.
وأقرالمجلس الأعلى للتخطيط نحو ٥٠٠ مليار ليرة اعتمادات يمكن من خلالها تمويل مشروعات استثمارية ذات جدوى اقتصادية عن طريق سندات الخزينة وتم تخصيص ٥٠ ملياراً للجنة إعادة الإعمار.

وبلغ عجز الموازنة المالية في سوريا لعام ٢٠٢٠ نحو ١٤٠٠ مليار ليرة .وعجز الموازنة هو الحالة التي تتجاوز فيها النفقات حجم الإيرادات خلال فترة زمينة محددة، بحيث يكون إنفاق الفرد أو الحكومة أكثر من الإيرادات المتاحة ويفرض العجز على الدولة ضرورة الاقتراض من الدول الخارجية أو اللجوء إلى بيع الاحتياطي من القطع الأجنبي التي تحتفظ به الدولة..

وفيما يلي مقارنة لتطور حجم الموازنة العامة للدولة في سنوات الأزمة مقاسة بسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي :

العام	قيمة الموازنة بالليرة السورية	قيمة الموازنة بالدولار الأمريكي	سعر الصرف الرسمي
٢٠١٠	٧٥٠ مليار ل.س	١٦*٤ مليار دولار	٤٥*٥ ل.س/ دولار
٢٠١١	٨٣٥ مليار ل.س	١٨*٣ مليار دولار	٤٥*٥ ل.س/ دولار
٢٠١٢	١.٣٢٦ مليار ل.س	٢٤*١ مليار دولار	٥٥ ل.س/ دولار
٢٠١٣	١.٣٨٣ مليار ل.س	٢٠*٤ مليار دولار	٦٧*٥ ل.س/ دولار
٢٠١٤	١.٣٩٠ مليار ل.س	٩*٩ مليار دولار	١٤٠ ل.س/ دولار
٢٠١٥	١.٥٥٤ مليار ل.س	١٥*٣٦ مليار دولار	١٥٠ ل.س/ دولار
٢٠١٦	١.٩٨٠ مليار ل.س	٧*٩ مليار دولار	٢٥٠ ل.س/ دولار
٢٠١٧	٢.٦٦٠ مليار ل.س	٥*١ مليار دولار	٥١٧ ل.س/ دولار
٢٠١٨	٣.١٨٧ مليار ل.س	٦*٣ مليار دولار	٥٠٠ ل.س/ دولار
٢٠١٩	٣.٨٨٢ مليار ل.س	٨*٩ مليار دولار	٤٣٥ ل.س/ دولار
٢٠٢٠	٤.٠٠٠ مليار ل.س	٩*٢ مليار دولار	٤٣٤ ل.س/ دولار
٢٠٢١	٨.٥٠٠ مليار ل.س	٦*٧ مليار دولار	١٢٥٦ل.س/دولار

حيث نلاحظ انخفاض حجم موازنة ٢٠٢١ بقيمة ٢,٥ مليار دولار أمريكي عن موازنة عام ٢٠٢١ (حسب سعر الصرف الرسمي)

أبرز القرارات الاقتصادية التي صدرت في سورية خلال عام ٢٠٢٠

بدأت القرارات الاقتصادية المهمة تصدر عن الحكومة منذ شباط ٢٠٢٠، لتصبح متسارعة جداً وأكثر تأثيراً على المستوى المعيشي مع النصف الثاني من العام، وفيما يلي أبرز ١٤ قراراً اقتصادياً تم اتخاذه خلال ٢٠٢٠:

- حصر بيع العقارات والسيارات عبر المصارف
- إلغاء لا محدودية الإنترنت
- إلغاء مؤونة الاستيراد
- تطبيق الدفع الإلكتروني
- رفع تعرفة المواصلات العامة
- تعديل سعر الدولار الرسمي ليصبح ١.٢٦٢ ليرة، وسعر شراء الدولار ١.٢٥٠ ليرة، بعدما كان مبيع الدولار سابقاً بـ٤٣٨ ليرة، والشراء بـ٤٣٥ ليرة
- رفع سعر السكر والرز المدعومين
- تصريف ١٠٠ دولار على الحدود على المواطنين السوريين ومن في حكمهم
- إعادة استئناف منح التسهيلات الإئتمانية بشروط محددة
- رفع أسعار حوامل الطاقة من مازوت وبنزين وفيول
- رفع سعر الخبز التمويني
- رفع سعر الإسمنت
- صرف منحتين ماليتين للموظفين والمتقاعدين
- تعديل الحد الأدنى للراتب المعفى من ضريبة دخل الرواتب والأجور

قطاع التجارة

تأتي أهمية التجارة الخارجية للدولة لأهميتها في تأمين المستلزمات المادية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية من سلع رأسمالية وآلات ومعدات ومواد خام ومواد نصف مصنعة، وتحقق التوازن في ميزان المدفوعات بين الصادرات والواردات، وتعتمد الدول على التجارة الخارجية من أجل زيادة رصيد العملات الصعبة في حساباتها، بسبب اعتماد عمليات التصدير والاستيراد على استخدام عملات أجنبية متنوعة.

تعتبر التجارة الخارجية مهمه جدا لما لها اثر كبير من احداث التنمية الاقتصادية من سلع والات ومعدات نصف مصتعة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بين الصادرات والواردات ولما لها اهمية كبيررة في رفع رصيد العملات الصعبة

اعلن مصرف سورية المركزي عن مواضيع التي تمت مناقشتها في اجتماع لجنة تنفيذ السياسة النقدية الثالث للعام ٢٠٢٠ ومن اهمها استكمال مناقشة موضوع أصدار شهادات الايداع بالليرة السورية للمرة الثانية وفقاً لآجال مختلفة وباستخدام طريق المزاد كما اقترحت اللجنة الروزنامة النهائية لاصدارات شهادات الايداع خلال عام ٢٠٢٠ مبيناً ان ذلك يأتي في اطار سعي مصرف سورية المركزي لإدارة السيولة وفق أسس علمية ومدروسة

ونظراً لدور شهادات الايداع في خلق قنوات توظيفية جيدة للمصارف لتوظيف فائض السيولة المتوافر لديها وتحفيز هذه المصارف على جذب ايداعات جديدة

كما ناقشت اللجنة موضوع تغيير أسعار الفائدة على الايداعات بالقطع الأجنبي التي تدفعا المصارف المسموح لها قبول الودائع بالعملات الأجنبية حيث أوصت اللجنة بضرورة تغيير أسعار الفائدة على الايداعات بالقطع الاجنبي نظراً للمتغيرات والظروف التي تمر بها المنطقة كما أكدت اللجنة على ضرورة طرح منتجات مصرفية جديدة بالقطع الأجنبي وفقاً لآجال وأسعار فائدة تشجيعية وبما يسهم في جذب واستقطاب الايداعات بالقطع الأجنبي

بحث حاكم مصرف سوريا المركزي مع رئيس وأعضاء اتحاد غرفة التجارة السورية سبل تسيير العمل التجاري من خلال تسهيل الاجراءات المصرفية وعمليات التمويل وتخفيض العمولات على التحويلات المالية والمواد الخاضعة لقرارات التمويل والمسموح استيرادها وكذلك المعوقات التي تعترض التعاملات التجارية وأكد الحاكم أن المصرف سيصدر قريباً حزمة من الاجراءات الجديدة التي تسهم في تحفيز الاقتصاد ودفع عجلة الانتاج

اصدر المصرف التجاري السوري قراراً يقضي بتفويض فروعه ومركز القروض بالغدارة العامة بدراسة ومنح القروض الشخصية بسقف ٢ مليون ليرة سورية كما سمح القرار بتفويض بعض الفروع في التجاري السوري بمنح قروض بضمانة عقارية بسقف ٢ مليون ليرة سورية هذا وكشف مدير التسليف بالتجاري السوري أن عدد القروض الشخصية المفتوحة من قبل المصرف منذ تموز العام ٢٠١٩ وحتى تاريخه وصل الى ٣.٦٧٤ قرضاً بقيمة اجمالية بلغت ٩.٨٥ مليار ليرة سورية بينما بلغ عدد القروض المهنية ٤٤ قرضا بقيمة ١ مليار ليرة سورية

حركة التبادل التجاري بسوريا

شهد التبادل التجاري وحركة النقل الخارجي في سوريا نموا سريعا نتيجة توقيع العديد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم في مجالات النقل الطرقي والركاب والبضائع مع الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة . ونسب إلى للدكتور إبراهيم عميرة مدير النقل بوزارة النقل في تصريح له أن البروتوكولات الموقعة بين سورية والأردن ولبنان شكلت اقليم نقل موحد حيث تم التوقيع مؤخرا على اتفاق تعاون حول اعتماد حمولات محورية موحدة اضافة الى اعتماد وثيقة نقل مشتركة ودفتر المرور والمكث المؤقت للمركبات على اختلاف أنواعها مما سهل بشكل كبير حركة وسائط النقل بين هذه الدول الثلاث لافتا إلى ان المملكة العربية السعودية ومصر في طور الانضمام لهذا الاقليم. وأوضح أن صدور المرسوم التشريعي رقم/ ٢٥/لعام/٢٠٠٤/جعل من سورية بلد عبور للناقلين العرب والأجانب لاسيما وانه وحد كافة الرسوم والضرائب والبدلات التي كانت تدفع لافتا إلى انه تم الاتفاق على تبادل عدد معين من تراخيص الدخول لهذه الدول حيث تعطى للناقلين إليها بشكل مجاني لاسيما وإنها كانت تمنع دخول او عبور السيارات الشاحنة دون ترخيص دخول او فى حال عدم الحمولة الأمر الذي كان يكلف السائق دفع مبلغ لايقل عن /٦٠٠/ دولار للحصول على إذن دخول الحدود . وأشار الدكتور عميرة إلى ان النقل الطرقي عبر سورية يأتي أولا باتجاه دول الخليج العربي حيث بلغت كميات البضائع المصدرة إلى هذا المحور خلال عام /٢٠٠٤/ / ٩٨٩٩٣٧/ طنا في الوقت الذي بلغ على محور أوروبا الذي يأتي بالدرجة الثانية /٩٩٨٨٤٠/ طنا بينما بلغت كمية البضائع على محور لبنان الذي يأتي في المرتبة الثالثة /٧٧٩٨١٢/ طنا ووصلت الكمية إلى /٦١٦٩٣٧/ طنا على محور العراق الذي جاء في المرتبة الرابعة

قام مصرف سوريا المركزي بالاعلان عن اصدار شهادات ايداع بالليرة السورية ، تطبيق المعيار ٩ في مواجهه تداعيات الحرب ونتائجها والموافقه على افتتاح عدد من الشركات

اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعليمات سمحت بموجبها للمستوردين بتخليص البضائع الواصلة إلى المرفأ حتى تاريخ ٢٥-١١-٢٠٢٠ حصرا والمحددة في قائمة المواد التي تم منع استيرادها.

وأوضحت الوزارة في بيان تلقت سانا نسخة منه اليوم أن التعليمات لم تتضمن منح أي مهلة لوصول بضائع جديدة وتأتي بهدف معالجة أوضاع البضائع التي وصلت إلى المرافئ حتى التاريخ المذكور.

وكانت وزارة الاقتصاد أصدرت عددا من التعليمات تتضمن منع استيراد بعض المواد ومنحت المستوردين مهلة من تاريخ المنع لتخليص بضائعهم المشحونة والواصلة من هذه المواد.

أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة دمشق، بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة السورية عن فتح حساب جار لدى المصرف التجاري السوري تحت مسمى "مساعدات متضرري الحرائق"، لمساعدة المتضررين من الحرائق التي طالت أراضيهم وممتلكاتهم ولتخفيف الخسائر والأضرار التي لحقت بهم.

وذكر بيان الوزارة: "إن الحساب المصرفي مخصص لاستقبال التبرعات المالية لمن يرغب من المؤسسات والشركات والأفراد وأصحاب الفعاليات الاقتصادية بتقديمها للمتضررين عبر لجنة تم تشكيلها لهذه الغاية وأن الحساب المذكور أعلاه تحت رقم ٠١١٦٦١٠٤٧٢٨٠١١

تأثير كورونا على الاقتصاد

أدت جائحة كورونا إلى تفاقم الأزمة االاقتصادية في سوريا، والتي اتّسمت بانخفاض قيمة العملة، مقابل ارتفاع معدالت البطالة والفقر. وفي حين أدى تباطؤ االاقتصاد العالمي إلى تراجع التحويلات وتعطل التجارة،

أسفرت إجراءات اغلاق في جميع أنحاء سوريا عن شلّ النشاطات االاقتصادية المحلية. ومع استمرار اقتصاد الحرب وسوء الادارة وتراجع الموارد المالية في جميع أنحاء البلاد.

. يعيش أكثر من ٨٠ بالمئة من السكان في سوريا اليوم تحت خط الفقر. ولا تعد الفئات الاكثر ضعفا في المجتمع السوري هي الاكثر عرضة للإصابة بالمرض وانتشاره فحسب، بل تفتقر أيضا إلى إمكانية الحصول على العلاج الطبي والحماية والتعويض الاجتماعي والاقتصادي. لقد جاءت الجائحة إلى سوريا في وقت عصيب للغاية، وأدت إلى سوء الوضع الاقتصادي القائم في جميع أنحاء البلاد

ابرز الاتفاقيات وقعتها سوريا مع ايران ورسيا عام ٢٠٢٠

نفط وطاقة: تم توقيع اتفاقية مع روسا وايرات لتأمين حوامل الطاقة لسوريا
تشييد سريع : تم توقيع اتفاقية بين وزارتي الاشغال العامة والاسكان السورية والبناء والخدمات السكنية الروسية للتعاون في مجال الاسكان
حمضيات : في نهاية تشرين الثاني وقع وفد تجاري روسي عقود واتفاقيات مع رجال أعمال من طرطوس لتصدي ٧٠٠ حاوية حمضياتوخضار وفواكة سورية الى جنوب روسيا واقامة منشأة لفرز وتوضيب وتعبئة الخضار والفواكة بانواعها في طرطوس
تمثيل تجاري : وقع رئيس وزراء روسيا مرسوما يقضي بفتح مكتب تمثيل تجاري لروسيا بدمشق والتمثيل التجاري هو عقد يتعهد الممثل التجاري بمقتضاه بابرام صفقات باسم موكله ولحسابه بصفة دائمة في منطقة معينة
اعادة اعمار : اعلنت روسيا عن تخصيص اكثر من مليار دولار لاعادة اعمار الشبكات الكهربائية والصناعات واغراض انسانية في سوريا
تكنولوجيا نووية : وقعت هيئة الطاقة الذرية السورية مذكرة تفاهم مع شركة روس آتوم الروسية للتعاون بمجال التطبيقات غير الطاقية للتكنولوجيات النووية للأغراض السليمة مثل تشخيص الامراض الخطرة وعلاجها ومكافحة الآفات في المحاصيل الزراعية وتعقيم المنتجات الغذائية والتنقيب عن المعادن
سويفت محلي: أكد عضو الهيئة الايرانية للتعاملات الاقتصادية مع سوريا وايران على اطلاق سويفت محلي للاتصال بين المصارف الايرانية والسورية بهدف مواجهة الحظر المفروض بهذا الاتجاه
مقايضة: اعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن وجود اتفاق لمقايضة البضائع بين سوريا وايران
تحلية المياه : اعلنت وزارة الموارد المائية عن توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب الايراني لتعزيز التعاون في مجال تحلية مياه الشرب وانشاء محطات معالجة للصرف الصحي ويضم ٢٤ شركة ايرانية بدأت مزاولة نشاطاتها
مركز تجاري : تم تدشين مركز ايرانيان التجاري في المنطقة الحرة بدمشق والذي يمتد على مساحة ٤ آلاف متر مربع ويتكون من ١٢ طابقا يضم ٢٤ شركة ايرانية بدأت مزاولة نشاطها
اكتشاف البترول: صادق مجلس الشعب على عقد استكشاف البترول وتنمية انتاجه في البلوك رقم ١٢ في منطقة البوكمال وتبلغ مدة العقد ٣٠سنة يتضمن تخصيص ٧٥٪ لسوريا و ٢٥٪ لايران

وتنطلق رؤية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من ضرورة النهوض بقطاع الصادرات باعتباره أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي وتحسين اداء الصادرات السورية في الاسواق الخارجية وتهدف الى :

١ – تحسين العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة حصيلة التصدير بالقطع الاجنبي
٢ – زيادة معدلات النمو وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
٣ – تحقيق تراكم رأس المال وتخفيض البطالة
٤ – استغلال الموارد المحلية والمنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية بأكبر قدر من الكفاءة

قطاع الزراعة

يعتبر النشاط الزراعي في سورية من أهم الأنشطة الإنتاجية، لدوره الكبير في موضوع الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، بالإضافة لدوره الهام في مساهمته في الاقتصاد القومي السوري حيث تساهم الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية، وتوفير العملات الأجنبية، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية الأخرى، إضافة لذلك يساهم في تشغيل الأيدي العاملة وتوفير العيش لأعداد كبيرة من الأفراد، حيث يعد القطاع الزراعي مورداً اقتصادياً لأكثر من ٤٦٪ من السكان في سورية.

وتبلغ مساحة سورية ١٨،٥ مليون هكتار تقسم من الناحية البيئية الزراعية إلى:

منطقة الاستقرار الأولى: مساحتها ٢*٧ مليون هكتار وتشكل ١٤*٦٪ من مساحة سورية، معدل أمطارها السنوي أكثر من ٣٥٠ مم/سنة ومحاصيلها الرئيسة الحبوب والبقوليات والمحاصيل الصيفية والخضار والأشجار المثمرةوأهمها الحمضيات والتفاحيات واللوزيات.
منطقة الاستقرار الثانية: مساحتها ٢*٥ مليون هكتار وتشكل ١٣*٣٪ من مساحة سورية، معدل أمطارها٢٥٠–٣٥٠مم/سنة محاصيلها الرئيسية الحبوب والبقوليات والأشجار المثمرة وأهمها الكرمة والزيتون واللوز.
منطقة الاستقرار الثالثة: مساحتها ١*٣ مليون هكتار وتشكل ٧*١٪ من مساحة سورية، معدل أمطارها السنوي يزيد عن ٢٥٠مم/سنةولايقل عن هذا الرقم وأهم محاصيلها الزراعية الشعير، وأحياناً تزرع فيها البقوليات.
منطقة الاستقرار الرابعة: مساحتها ١*٨ مليون هكتار وتشكل ٩*٩٪ من مساحة سورية معدل أمطارها السنوي ٢٠٠–٢٥٠مم/سنة وأهم محاصيلها الزراعية الشعير.
منطقة الاستقرار الخامسة: مساحتها ١٠*٢ مليون هكتار وتشكل ١*٥٥٪ من مساحة سورية أمطارها السنوية غير مستقرة وتتراوح بين ١٠٠– ١٥٠مم/سنة، وهي تستخدم كمراعي للغنم.

ويبلغ مجموع الأراضي القابلة للزراعة ٦ مليون هكتار مستثمر منها ٧*٥ مليون هكتار وتبلغ مساحة الأراضي المروية ٤*١ مليون هكتار والبعلية ٣*٣ مليون هكتار وتبلغ مساحة الحراج ٥٧٦ ألف هكتار.

وفقا للميزات الطبوغرافية والمناخية السائدة إضافة إلى بعض المميزات الأخرى يمكن تمييز ستة أنظمة زراعية، ويمكن للنظام الزراعي الواحد أن يضم تحت أنظمة تعكس بوضوح تلك المميزاتوهذه الأنظمة الزراعية هي:

١- النظام الزراعي الساحلي المروي المكثف. وهو يتميز بظروف زراعية بيئية جيدة تشجع على انتاج محاصيل متخصصة، خاصة الحمضيات والمحاصيل المحمية.
٢- النظام الزراعي الهضبي والجبلي، والذي يتميز بزراعة ٦ الزيتون والتفاح والكرز والتبغ، وهذا الأخير هو الوحيد من المحاصيل الاستراتيجية في هذه النظام.
٣- النظام الزراعي للسهول الشمالية والشمالية الشرقية، وهذا النظام يتميز باعتماده الكبير على المحاصيل الاستراتيجية، كالقمح، والقطن، والشعير والعدس.
٤- النظام الزراعي في السهول الوسطى البعلية والمروية والغاب، والذي يتميز بزراعة المحاصيل الاستراتيجية، كالقمح والشعير البعل، والعدس، والقطن والشوندر السكري.
٥- النظم الزراعية للسهول والجبال الجنوبية شبه الجافة، والتي تتميز بالتسويق الحر للمحاصيل المزروعة بهذا النظام، كالبقوليات.
٦- النظم الزراعية الرعوية والزراعية الرعوية للسهول الشرقية الجافة وشبه الجافة.

وكان لقطاع الزراعة غام ٢٠٢٠ نصيبا من القرارات التي ساعدت في نهوضها بعد ازمة الحرائق التي اصابتها حيث ان عدد الحرائق التي شهدتها سوريا عام ٢٠٢٠ هو ٢٤٨٠ حريقا شمل ٤ محافظات حسب إحصاءات رسمية أصدرتها وزراة الزراعة في ٢٠ من أكتوبر الماضي فقد تضرر ٢٥٢ قرية نتيجة الحرائق التي اندلعت في تلك المحافظات، إضافة إلى حرائق شهدتها منطقة الغاب في ريف حماة خلال شهر سبتمبر الماضي و إن عدد الأشجار المثمرة المتضررة بلغ مليونين و١٠٠ ألف شجرة.

أكدت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي حيث أن قرار السماح للمصارف العاملة باستئناف منح القروض يساهم في إعادة الحياة لمشاريع القطاع الزراعي وخاصة الدواجن.بهدف إعادة المنشآت المتوقفة والتي لا يملك أصحابها التمويل اللازم لإعادتها إلى العمل واستثمارها وكذلك دعم المنشآت العاملة لزيادة طاقتها الإنتاجية.حيث أن هذه القروض ستساهم في زيادة الإنتاج من خلال إعادة تشغيل الكثير من المنشآت الزراعية إضافة إلى تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة في هذا القطاع وتوفير المنتجات الزراعية بكميات وفيرة وبأسعار مناسبة وكان مصرف سورية المركزي أعلن اليوم السماح للمصارف العاملة باستئناف منح التسهيلات الائتمانية والقروض.

قطاع السياحة

لا شك ان القطاع السياحي في سورية يعتبر من اهم القطاعات بسبب الثرة السياحية التي تمتلكها سورية من آثار ومراكز دينية وطبيعية ومناخ مميز سيما أن القطاع السياحي كان يسهم ب ١٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي لسورية

كان لتفشي وباء كورونا تأثيرا كبيرا على قطاع السياحة بسبب القيود المفروضة على السفر واغلاق العديد من مناطق الجذب السياحي مثل المتاحف والمنتزهات والاماكن الرياضة عام ٢٠٢٠ تأثر قطاع السياحة بجائحة كورونا حيث أن السياحةالدينية التي تعد العمود الفقري للسياحة السورية قد انخفضت بنسبة ٨٠٪ بسبب جائحة كورونا حيث ان في مطلع شهر اذار اعلن مدير سياحة دمشق عن ايقاف جميع الرحلات السياحية القادمة من المناطق الموبوءة بفيروس كورونا لاسيما المجموعات الدينية

وبدأت الحكومة بتطبيق اجراءات احترازية لمواجهة فيروس كورونا منها الاراكيل والطعام والشراب والحفلات ضمن المطاعم والمقاهي وفرض الحجر الصحي الجزئي كان من شأنها التأثير السلبي على السياحة في سوريا

قطاع الصناعة

يشكل القطاع الصناعي العمود الفقري للاقتصاد السوري برمته، والمحرك الرئيسي لباقي القطاعات الأخرى، ولعبت سورية دوراً هاماً وبارزاً في التقدم الصناعي منذ أمد بعيد بسبب الموقع الجغرافي الهام وتوسطه بين القارات الثلاثة أوروبا وآسيا وأفريقيا، حيث تمكن الشعب السوري من الإطلاع على الأمم المختلفة فأفادها وطورها ولذلك تعد دمشق أكثر المدن شهرة في توطن الصناعات اليدوية التي تعتمد على المهارات الفردية، واحتلت الصناعة في سورية المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الزراعة في الاقتصاد السوري بمساهمتها في الناتج القومي الإجمالي.

احتلت الصناعة في سوريا المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الزراعة في الاقتصاد السوريوتسهم الصناعة بنمو٧*٢٣٪ الناتج المحلي

تشهد سورية مرحلة جديدة من اعادة تدوير القطاع الصناعي وذلك بعد اعادة الامن والأمان لكامل الاراضي السورية وبالأخص محافظة حلب التي تشكل العصب الاقتصادي لسوريا حيث عادت الكثير من المشات الصناعية للعمل بعد ان توقفت في سنوات الحرب عن طريق اعادة تشغيل المعامل والمؤسسات الصناعية حيث قامت الوزارة بوضع خطة لإعادة اعمار المنشات المدمره ، والبدء بصناعات جديدة متطورة لتنامين احتياجات المواطنين وتصدير ما امكن وذلك عن طريق عمليات لمواكبة حداثة الصناعة وإعادة النظر بالأنشطة الصناعية والاستثمار فيها بحسب افضليه تحقيق القيمة المضافة ، وحاجة السوق السورية لتحقيق تنمية جغرافية متوازنة حيث تم اقلاع ١٧ شركة من شركات القطاع العام وزيادة عدد المنشئات الصناعية التي دخلت العملية الإنتاجية .

أكد وزير الصناعة أن الوزارة تركز في خطتها على التصنيع الزراعي والاهتمام بتحديث الآلات وتنفيذ استثمارات جديدة وإعادة توزيع وهيكلة العمالة بالمنشآت الصناعية بالتنسيق مع اتحاد نقابات العمال مشيراً إلى إمكانية تأمين القطع التبديلية للمنشآت القائمة لتطويرها إضافة إلى الإقلاع بالمنشآت المتوقفة.

وبين أنه تم إحداث ١٠ وحدات إنتاجية في مجال التصنيع الزراعي مثل تصنيع ألبسة الجيش العربي السوري حيث أمنت فرص عمل لذوي الشهداء والجرحى وإنشاء وحدات إنتاجية مشتركة بالتعاون مع وزارة الزراعة لتعليب وتسويق المنتجات الزراعية كاشفاً أن أرباح الوزارة والجهات التابعة لها تجاوزت العام الجاري عتبة الـ ٤٨ مليار ليرة.

ولفت الوزير صباغ إلى أن الوزارة تعمل على إيجاد صيغة تشاركية مع الدول الصديقة لإعادة إقلاع المنشآت المدمرة وهناك عروض مقدمة من مستثمرين محليين في مراحل الدراسة الأخيرة لإنتاج مواد ذات مواصفات ترضي المستهلك مشيراً إلى التعاون الوثيق مع الاتحاد العام للحرفيين لدعم الحرف الصغيرة والمتوسطة وفي مداخلاتهم دعا عدد من الأعضاء إلى الاهتمام بالتسويق وتأهيل معامل وشركات القطاع العام المتوقفة وإنشاء معمل عصائر في اللاذقية وخلق بيئة استثمارية تشجيعية ونقل المنشآت الصناعية في محافظة حمص

لمدينة حسياء الصناعية والاستفادة من الطاقات البديلة لتوفير استهلاك الكهرباء وتعميم تجربة منتجين.

بلغت أرباح المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة منذ بداية العام ولغاية الشهر العاشر ٢٠٢٠ ٤٨.٩٩٢ مليار ليرة سورية بزياد تصل إلى أكثر من ٣١ مليار ليرة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي والتي سجلت خلالها نحو ١٧٫٦٢١ مليار ليرة.

وبحسب التقرير الإنتاجي والتسويقي للوزارة تصدرت المؤسسة الهندسية قيم الأرباح بأكثر من ٢٤ مليار ليرة تلتها المؤسسة النسيجية ٩٫٤ مليارات ليرة ومؤسسة الأقطان ٤ مليارات ومؤسسة التبغ ٣٫٦ مليارات والمؤسسة الكيمائية ٣٫٢ مليارات والإسمنت أكثر من ملياري ليرة والمؤسسة الغذائية ٢٫٢٥٥ مليار ليرة مؤسسة السكر ٣٠٠ مليون ليرة.

وذكر التقرير أن إجمالي قيمة الإنتاج في مؤسسات وزارة الصناعة بلغ ٣٢٩٫٤٥٧ مليار ليرة فيما كانت قيمة الانتاج خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ٢٧٠ مليار .

أما من حيث المبيعات فقد أظهر التقرير أن قيمة المبيعات خلال الأشهر العشرة الأولى من العام بلغت٣٤٣٫١٣١ مليار ليرة وبزيادة ٧٣ مليار ليرة عن الفترة نفسها من العام الماضي والتي كانت قد سجلت ٢٧٠ ملياراً.

وبين التقرير أن أعلى قيمة مبيعات كانت في مؤسسة الإسمنت بقيمة ٨٠٫٦١٨ مليار ليرة والهندسية ٦٤٫٧٥٨ مليار ليرة ومؤسسة التبغ ٥٧٫٢٦٠ مليار ليرة و النسيجية ٥٣٫٦٤٠ مليار ليرة ومؤسسة الأقطان ٣٤٫٥١٥ ملياراً والمؤسسة الغذائية ٢٧٫٧٦٩ ملياراً و المؤسسة الكيمائية ١٨٫٨ ملياراً و مؤسسة السكر بقيمة ٥٫٧٧١ مليارات ليرة.

حيث ان عام ٢٠٢٠ وحده بلغ عدد المشاريع المستقطبة ٦٧ مشروعا في مختلف القطاعات، وبتكلفة تقديرية لها بلغت ١٫٥ تريليون ليرة وستوفر ٩٨٠٠ فرصة عمل كان النصيب الأكبر منها للمشاريع الصناعية بـ ٤٣ مشروعا وبنسبة ٦٤ بالمئة من إجمالي المشاريع المستقطبة تلاها قطاع النقل ١٨بالمئة ثم الزراعة وبنسبة ١٥بالمئة مشيرا إلى أن أهم المشاريع التي جرى استقطابها توزعت في مجال الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي كمشاريع الإنتاج الحيواني والنباتي والصناعات الغذائية والنقل الحيوي ومشاريع الطاقة المتجددة

أداء سوق دمشق للأوراق المالية

يعتبر أداء سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠٢٠جيداً. حيث حقق المؤشر ارتفاعات ملحوظة فقد أغلق نهاية العام ٢٠٢٠ على ٨.٠٨٣ نقطة مرتفعاً بنسبة ٣٨٪ عن العام الماضي، حيث كانت أدنى قيمة له خلال العام ٥.٧٧٥ نقطة وأعلى قيمة له ٨.٠٨٣ نقطة بنهايه العام . كما ارتفعت القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة (Market capitalization) للسوق إلى حوالي ١٫٤ تريليون ليرة سورية كما هي في نهاية عام ٢٠٢٠ أي بزيادة نسبتها حوالي ٢٧٫٢٨ ٪ عن القيمة السوقية في نهاية عام ٢٠١٩ و التي بلغت ١٫١ تريليون ليرة سورية .

وبالنسبة لحجم التداول في السوق فقد بلغ خلال عام ٢٠٢٠ (مع الصفقات الضخمه) حوالي ٢٨٫٨ مليون سهم، بقيمة إجمالية حوالي ٢١٫٩ مليار ليرة سورية أي بانخفاض ٣٣٪ في قيمة التداول عن العام ٢٠١٩ موزعة على ٢٢،٠٠٩ صفقة، مقارنة مع حجم التداول خلال العام ٢٠١٩ والبالغ حوالي ٨٤٫٨مليون سهم، وبقيمة إجمالية بلغت٣٢٫٨ مليار ليرة سورية موزعة على ١٧.٨٦٥ صفقة، على مختلف أسهم الشركات المدرجة في السوق موزعة بين القطاعات التالية:

القطاع	الشركات المدرجة
المصرفي	الدولي للتجارة والتمويل – بنك سورية والمهجر – بنك بيمو السعودي الفرنسي – البنك العربي سورية – بنك عودة سورية – بنك بيبلوس سورية – بنك سورية والخليج – بنك الشام – بنك سورية الدولي الإسلامي – بنك البركة سورية – مصرف فرنسبنك سورية – بنك الأردن سورية – بنك الشرق – بنك قطر الوطني سورية
التأمين	السورية الكويتية للتأمين – السورية الوطنية للتأمين – الشركة المتحدة للتأمين سورية – السورية الدولية للتأمين أروب سورية – الاتحاد التعاوني للتأمين سوليدارتي – العقيلة للتأمين التكافلي
الخدمات	الأهلية للنقل – المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق UG
الزراعة	الهندسية الزراعية للاستثمارات نماء
الصرافة	لا يوجد شركات مدرجه
الصناعة	الأهلية لصناعة الزيوت النباتية – شركة اسمنت البادية
الاتصالات	MTN سورية – سيريتل موبايل تيليكوم

أما بالنسبة لمتوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال العام ٢٠٢٠ فقد قارب ١٣٦*٥ ألف سهم في الجلسة الواحدة، وبمتوسط قيمة تداول ١٠٣*٧٩مليون ليرة سورية تقريباً في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى ٢١١ جلسة تداول خلال العام ٢٠٢٠، مقارنة مع٢٣٦ جلسة خلال العام ٢٠١٩ بمتوسط حجم تداول ٣٥٩ ألف سهم ومتوسط قيمة تداول ١٣٨*٩٨ مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً.

ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بنسبة تداول تتجاوز ٩٦٪ من القيمة الإجمالية للتداول خلال العام ٢٠٢٠، يليه قطاع التأمين بنسبة تتجاوز ٣٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

أما الأسهم الأكثر تداولاً خلال العام ٢٠٢٠ من حيث قيم تداولها، نجد في المقدمة سهم بنك البركة – سورية BBSY بقيمة ٥*٨٧ مليار ليرة سورية، ومن ثم سهم بنك سورية الدولي الاسلامي SIIB بقيمة ٥*٥٥ مليار ليرة سورية، ومن ثم بنك الشام CHB بقيمة ١*٧ مليار ل.س بينما نجد الأسهم الأقل تداولاً كان سهم المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق UG بقيمة ١ مليون ليرة سورية سهم ثم سهم الشركة الاهليه للنقل AHT بقيمة ٢*١ مليون ليرة سورية ثم سهم شركة سولدارتي للتأمين بقيمة ٢*٥٦ مليون ليرة سورية.
وتصدر سهم الشركة الاهليه للزيوت النباتيه الأسهم الأكثر ارتفاعاً من حيث التغير بالقيمة بتغير ١٣٧٪ خلال عام ٢٠٢٠، في حين نجد أن السهم الأكثر انخفاضاً كان سهم بنك سورية و المهجر BSO بنسبة تغير –٤٧*١٦٪.

قطاع التأمين مخاطر

يبلغ عدد شركات التأمين في السوق السوري ١٣ شركة منها شركة حكومية هي المؤسسة العامة السورية للتأمين و ١٢ شركة تأمين خاصة، بلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي ١٤ مليار ليرة سورية، إضافة إلى شركة لإعادة التأمين هي شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، وهذه الشركات هي:

شركات التأمين العاملة في سورية
المؤسسة العامة السورية للتأمين – شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين – الشركة المتحدة للتأمين – الشركة السورية العربية للتأمين – الشركة السورية الدولية للتأمين آروب – الشركة الوطنية للتأمين – شركة التأمين العربية سورية – الشركة السورية الكويتية للتأمين – شركة المشرق العربي للتأمين – شركة الثقة السورية للتأمين – الشركة الاسلامية السورية للتأمين – شركة أدير للتأمين – شركة العقيلة للتأمين التكافلي – شركة الاتحاد التعاوني للتأمين سوليدارتي.

أما شركات التأمين المدرجة أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية، حتى نهاية عام ٢٠٢٠ فهي ٦ شركات :
السورية الكويتية للتأمين – السورية الوطنية للتأمين – الشركة المتحدة للتأمين سورية – السورية الدولية للتأمين أروب سورية – الاتحاد التعاوني للتأمين سوليدارتي – العقيلة للتأمين التكافلي.

عملت هيئة الاشراف على التأمين على توفير البيئة المناسبة ليأخذ دوره في الاقتصاد السوري لمرحلة إعادة الإعمار من خلال طرح منتجات تأمينية جديدة تتوافق ومتطلبات السوق إضافة لحزمة القرارات والإجراءات التي اتخذتها وكان لها الدور في تطوير آلية العمل داخل الهيئة إضافة إلى نشر الوعي التأميني في مختلف المحافظات وتعزيز الثقافة التأمينية لدى جميع شرائح المجتمع السوري.

وحسب تقرير هيئة الإشراف على التأمين عن مؤشرات سوق التأمين لغاية النصف الاول من عام ٢٠٢٠، فقد بلغ إجمالي الأقساط التي حققتها كافة شركات التأمين في كافة فروع التأمين في النصف الاول من عام ٢٠٢٠ حوالي ٢٠*٣ مليار ليرة بنمو عن نفس الفترة من العام ٢٠١٩ بنسبة ٩٪، بينما بلغ إجمالي الأقساط التي حققتها الشركات الخاصة فقط ٥*٩ مليار ليرة بنسبة ٢٩٪ من الإجمالي وبنمو بنسبة ٦ ٪ عن نفس الفترة من عام ٢٠١٩.

وبالنسبة لأقساط الشركات فقد بلغت الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية حوالي ٧١٪ بأقساط ١٨*٧ مليار ليرة، تليها الشركة المتحدة للتأمين بنسبة ٥٪ وأقساط بلغت مليار ليرة تليها الشركة السورية العربية بنسبة ٢*٤٪ من الإجمالي وأقساط بلغت ٨٥٩ مليون ليرة تليها شركة التامين العربية بحصة بلغت ٩*٢٪ وأقساط ٥٨٩ مليون ليرة، ثم الاتحاد التعاوني بنسبة ٨*٢٪ من الإجمالي، بينما حققت كل من آروب والمشرق والإسلامية نسب مساهمة اقل و بحوالي ٥*٢ ٪ و اقل من إجمالي أقساط السوق، أما شركة أدير الكويتية والعقيلة فقد حققت حوالي ١٪ لكل منها وكانت الحصة الأصغر من أقساط السوق لشركة الثقة السورية للتأمين نسبتها ٧*٠ ٪من الإجمالي.

في حين كانت أعلى نسبة نمو في الأقساط مقارنة مع أقساط نفس الفترة من عام ٢٠١٩ لدى شركة العقيله للتأمين بلغت ٨١٪ تليها شركة الكويتيه بنمو بنسبة ٥٢٪ ثم المتحدة بنسبة ٤٦٪ والاسلاميه بنسبة ٢٩٪ وكانت نسب النمو لدى باقي الشركات وفق ما يلي العربيه و الثقة ٢٤٪ – – السورية العربية ١٤٪ – المشرق ١٠٪ – ادير ٩٪ – المؤسسة العامة السورية للتأمين ٦٪، بينما كان أكبر انخفاض للأقساط لدى الشركه الوطنيه بنسبة ٢٢٪ عن أقساطها في نفس الفترة من عام ٢٠١٩، كما انخفضت أقساط شركة آروب بنسبة ١٤٪ بالمقارنة مع أقساطها في نفس الفترة من عام ٢٠١٩.

بالمقابل حقق فرع التأمين الصحي الحصة الأكبر من السوق بنسبة ٣٩٪ من الإجمالي حيث حقق أقساطاً بلغت ٨ مليار ليرة، يليه فرع التأمين الالزامي حيث بلغت نسبته ٢٦٪ من إجمالي أعمال السوق وحقق أقساطاً بلغت ٣*٥ مليار ليرة وجاء تأمين السيارات الشامل في المرتبة الثالثة حيث شكل ١٣٪ وبلغت أقساطه ٦*٢ مليار ليرة يليه تأمين الحريق الذي بلغت أقساطه حوالي ٢ مليار ليرة وشكل ١٠٪ من إجمالي أقساط السوق، وبلغت نسبة تأمينات النقل ٥٪ بأقساط حوالي مليار ليرة وشكلت تأمينات الحوادث العامة ٣٪ من إجمالي الأقساط حيث بلغت أقساطها ٧٠١ مليون ليرة وبلغت أقساط كل من تأمينات الحياة و الهندسي ٢٠٠ مليون ليرة ما نسبته حوالي ١٪ من إجمالي الأقساط وأقل الحصص السوقية كانت لتأمين السفر بأقل من ١٪.

وكانت أعلى نسبة نمو في فروع التأمين في أقساط الحياة وبلغت ٤٥٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٩، يليه في النمو فرع تأمين السيارات الشامل حيث بلغت نسبة نمو أقساطه ٣٧٪ يليه تأمينات الحريق بنسبة نمو بلغت ٢٥ ٪ ثم الصحي بنسبة ١٣٪، ، بالمقابل انخفضت أقساط فرع تأمين السفر بنسبة ٥٣٪، ثم اقساط الهندسي بنسبة ١٠٪ ثم اقساط الالزامي و الحوادث العامه بنسبة ٦٪ .

في حين بلغ إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عن شركات التأمين الخاصة ٤*٤٨ ألف وثيقة تأمين موزعة على كافة الشركات الخاصة بانخفاض حوالي ٤٥٪ عن عدد الوثائق الصادرة في نفس الفترة من عام ٢٠١٩، بينما بلغ إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عن الشركات الخاصة دون وثائق التأمين الإلزامي ٢٠ ألف وثيقة بانخفاض بنسبه ١٥٪ عن نفس الفترة من عام ٢٠١٩ ، في حين أكبر عدد لوثائق التأمين

الصادرة موزعة على الفروع كان لفرع التأمين الإلزامي للسيارات وشكل ٥٨٪ من إجمالي عدد الوثائق حيث بلغ عدد الوثائق خلال النصف الاول من العام ٢٠٢٠ حوالي ٢٨٠٢٤٨ ألف وثيقة، يليه كل من فرع تأمين السيارات الشامل بنحو ٥٠٢٤٩ وثيقة والتأمين الصحي فردي وجماعي بحوالي ٥٠١١٢ وثيقة.

وبالنسبة للتعويضات المسددة من كافة شركات التأمين خلال النصف الاول من العام ٢٠٢٠ فقد بلغت حوالي ٩٠٤ مليار ليرة موزعة على كافة شركات التأمين بنسبة انخفاض حوالي ٩٪ عن إجمالي التعويضات المسددة للفترة المقابلة من عام ٢٠١٩، بينما بلغت تعويضات الشركات الخاصة فقط حوالي ٢٠٧ مليارات ليرة بانخفاض ٣٢٪ عن نفس الفترة من العام ٢٠١٩، وبلغت نسبة التعويضات المسددة إلى الأقساط المكتتبة لدى كافة شركات التأمين ٤٦٠٢١٪ بينما لدى الشركات الخاصة كانت النسبة حوالي ٤٦٠٦١٪.

بالمقابل بلغت حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين من التعويضات المدفوعة ٦٠٦ مليار ليرة أي ما نسبته حوالي ٧١٪ من إجمالي التعويضات، وكان للشركة الوطنية الحصة الأكبر من إجمالي التعويضات المسددة من الشركات الخاصة وبلغت ٨٪ بقيمة ٧١٨ مليون ليرة، تليها شركة المتحدة للتأمين بنسبة بلغت ٣٪ من الإجمالي بقيمة ٢٨٣ مليون ليرة .

وبمقارنة المطالبات المدفوعة مع الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين الخاصة كانت أعلى نسبة لدى شركة آروب حيث بلغت نسبة تعويضاتها إلى أقساطها ٥٦٪ تليها شركة المشرق العربي بنسبة ٥٤٪ تليها الشركة السورية العربية بنسبة ٥٤٪ من أقساطها ثم شركة أدير بنسبة ٣٧٪ ثم الكويتية ١٧٪ –شركة التأمين العربية سورية ١٠٪ –الشركة المتحدة ٦٪ ، بينما أعلى نسبة نمو في التعويضات المسددة كانت لدى شركة أدير بنسبة ١٤٥٪ عن التعويضات المدفوعة في الفترة المقابلة من عام ٢٠١٩، تليها الشركة المتحدة بنمو ١٠٢٪ و آروب بنسبة ٧٨٪ والشركة الوطنية ٥١٪ ، أما من ناحية الانخفاض في التعويضات المسددة فكانت أكبر انخفاض لدى شركة الثقة بنسبة ١٠٠٪ تليها كل من شركة التأمين العربية السورية ٩٣٪ والشركة السورية العربية ٩١٪ – العقيله ٦١٪ – السورية الكويتية ٣٤٪ .

في حين كان لفرع التأمين الصحي الحصة الأكبر من إجمالي التعويضات المسددة من الشركات وبلغت ٧٩٪ من الإجمالي بقيمة حوالي ٧٠٤ مليار ليرة، يليه فرع تأمين السيارات بنوعيه الإلزامي والشامل بنسبة ١٩٪ من إجمالي التعويضات بقيمة ١٠٧ مليار ويليه تأمين الحريق بنسبة ١٪ من الإجمالي بقيمة ٩٠ مليون ليرة.

وبمقارنة المطالبات المدفوعة مع الأقساط المكتتبة بحسب فروع التأمين كانت أعلى نسبة التأمين الصحي ٩٣٪ من أقساطه يليه فرع السيارات بنوعيه الشامل والإلزامي إلى أقساطه ٢٢ ٪ و ثم تعويضات فرع التأمين على الحياة ١٦٪ في فرع تأمين الحريق ٤٪ ثم الحوادث العامة بنسبة ٣٪ ،

وكانت أعلى نسبة انخفاض نمو في التعويضات في فرع تأمينات الحريق بحوالي ٩٣٪ نتيجة سداد حادث في ٢٠١٩ لدى السورية العربية بمبلغ مليار ليرة سورية منها المعيد حوالي ٩٠٠ مليون ليرة سورية ، تليها تعوضيات فرع الحوادث العامة بنسبة ٦٢٪ ثم تعويضات فرع النقل ٢٥٪ تم فرع التأمين الهندسي ١١٪ .

و بلغ إجمالي الربح التشغيلي الذي حققته شركات التأمين الخاصة في كافة فروع التأمين في النصف الاول من عام ٢٠٢٠ حوالي ١٠٤ مليار ليرة بنمو بنسبة ٤٤٪ عن نفس الفترة من عام ٢٠١٩، وحقق فرع التأمين الصحي الحصة الأكبر من الربح التشغيلي بمقدار٨٩٧ مليون ليرة، يليه فرع تأمين السيارات الشامل بقيمة ٣٨٦ مليون ليرة، ثم فرع تأمين السيارات الالزامي بربح تشغيلي ٣٧١ مليون يليه الربح التشغيلي لفرع الحوادث العامه الذي حقق ربح تشغيلي بلغ ٩٠ بنمو ١٠٣٠٪، بينما حقق فرع واحد خسارة تشغيلية و هو فرع الحياة حيث انخفض ربحه التشغيلي بمقدار ٧٠٢٪ ، في حين انخفض الربح التشغيلي في تأمينات الحوادث العامه بنسبة ٢٥٪ وتأمين السيارات الالزامي بنسبه ٣٢٪ .

المركز التنافسي ٢٠٢٠ مالية

تحدى القطاع المصرفي السوري المخططات والرهانات التي سعت جاهدة لدفعه إلى الانهيار وهبوط مؤشراته، تحت ضغط الحصار و تطبيق العقوبات الجائرة على الاقتصاد السوري في حزيران من عام ٢٠٢٠ بموجب ما يسمى «قانون قيصر»ا وجائحة فيروس كوفيد١٩ التي اثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام ومع ذلك تمكنت المصارف السورية إلى حد كبير من الوقوف وتجاوز الأزمة خلافاً للتوقعات بانهيار الاقتصاد وتوقف المصارف عن العمل، حيث ساهمت المرونة التي تتمتع بها المصارف السورية من الصمود أمام الصعوبات التي تعتريها، وقد استمرت المصارف السورية بعملياتها المصرفية بحرية ومن دون توقف، وإدارتها للمخاطر المحيطة بالعمل المصرفي بسياسات تحوطية جيدة، واستمرارها بتقديم خدماتها وممارسة نشاطها بالحد الذي يسمح فيه الوضع العام بسورية، وهذا يعود للتغيرات الجذرية التي حدثت في القطاع المصرفي في سورية، وتحديداً في العقد الذي سبق الأزمة، والقرار الذي أصدرته الحكومة السورية بتحرير القطاع المصرفي في عام ٢٠٠٣.

ونتيجة لذلك فقد ارتفعت ودائع العملاء لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة ٧٨٪ وبقيمة ٦٦٣ مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠، حيث وصلت إلى ٥٠١ تريليون ليرة سورية بعد أن كانت ٨٥٥ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠١٩، وقد وصلت ودائع العملاء لدى بنك الأردن– سورية إلى ٢٩ مليار ليرة سورية لغاية تاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء للبنوك الخاصة التقليدية نحو ١٠٩٢٪.

وارتفعت إجمالي الموجودات لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة ١٠٥٠٠٣٪ وبقيمة ١.٣ تريليون ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠، ووصلت إلى ٢.٧ تريليون ليرة سورية، ووصلت إجمالي الموجودات لدي بنك الأردن– سورية كما في ٢٠٢٠/٩/٣٠ إلى ٦٨ مليار ليرة سورية، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي موجودات البنوك الخاصة التقليدية ٢٠٥٢٪.

وبلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية ٣٢٩.٧٨ مليار ليرة سورية حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ مقارنة بنحو ٣٢٢.٥٦ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٩، لترتفع بنسبة ٢٠٢٪، فيما بلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى بنك الأردن– سورية ٦٠١١ مليار لغاية ٢٠٢٠/٩/٣٠ لتبلغ حصته السوقية من صافي التسهيلات الائتمانية للبنوك الخاصة التقليدية ٥٠٣٪.

فيما ارتفعت المخصصات المكونة على التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية لغاية ٢٠٢٠/٩/٣٠ لتبلغ ١٢٥ مليار ليرة سورية بعد أن كانت ٦٢٠٢ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٩، فيما وصل المخصص المكون لدى بنك الأردن– سورية إلى ٦٠٧٤ مليار ليرة سورية كما في ٢٠٢٠/٩/٣٠، وكان ٣٠٨١ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٩.

وعلى الرغم من استمرار الأزمة والظروف التي تمر بها البلاد والتي ألقت بظلالها على القطاع المصرفي، ومع استمرار بنك الأردن– سورية بزيادة التحوط، فقد حقق ربح بعد الضريبة بقيمة ١٩ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠٢٠، مقارنة بربح بقيمة ١٦٤ مليون ليرة سورية في نهاية عام٢٠١٩، فيما ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة ١٥٣٪ حيث بلغت ٨٤*٨٠٧ مليار ليرة سورية وكانت في عام ٢٠١٩ حوالي ٢*٣٣ مليار ليرة، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة ١٠٩٪.

وقد ارتفع رصيد ودائع العملاء بقيمة ٢٢.٣ مليار ليرة سورية حيث بلغ في ٢٠٢٠ نحو ٣*٤٣ مليار ليرة سورية بعد أن كان ٩٨*٢٠ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٩، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ارتفعت بنسبة ٣*٥٥٪ لتبلغ ٩*١٧ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٢٠ مقارنة بمبلغ ٥*١١ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٩.

القطاع المصرفي / البنوك التقليدية												
السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٩/٢٠٢٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
التسهيلات الائتمانية	١٣٠*٥	١٢٧*٧	١٤٣*١	١٣٩*١	١٤٧*٧	٢٢٥	٣٢٢*٥	٣٢٩*٧	٥*٨	٤*٤	٧*٣	
ودائع العملاء	٣٩٣*٨	٤٥٦*٧	٥٠٥*٨	٦٣٠*٧	٦٨٦*٥	٨٣١*٣	٨٥٥*١	١٥١٨	١٣*٢	١١*٧	٩*٦	
الموجودات	٥٦٢*٢	٦٥٩	٨٧٧	١١٥٤*٣	١١٤٤	١٢٦٥	١٣١٩	٢٧٠٥	١٨*٢	١٦*٨	٢٣*٥	

نمو القطاع المصرفي/ بنوك تقليدية خلال أعوام ٢٠١٣- ٢٠٢٠

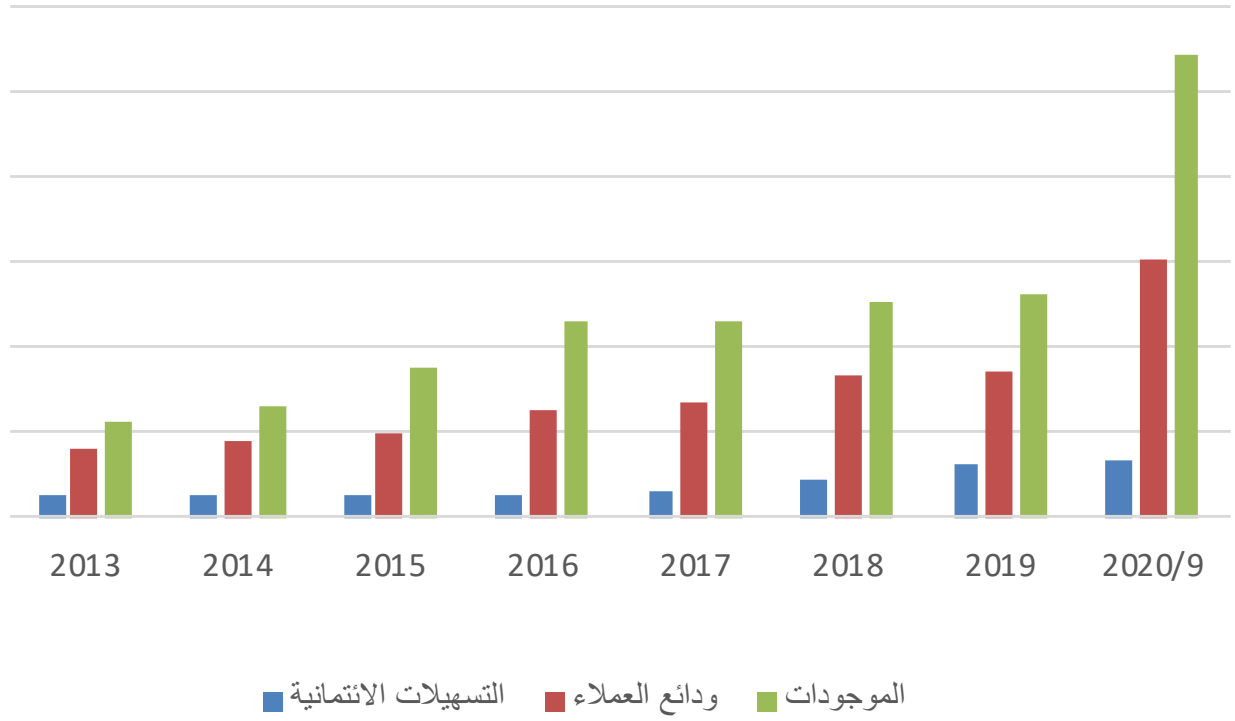

توزع (إجمالي الموجودات – ودائع العملاء – صافي التسهيلات الائتم

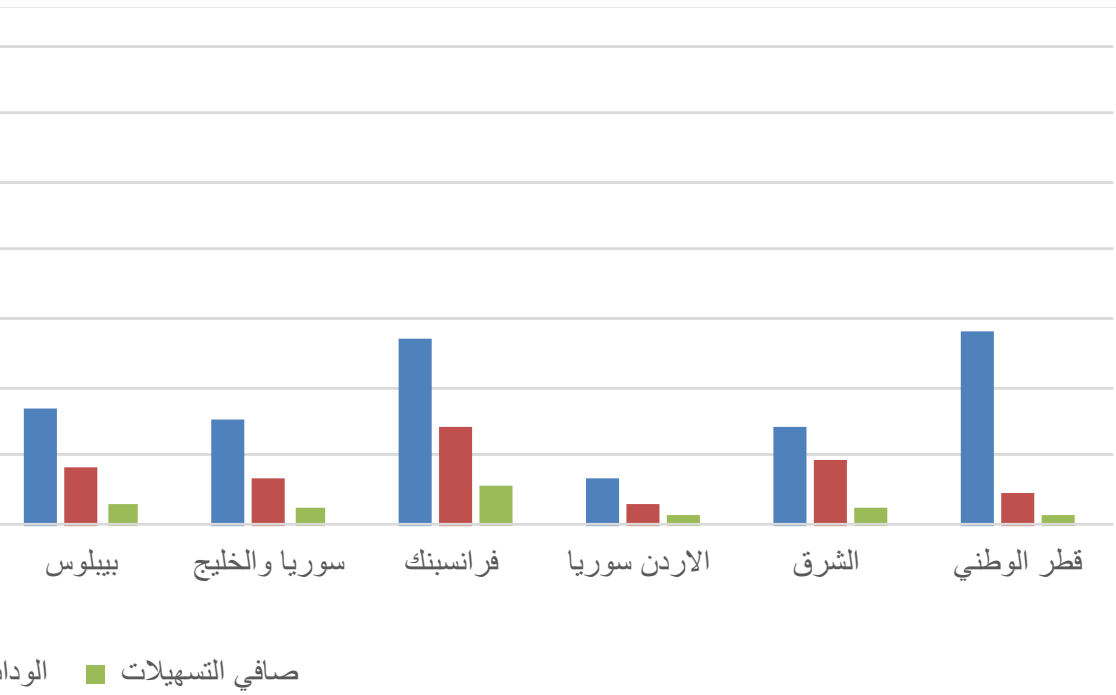

بنك الأردن- سورية					حصة بنك الأردن- سورية					
٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٩/٢٠٢٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
١٠*٦	٩*٥	٨*٣	١١*٥	١١*٦	٤*٥٪	٣*٤٪	١*٥٪	٨ *٪	٦*٥٪	٣*٧٢٪	٣*٥٩٪	٣*٥٪
١٠*٦	١٥*٦	٢٠*٤	٢٠*٩	٢٦*٥	٣*٣٪	٢*٥٪	١*٩٪	١*٧٪	٢*٣٪	٢*٤٦٪	١*٩٪	٢٤٪
٢٩*٥	٣٠*٢	٣١*٤	٣٣*٢	٦٨*١٨	٣*٢٪	٢*٥٪	٢*٧٪	٢*٦٪	٢*٦٤٪	٢*٤٨٪	٢*٥٢٪	٢*٥٢٪

نمو بنك الأردن- سورية خلال أعوام ٢٠١٣- ٢٠٢٠

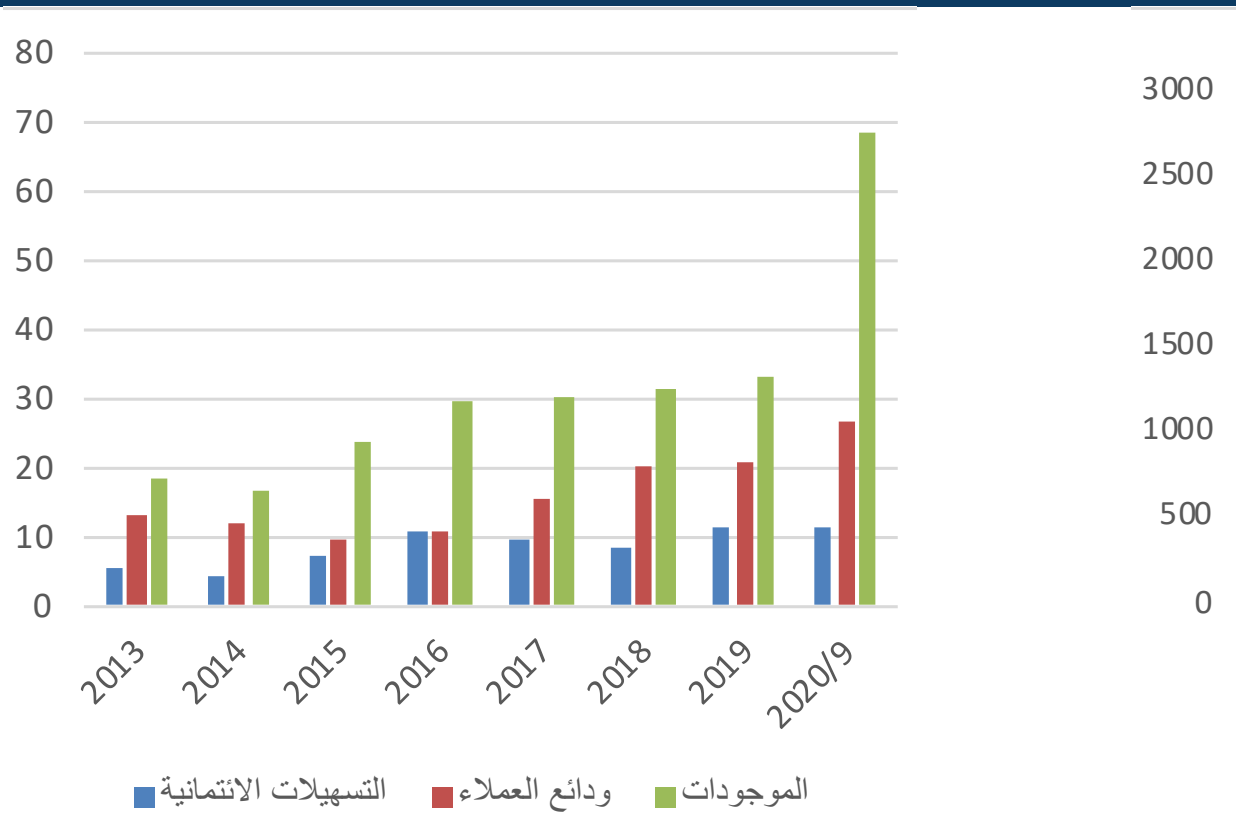

انية المباشرة) على البنوك الخاصة التقليدية كما في ٢٠٢٠/٩/٣٠

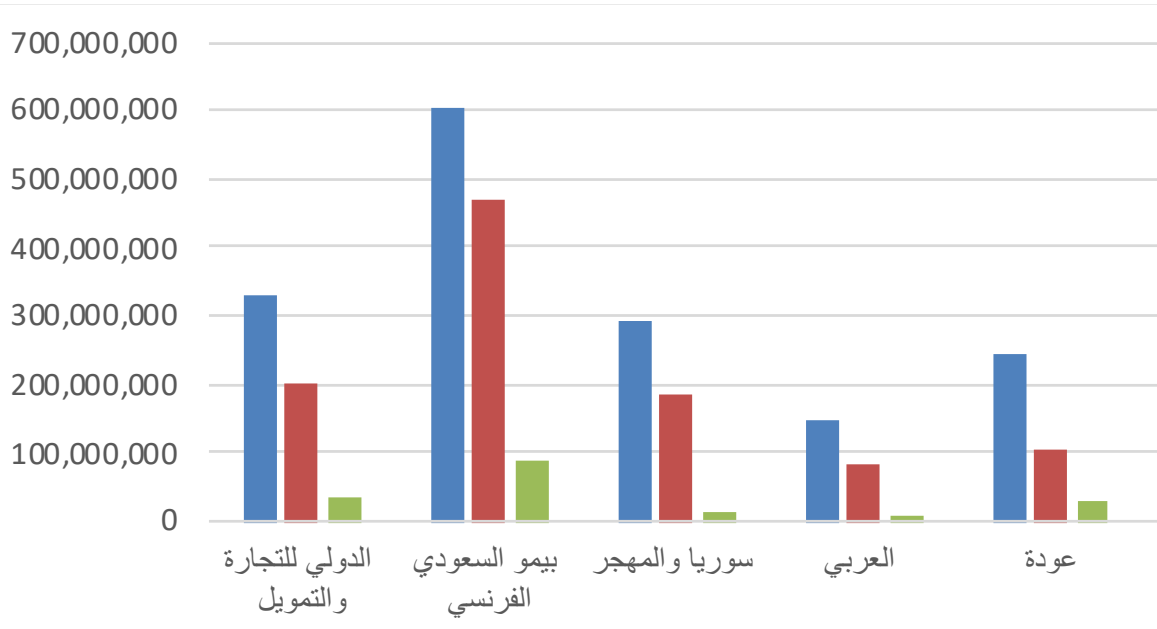

فيما بلغ الربح الصافي للبنوك الخاصة التقليدية حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ نحو ٥١١*٦ مليار ليرة سورية، بعد أن كان ١١.١مليار ليرة سورية كما في ٢٠١٩/٩/٣٠، وحقق بنك الأردن– سورية صافي ربح بقيمة ١٩*٤ مليون ليرة سورية كما في ٢٠٢٠/٩/٣٠، وتجدر الإشارة إلى أن أرباح القطع البنيوي الناتجة عن إعادة تقييم القطع الأجنبي لكافة البنوك الخاصة التقليدية حققت ربح بمقدار ٥٠٩ مليار ليرة سورية حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ وذلك بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، مما أدى لتحقيق بنك الأردن– سورية ربح قطع بنيوي بمقدار ٢٠٨*٦ مليار ليرة سورية، وحققت ثمانية بنوك أرباح تشغيلية قبل أرباح القطع البنيوي وهي بنوك (الدولي للتجارة والتمويل– بيمو السعودي الفرنسي– سورية والمهجر– العربي–سوريا والخليج– فرنسبنك– –الشرق– بنك قطر) وبنك عودة وبيبلوس وبنك الاردن /سوريا تحملو خسائر تشغيلية. فيما وصلت إجمالي حقوق المساهمين للبنوك الخاصة التقليدية كما في ٢٠٢٠/٩/٣٠ إلى ٣*٧٨٢مليار ليرة سورية مقابل ٢٧٠مليار ليرة سورية كما في نهاية عام ٢٠١٩، بينما وصلت حقوق المساهمين في بنك الأردن– سورية إلى ٥*٢٦ مليار ليرة سورية كما في ٢٠٢٠/٩/٣٠ وكانت قيمتها ٧*٠٥ مليار ليرة سورية بنهاية عام ٢٠١٩.

وقد بلغ عدد فروع البنوك الخاصة ٢٠٦ فرع كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١، منها ١٤ فرع ومكتب واحد لبنك الأردن– سورية، حيث تم افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء في عام ٢٠١٦ وذلك ضمن خطة التوسع والانتشار للبنك، وتم إعادة افتتاح مركز العمليات وفرع صحنايا بنهاية عام ٢٠١٨ نظراً لتحسن الأوضاع الأمنية.

جدول مقارن لمؤشرات البنوك الخاصة التقليدية كما في ٢٠٢٠/٩/٣٠

البنك	رأس المال	إجمالي الموجودات	حقوق المساهمين	عدد الفروع	إجمالي ودائع العملاء	صافي التسهيلات الائتمانية	الديون غير العاملة	إجمالي المخصصات	صافي الربح	أرباح القطع البنيوي	كفاية رأس المال
الأردن سورية	٣,٠٠٠,٠٠٠	٦٨.١٨٦.٩٥٤	٢٦.٥١٩.٨٩٤	١٤	٢٩.١٦٥.٦٢٠	١١.٦١٤.٦٥٥	٧.٦٠٩.٥٨٥	٦.٧٤٤.٠٤٦	١٩.٤٦٤.٦١٤	٢٠.٦٧٤.٢٠٠	٣٧*٩١٪
لتجارة والتمويل	٥.٢٥٠.٠٠٠	٣٣١.٢٦٧.٨٤٦	٦٤.٤٣٦.٧٥٧	٣١	٢٠٣.٧٨٠.٠٥٩	٣٥.٥٤٢.٣٢٢	٢٣.٦٧٥.٤٧٨	١١.٨٧٨.٨٠١	٣٨.٣٧٢.٣٢٢	٣٧.٩٠٩.٦١٠	٦٩*٣٩٪
بيمو السعودي	٨.٠٠٠.٠٠٠	٦.٠١.٠٨٠.٦٧٩	٧٥.٢٧٥.٣٦٩	٣٧	٤٧٠.٣٠٤.٨٨٤	٩٠.٥٨٢.١٥٤	٢٨.٤٦٥.٠٩٥	١٢.٠٠٧.٩٨٧	٤٣.٠٥٦.٣٦٠	٤٢.٢٥٨.١٨٦	٠٧*٤١٪
سوريا والمهجر	٧.٢٠٠.٠٠٠	٢٩٤.٤٢٨.٢٩٥	٥٩.٩٩٩.٢٩٤	٢٩	١٨٤.٤٥٢.٢٩٢	١١.٨٣٣.٧١٢	٦.٩٠٤.٨١٧	٣.٩٢٣.٩٢٠	٣٥.٠٧٢.٢٧٧	٢٩.٣٥٦.٠٠٠	٢٠*٢١٪
العربي	٥.٠٥٠.٠٠٠	١٤٦.٦٩٤.٦٣٢	٥٥.٨٠٤.٠٧٦	١٩	٨٥.٨١٤.٢١٩	٩.١٣٩.٢٩١	٩١.٩٧٩.٧٤٤	٣٦.٠٥٤.٣٣٦	٤٤.٦٩٠.٦٢٧	٤٤.٥٩٣.٣٧١	٥٠*٣٣٪
عودة	٥.٧٢٤.٥٠٠	٢٤٦.٠٤٩.٠٩١	٦٩.٣٤٨.٧٥٨	١٩	١٠٦.٦٢١.٠٣٦	٢٧.٩٦٥.٨٤٣	٤.٩٩٦.٣٦٢	٢.٨٥٠.٠١٥	٤٠.٥٠٣.٤١١	٥٢.٢٧٥.٨٤٩	٠٠*٢٨٪
بيبلوس	٦.١٢٠.٠٠٠	١٧٠.٩٠٣.١٧٢	٧٤.٠٠٦.٩٦١	١١	٨٥.٤٩٥.٦٥٥	٣١.٢٩٨.٧٠٥	٣٤.٦٦٠.١٥٨	١٣.٤٩٨.٨٢٦	٤٨.٥٠٣.٤٤١	٣١.٠٩٣.١٠٣	٥٦*٤٣٪
سوريا والخليج	١٠.٠٠٠.٠٠٠	١٥٥.٦٥٤.٨٨٠	٣٧.٣٩٧.١١٩	١٢	٦٦.٧٩٢.٤١٢	٢١.٦٩١.١٨٢	٤٥.١٦٣.٩٨٣	٢١.٥٤٣.٤٥٩	٣١.٢٩٣.٣٣٥	٣١.٠٩٣.١٠٣	٧٨*٣٧٪
فرانسبنك	٥.٢٥٠.٠٠٠	٢٦٩.٠٦٥.١١٥	٦٩.٨٠١.٤٧٧	٩	١٤٤.٨٠٤.١٧٩	٥٥.٤٦٢.٣٣٣	١٦.٧١٩.٧٩٧	١١.٠٦٧.٣٤٣	٤٩.٢٠٦.٥٢٠	٤٨.٢٩٣.٤٣٧	٠٠*٤٣٪
الشرق	٢.٧٥٠.٠٠٠	١٤١.٧٤٦.٦٧٤	٣٩.٠٤٥.٣٢٧	١٠	٩٤.٢٥٥.٨٧٧	٢٣.٦٦٥.١٣٨	٢.١٥٩.٧١٣	٢.٢٠١.٥٠٩	٢٤.٦٠٥.٤٧١	٢٣.٧٤٢.٧١٤	٢٨*٤٠٪
قطر الوطني	١٥.٠٠٠.٠٠٠	٢٨٠.٢٧٣.٦٨٥	٢١.٠٧٨.٥٦٠	١٥	٤٧.٢٣٧.٥٠٤	١٠.٩٨٩.٣٣٣	٨.٤٧٩.٩٩٣	٣.٢٥٥.٦٥٧	١٣٦.٧٣٠.٠٨٤	١٣٤.٣٣٣.٢٣٢	٩٠*٣٣٤٪
المجموع	٧٣.٣٤٤.٥٠٠	٢.٧٠٥.٣٥١.٠٢٢	٧٨٢.٣٤٣.٥٩٣	٢٠٦	١.٥١٨.٧٢٣.٧٣٨	٣٢٩.٧٨٤.٦٧٠	٢٧٠.٨١٤.٧٢٥	١٢٥.٠٢٥.٨٩٩	٥١١.٦٤٧.٩٢٤	٥٠٩.١٣٢.٠٨٣	٣٥*٧٥٤٪

أما فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية فقد ارتفعت أرباح المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في سورية (بنك البركة – بنك سورية الدولي الإسلامي –بنك الشام) إلى نحو ٧*١٢٨مليار ليرة سورية في عام ٣٠–٩–٢٠٢٠ مقارنة مع أرباحها في عام ٣٠–٩–٢٠٢٠ والبالغة ١٠ مليار ليرة سورية.

وبلغت مجموع موجودات البنوك الإسلامية ٢.٤ تريليون ليرة سورية ب٣٠–٩–٢٠٢٠ ، مقارنة بنحو ١.١٩ تريليون ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٩، وبلغت مجموع حقوق المساهمين ٢٣١.٩ مليار ليرة سورية في ٣٠–٩–٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٩٩.٧ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٩، بينما سجل إجمالي رأسمالها ٣٦ مليار ليرة سورية بنهاية عام ٣٠–٩–٢٠٢٠مقارنة بنحو ٣١ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٩.

النتائج المالية لبنك الأردن سورية عن عام ٢٠٢٠

حقق البنك ربح بعد الضريبة بقيمة ١٩.٥مليار ليرة سورية في عام ٢٠٢٠ مقارنة بربح بقيمة ١٦٤ مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٩، وذلك بسبب إعادة تقييم القطع الأجنبي ، واستمرار المصرف بزيادة التحوط، وازدادت المصاريف التشغيلية بقيمة ١*٧ مليار ليرة سورية وبنسبة ٨*١٩٦٪ عن عام ٢٠١٩ لتبلغ ٦*٢ مليار ليرة سورية، فيما ازدادت الموجودات بنسبة ١٥٣٪ حيث بلغت ٨٤ مليار ليرة سورية وكانت في عام ٢٠١٩ حوالي ٢*٣٣ مليار ليرة سورية وذلك ناتج عن منح البنك لتسهيلات جديدة وزيادة في ارصدة المصارف ووجود ايداعات جديدة لدى المصارف وزيادة في نقد وارصدة المركزي ، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة ١٠٩٪ في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

وقد ازداد رصيد ودائع العملاء بقيمة ٣*٢٢ مليار ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام ٢٠٢٠ نحو ٣*٤٣ مليار ليرة سورية بعد أن كان ٢٠*٩ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٩، وارتفعت أرصدة التوظيفات لدى المصارف بنسبة ٢٠٧٪ لتصبح ٧*٢٣ مليار ليرة سورية لعام ٢٠٢٠ مقارنة بمبلغ ٧*٧ مليار ليرة سورية لعام ٢٠١٩، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ازدادت بنسبة ٣*٥٥٪ لتبلغ ٩*١٧ مليار ليرة سورية لعام ٢٠٢٠ مقارنة بمبلغ ٥*١١ مليار ليرة سورية لعام ٢٠١٩، **وذلك بسبب منح تسهيلات بحوالي ٥ مليار ليرة سورية (المبالغ التي تم تسديدها ٣مليار ليرة سورية من اجمالي التسهيلات) وارتفاع سعر الصرف للتسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية بقيمة ٤.٤ مليار ليرة.**

و بالحديث عن أهم بنود بيان الدخل فقد ارتفع الدخل التشغيلي بقيمة ٧*٢٠مليارليرة سورية وبنسبة ارتفاع ١٤٧١٪ ليبلغ ايراد بمبلغ ٢*٢٢ مليار ليرة سورية، كما بلغت إيراداتنا من الفوائد ١*١ مليار ليرة سورية لعام ٢٠٢٠.

الأنشطة والإنجازات ٢٠٢٠

رغم الظروف الصعبة وما فرضته على أرض الواقع والتحديات الكبيرة والمتغيرات المتلاحقة التي ظهرت في عام ٢٠٢٠، إلا أن البنك استطاع تحقيق معظم الأهداف الموضوعة والمعتمدة لعام ٢٠٢٠، حيث استمر بالعمل على تطوير السياسات والإجراءات وآليات العمل، وكذلك البيئة الرقابية، بظل القدرات والإمكانيات المتاحة، حيث تم الاستمرار بانتهاج سياسة ضبط المصاريف إلى الحد الادنى، وبالرغم من لجوء عدد كبير من العملاء الممنوحين تسهيلات ائتمانية قبيل وأثناء الأزمة، من تسديد معظم التسهيلات الممنوحة لهم، إلا أن البنك استمر بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة، وفق ضوابط وشروط محددة واستطاع تعويض الجزء الأكبر من التسهيلات التي تم تسديدها، كذلك تم التركيز على عمليات تحصيل الأقساط والمبالغ المستحقة على التسهيلات المنتجة لتفادي تصنيف أي منها، مع الاستمرار بالمتابعة الحثيثة لتحصيل المديونيات المتعثرة بما فيها الإجراءات القانونية والقضائية.

كما حقق البنك نجاح بزيادة محفظة الودائع بالليرة السورية، من خلال توسيع قاعدة المودعين وتخفيض التكلفة، وبنفس الوقت وضع خطة لزيادة محفظة الودائع بالعملات الأجنبية، و الاستفادة من العائد.

وقد تم تقسيم ما تم إنجازه من برامج ومشاريع عمل وفق أربع محاور أساسية :

أولاً- محور العمليات والتنظيم

تم إنجاز العديد من المشاريع على مستوى إدارة العمليات والتنظيم والأنظمة الآلية، حيث تم :

- شراء نظام برمجي بتقنية الويب لزوم السحب الآلي لملفات الحجوزات الاحتياطية وتفعيل منظومة الاستعلام عن قرارت الحجوزات الإحتياطية وإتاحة عرضها للموظفين المخولين التزاماً بتوجيهات مصرف سورية المركزي.
- تنفيذ تطبيق ويب لنشر التواقيع المعتمدة لموظفي بنك الأردن سورية مع بقية البنوك.
- استخدام تقنية الـ Eg لتأمين اتصال احتياطي لفروع ومقرات بنك الأردن سورية من خلال شراء تجهيزات تدعم ذلك.
- شراء نظام برمجي بتقنية الويب لإدارة الضوابط الخاصة بإصدار كشف حساب مصرفي وإصدار وثائق رسمية للعملاء بميزات أمنية غير قابلة للتزوير.
- تنفيذ Testing Environment للنظام البنكي ICBS بالتنسيق مع الزملاء في بنك الأردن.
- انجاز ٧٠٪ من مشروع تحديث نظام المراقبة بالكاميرات وفق قرار مصرف سورية المركزي رقم ١١٥٠، يتم التحضير لاستبدال منظومة المراقبة في المقرات المتبقية وعددها (٤).
- انجاز ٨٠٪ من مشروع ترقية نظام تشغيل محطات العمل من windows ٧ إلى windows ١٠.
- انجاز ٨٠ ٪ من منظومة عدم انقطاع للتيار الكهربائي جديدة لفروع بنك الأردن سورية واعتماد تقنية بطاريات الليثيوم.
- إنجاز ٨٠٪ من مرحلة التجارب مع شركة دفع إلكتروني مرخصة من قبل مصرف سورية المركزي لتشغيل الصرافات الالية وذلك عقب توقف شركةCSC عن تقديم خدماتها في سورية بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٨
- تم انجاز مانسبته ٦٧٪ من مشروع AL TANMYA DAS والخاص بتطبيق تعليمات مصرف سورية المركزي للمعيار رقم ٩ في البنك.
- تم الاتفاق مع شركة تطوير برمجيات لشراء وتطبيق نظام البنك الإلكتروني E-Banking و تطبيق نظام Mobile Banking & Payment System
- تنفيذ ربط ضوئي Fiber Connection بين مركز البيانات الرئيسي مع مبنى العمليات المركزية في صحنايا.
- تفعيل الربط الضوئي لخدمة الانترنت.
- البدء بتطبيق نظام إدارة شؤون الموظفين الجديد Oracle HR
- البدء بمشروع ترقية قواعد بيانات النظام البنكي.
- تفعيل نظام الأوراق الأمنية الخاص بإصدار وثائق رسمية للعملاء بميزات أمنية غير قابلة للتزوير.
- تفعيل منظومة الاستعلام عن قرارت الحجوزات الإحتياطية.
- تحديث ملفات الأرشفة الالكترونية
- تعديل السياسة الائتمانية الخاصة ببنك الاردن
- استكمال متابعة معالجة وتعديل في مشروع اتمتة تقارير المخصصات ومتابعة تعديل نظام التصنيف ليتطابق مع تعليمات مصرف سورية المركزي

وقد اتبعت إدارة المخاطر منهجية واضحة ضمن توجيهات وتعليمات مصرف سورية المركزي ومتطلبات بازل، وسعت إدارة المصرف إلى تطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر باعتبارها أحد المستويات الأساسية للرقابة والمسؤولة عن تطوير نظام محكم وفعال للتعرف على المخاطر التي يتعرض أو من الممكن أن يتعرض لها المصرف، كما تم تطبيق معيار التقارير المالية رقم (٩) (IFRS٩) في الإفصاحات المرفقة ضمن البيانات المالية الموقوفة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١.

وتم خلال عام ٢٠٢٠ تطوير منظومة إدارة المخاطر لدى المصرف وذلك تحت إشراف مباشر من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، بهدف إدارة المخاطر التي قد تواجه عمل البنك من مخاطر تشغيلية، مخاطر سوق، مخاطر سيولة، ومخاطر الائتمان، والموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى، حيث قامت إدارة المخاطر خلال عام ٢٠٢٠ بتحقيق ما يلي:

- المخاطر التشغيلية :
- إنجاز ملفات مخاطر جديدة لكل من مديرية مراقبة الالتزام ومراكز تنمية الأعمال التجارية والشركات وقسم تنفيذ الائتمان ودائرة مراجعة الائتمان وقسم دعم العمليات والتنظيم والعمليات التجارية و دائرة المتابعة والتحصيل.
- متابعة التوصيات المنبثة عن ورش العمل والتأكد من تطبيقها
- تطوير خطة استمرارية العمل وتعديلها ووضع خطة استمرارية العمل للتعامل مع الأوبئة والعمل بموجبها في ظل ازمة كورونا.
- متابعة أعمال القسم الإعتيادية (فحص مدى الإلتزام الشهري - متابعة الأحداث التشغيلية - تصعيد الأحداث الهامة - التقارير الدورية)
- المخاطر الإئتمانية :
- تطبيق منهجية احتساب المعيار رقم ٩ بشكل ربعي وبيان أثرها على البيانات المالية للبنك وتزويد مصرف سورية المركزي بها.
- الرقابة على بيانات المحفظة الإئتمانية بالتنسيق مع الدوائر المعنية
- متابعة إعداد التقارير الدورية
- مخاطر السيولة والسوق :
- انجاز مهام أعمال المتابعة مع دائرة الخزينة والإستثمار
- اعداد التقارير الخاصة بمخاطر السيولة.

– الإطلاع على أهم مقررات بازل المتعلقة بمخاطر السيولة
– وأخيراً بالنسبة لقسم أمن وحماية المعلومات، والذي يهدف إلى تحديد إطار واضح يهدف للتقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لأمن وتكنولوجيا المعلومات، والهدف من ذلك هو ضمان حماية أصول ومعلومات المصرف من أي عملية اختراق أو احتيال متعمدة أو عرضية داخلية كانت أو خارجية حيث يتم الاعتماد على أفضل الممارسات في مجال أمن المعلومات
– تم إجراء اختبار الاختراق الخارجي بالتعاون مع شركة تيك ودائرة الأتمتة والأنظمة الآلية.
– التدقيق على الصلاحيات الممنوحة سابقاً للموظفين وإجراء التعديل اللازم حسب متطلبات عمل الموظفين.
– تم المتابعة مع دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية للإلتزام بقرار مجلس النقد والتسليف ٧١ م ن المعني بتطبيق المعايير العالمية المطلوب توفرها في البنية التقنية لدى المصارف.
– رفع الوعي بأهمية أمن وحماية المعلومات لدى الموظفين.

أما بالنسبة لدائرة التدقيق الداخلي، فقد تم إنجاز معظم البرامج الواردة في خطة دائرة التدقيق الداخلي المعتمدة من لجنة التدقيق لعام ٢٠٢٠ على الرغم من الآثار التي ترتبت على انتشار فيروس كورونا (COVID–١٩) والإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها والتي أثرت على سير العمل ، عدا عن تحقيق أهداف الدائرة حسب خطة الإدارة بالأهداف كـ (المشاركة في مراجعة إجراءات العمل ، والمشاركة في ورشات العمل التي تم إعدادها من قبل دائرة إدارة المخاطر). كما تم استكمال تدريب المدققين الجدد من خلال إخضاعهم إلى دورات وبرامج تدريبية على كافة دوائر البنك وتدريبهم للمساهمة في إنجاز خطة الدائرة ، كما تم تدريب مدقق الأنظمة الداخلي وإخضاعه لدورات متخصصة في التدقيق على أعمال دائرة أنظمة المعلومات.

واستمرت دائرة الخزينة، بنشاطها حيث تم تحقيق عائد جيد من عمليات القطع حيث أنه حققت الدائرة أرباح تشغيلية بقيمة ٣٨*٤مليون ليرة سورية.، بالإضافة للالتزام الدائرة بتعليمات مصرف سورية المركزي والجهات التشريعية والرقابية،
حافظ البنك على نسب سيولة مريحة لتغطية التزامات البنك وبما يتناسب مع نسب السيولة القانونية لمصرف سورية المركزي بحيث تراوحت بين ٢٥٪ الى ٣٩٪ بالليرة السورية و تتم ادارة السيولة بالشكل الأمثل مع الأخذ بالاعتبار الموازنة بين الكلفة والعائد .وتم استقطاب ودائع بنوك محلية وذلك لتدعيم نسب السيولة القانونية ومواجهة الاثار الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف.وتم الاكتتاب على شهادات ايداع لدى مصرف سورية المركزي.
كما يتم بشكل دوري تعديل نشرات أسعار العمولات التي يتقاضاها البنك تبعاً لأسعار السوق وبما يحقق منافسة وإيراد جيد .
ويتم العمل على مراقبة اتجاه السوق والتقارير التي تصدر عن الجهات الحكومية والتشريعية بشكل دوري.

كما استمر البنك بمواصلة الالتزام بمتطلبات السلطات الرقابية، وذلك انطلاقاً من حرص بنك الأردن–سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية، حيث قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على سير العمل مع الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة وكذلك قرارات الجهات الرقابية، ويعمل البنك على الالتزام بدليل الحوكمة، كما يقوم بمراجعته وتطويره وتعديله كلما دعت الحاجة أو بموجب التعليمات الصادرة بهذا الخصوص، كما تم القيام بما يلي :

– توظيف الكوادر المناسبة وتأهيلها لتعويض النقص الحاصل في موظفي مديرية مراقبة الالتزام، بالرغم من معدل الدوران الوظيفي العالي والناتج عن الظروف الحالية.
– التنسيق مع دائرة الموارد البشرية لتدريب وتأهيل موظفي مديرية مراقبة الالتزام، ورفع كفاءتهم في تنفيذ مهامهم.
– تنظيم وتحديث آلية المراسلات مع مصرف سورية المركزي، ومتابعة القوانين والتعاميم الصادرة من قبل الجهات الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة بتعديل اجراءات العمل بما يتوافق مع التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، وتعميمها داخل البنك، إضافة إلى الرد على أية استفسارات بخصوص تطبيقها ليتم الالتزام بها بالشكل الأمثل، كما تم أرشفة وتصنيف هذه القوانين والتعاميم بصورة إلكترونية لتسهيل الرجوع إليها.
– التعديل على النماذج المستخدمة في إطار العمليات المصرفية للعملاء، بما يتوافق مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآخر القوانين الصادرة بهذا الخصوص، والتنسيق مع الدوائر المعنية لاعتمادها.
– إعداد سياسات وإجراءات وأدلة عمل توجه عمليات البنك بما يضمن الالتزام بالقوانين والتشريعات، ومنها سياسة وإجراءات مراقبة الالتزام وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب، والتي تم تعديلها بما يتوافق مع آخر القوانين والأطر التشريعية التي صدرت بهذا الخصوص، كما يتم متابعة الالتزام بها عن طريق وحدة التحقق من إجراءات مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب المرتبطة بمديرية مراقبة الالتزام، ويتم إبلاغ المديرية بأي من الانتهاكات أو الاختراقات لأي من القوانين والأنظمة و التعليمات، من خلال قنوات اتصال معرفة بشكل واضح.
– متابعة الالتزام بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكية (FATCA)، حيث تم الحصول على الرقم التعريفي للبنك GIIN الخاص بذلك، ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للالتزام بمتطلبات ارسال التقارير المطلوبة.

ثانياً– المحور المالي:

– حقق البنك ربحاً بعد الضريبة بقيمة ١٩*٥ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٢٠ مقارنة بربح بقيمة ١٦٤ مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٩، وذلك بسبب إعادة تقييم القطع الأجنبي، واستمر المصرف بزيادة التحوط، وزادت المصاريف التشغيلية بقيمة ١*٧ مليار ليرة سورية وبنسبة ١٩٦*٨٪ عن عام ٢٠١٩ لتبلغ ٦*٢ مليار ليرة سورية، فيما ازدادت الموجودات بنسبة ١٥٣٪ حيث بلغت ٨٤ مليار ليرة سورية وكانت في عام ٢٠١٩ حوالي ٣٣*٢ مليار ليرة سورية وذلك ناتج عن منح البنك لتسهيلات جديدة وزيادة ارصدة لدى المصارف ووجود ايداعات جديدة لدى المصارف وزيادة النقد لدى المركزي ، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة ١٠٩٪ في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
– وقد ازداد رصيد ودائع العملاء بقيمة ٢٢*٣مليار ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام ٢٠٢٠ نحو ٤٣*٣ مليار ليرة سورية بعد أن كان ٢٠*٩٨ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٩، وارتفعت أرصدة التوظيفات لدى المصارف بنسبة ٢٠٨٪ لتصبح ٢٣*٧ مليار ليرة سورية لعام ٢٠٢٠ مقارنة بمبلغ ٧*٧ مليار ليرة سورية لعام ٢٠١٩، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ازدادت بنسبة ٥٥*٣٪ لتبلغ ١٧*٩ مليار ليرة سورية لعام ٢٠٢٠ مقارنة بمبلغ ١١*٥ مليار ليرة سورية لعام ٢٠١٩، وذلك بسبب منح تسهيلات بحوالي ٥مليار ليرة سورية (المبالغ التي تم تسديدها ٥٥٨مليون ليرة من التسهيلات غير العاملة)
– و بالحديث عن أهم بنود بيان الدخل **فقد ارتفع الدخل التشغيلي بقيمة ٢٠٧مليارليرة سورية وبنسبة ارتفاع ١٤٧١٪ ليبلغ ايراد بمبلغ ٢٢٢ مليار ليرة سورية، كما بلغت إيراداتنا من الفوائد ١٠١ مليار ليرة سورية لعام ٢٠٢٠.**
– وحقق البنك مستويات أداء إيجابية على صعيد نسب الملاءة المالية والسيولة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال ٨٧*٩٪ وهي نسبة

تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي وهي ٨٪، كما حافظ البنك على نسب سيولة تفوق متطلبات السلطات الرقابية حيث بلغت ١٠٩٪ لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ ٣٠٪، وبلغت ٤٥٪ بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ ٢٠٪.

باستعراض نتائج البنك المالية لسنة ٢٠٢٠ على صعيد المركز المالي، فقد بلغت إجمالي موجودات البنك٨٤مليار ليرة سورية بارتفاع بقيمة ٥٠،٨ مليار ليرة عن عام ٢٠١٩ وبنسبة ١٥٣٪، في حين سجلت ودائع العملاء لدى البنك ارتفاعاً بقيمة ٢٢،٣ مليار ليرة سورية حيث بلغت ٤٣،٣ مليار ليرة في ٢٠٢٠، وسجل البنك ربحاً بعد الضريبة في عام ٢٠٢٠ بقيمة ١٩،٥ مليار ليرة سورية، مقارنة بربح بمبلغ ١٦٤ مليون ليرة عام ٢٠١٩، وبناء عليه، فقد ازدادت مجموع حقوق المساهمين من ٧*٠٥مليار ليرة في عام ٢٠١٩ إلى ٢٦*٠٥ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠.
– أما في جانب الاستخدامات فقد ازدادت صافي التسهيلات الائتمانية بقيمة ٦*٤١ مليار ليرة وبنسبة ٣*٥٥٪ لتبلغ ١٧*٩ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠ مقارنة بمبلغ ١١*٥ مليار ليرة في عام ٢٠١٩، لقيام البنك بمنح تسهيلات جديدة بحدود ٥ مليار ليرة مع سداد٥٥٨ مليون ليرة سورية من التسهيلات غير العاملة.

– أما بالنسبة لبنود بيان الدخل لعام ٢٠٢٠ فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة ١٤٧١٪ ليبلغ ٢*٢٢ مليار ليرة سورية، مقارنة بمبلغ ١*٤ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٩، في حين ازدادت المصاريف التشغيلية بقيمة ١*٧ مليار ليرة وبنسبة ارتفاع ٨*١٩٦٪ لتبلغ ٦*٢ مليار ليرة.

– **أما فيما يتعلق بأداء سهم بنك الأردن– سورية في سوق دمشق للأوراق المالية**، فقد ارتفع سعر سهم بنك الأردن– سورية من ٤٠٣ ل.س في نهاية عام ٢٠١٩، إلى ٣٦*٤٨٤ في نهاية عام ٢٠٢٠ بارتفاع بنسبة ٢٠٪، حيث بلغ حجم تداول سعر سهم بنك الأردن– سورية نحو ١٨٢،٣٠٧ سهم، وبلغت قيمة التداولات على سهم بنك الأردن– سورية٨٠،١٥ مليون ل.س خلال عام ٢٠٢٠، وبلغت عدد الصفقات ١٣٤ صفقة.
– وقد بلغ حجم التداول للبنوك الخاصة التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام ٢٠٢٠ حوالي ١٢*٩ مليون سهم، وبلغت قيمة التداولات ٦*٦ مليار ليرة، من خلال ٦٠٣٧ صفقة.

وفيما يلي جدول مقارن لنتائج البنوك الخاصة التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام ٢٠٢٠ :

البنك	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات
الأردن – سورية	١٨٢،٣٠٧	٨٠،١٥٤،٣٥٠*٥٠	١٣٤
عودة	٥٠٥،٣٨١	٣٣٦،٤٩٧،٧٠٨*٥٠	٢٧٣
بيمو	٤٠٠،٣١٠	٣١٨،٠٧٣،٥٠٢*٠٠	٥٤٦
سورية والمهجر	٧٩٥،٨٩٥	٥٢٠،٣٦٥،٨٣٦*٠٠	٦٢٥
فرنسبنك	٥٩٠،٢٣١	٢٣٥،٤٧٤،٣٦٧*٥٠	٥١٣
الدولي للتجارة	٥٢٤،٨٩٢	٣٤١،٠٥٤،٠٢١	٦،٧
قطر الوطني	٢،٨٨٠،٦٧٠	١،٦٦٧،١١٨،١٩١	٢،٠٧٥
الشرق	٨٠٩،٥٠٢	٦٣٤،٤١٥،٨٤٤	٥٣٦
العربي	١٠٣،٧٥٨	٤٠،٣٥٨،٩٣٩*٥٠	٢١٦
بيبلوس	٣،١٧٤،٧٨٠	١،٣٢١،٢٢٧،٠٨٧*٥٠	١٣١
سورية والخليج	٢،٩٨٥،١٩٤	١،١١٥،٤٥٨،٣٤٠	٣٨١
المجموع	١٢،٩٥٢،٩٢٠	٦،٦١٠،١٩٨،١٨٨	٦،٠٣٧

البيان	حجم التداول		قيمة التداول		عدد الصفقات	
السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠
بنك الأردن– سورية	٧٦.١٤٣	١٨٢.٣٠٧	٣٢.٥٢٨.٣٣١*٥	٨٠.١٥٤.٣٥٠*٥٠	١٠	١٣٤
قطاع البنوك التقليدية	٦٧.١٦٣.٣٥٨	١٢.٩٥٢.٩٢٠	١٨.٣٠٦.٨٥٥.٨٨٢	٦.٦١٠.١٩٨.١٨٨	٦.٣٣٦	٦.٠٣٧
حصة بنك الأردن	٪٠*١١	٪١*٤	٪٠*١٨	٪١*٢	٪٠*١٦	٪٢*٢

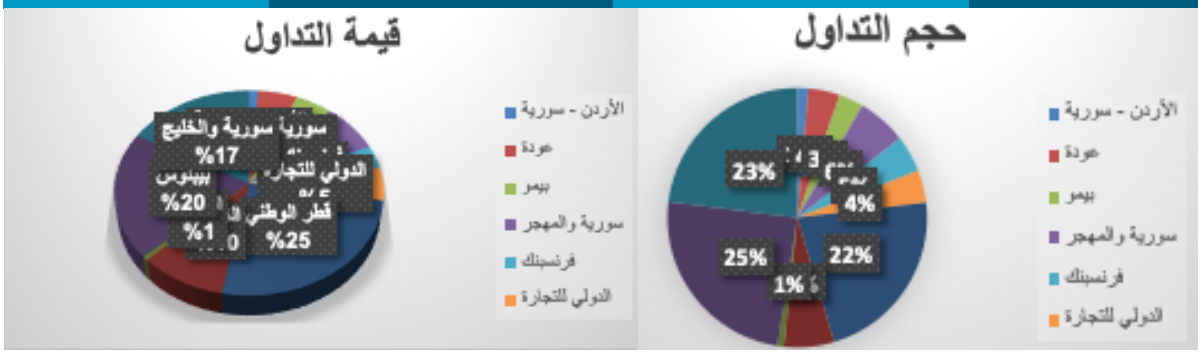

ثالثاً– محور السوق والعملاء

– واصل البنك عمليات منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط محددة، بناء على دراسة السوق وبالرغم من الجمود الاقتصادي على كافة القطاعات خلال عام ٢٠٢٠. وخاصة في مجال القروض العقارية وتمويل القطاع الزراعي و المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق قرار مصرف سورية المركزي رقم ١٦/٤٧٧٤/ص بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٨.
– استمر البنك بتوسيع قاعدة المودعين و زيادة ارصدة حسابات الطلب والودائع ذات التكلفة المنخفضة.
– الاستمرار بالتركيز على متابعة الحسابات غير المنتجة وتحصيل الديون، وتفعيل الاجراءات القانونية بحق العملاء الذين لم يبدوا أي جدية أو حسن نية تجاه البنك.
– الاستمرار بتحديث ملفات العملاء.
– لم ترد أي شكوى تتعلق بجودة الخدمة ضمن الفروع نظراً لالتزام الفروع بأعلى معايير الجودة .
– الاستمرار بدراسة خدمات ومنتجات الأفراد، بأنواعها المختلفة.
– إعادة التواصل مع العملاء لمعرفة احتياجاتهم بظل الظروف السائدة، وكذلك تم الاستمرار بتحديث ملفات العملاء في البنك،
– التواصل مع الشركات المعنية بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية استعداداً لتقديم تلك الخدمات،
– استمر ار البنك بتوسيع قاعدة المودعين والبحث عن ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة،
– المحافظة على التزام الفروع بالسياسات و الاجراءات المعتمدة حيث تم رفع تصنيف الفروع في تقارير التدقيق.

– شبكة الفروع ومنافذ التوزيع

يجري العمل على تجهيز مبنى جديد مملوك للمصرف ليصبح مقر لادارة العمليات متضمن فرع خدمي في منطقة عدرا الصناعية بريف دمشق ، و انهاء عقد استئجار مبنى ادارة العمليات والفرع في منطقة صحنايا بريف دمشق.
علماً ان عدد فروع بنك الأردن سورية بلغ ١٣ فرع موزعة في ٧ محافظات، بالإضافة إلى ٤ مراكز لتنمية الأعمال، وهذه الفروع ال ١٣ موزعة كما يلي في دمشق ٦ فروع– حلب ٣ فروع– اللاذقية فرع واحد – طرطوس فرع واحد – حمص فرع واحد– السويداء فرع واحد.

علماً بأنه سيتم إعادة تأهيل الفروع المغلقة عند تحسن الأوضاع الأمنية والخدمية، في ريف دمشق (حرستا)، وفي حلب (الحمدانية).
بالنسبة لفرع البارون في مدينة حلب تم اغلاقه بشكل نهائي .
أما بالنسبة لمراكز تنمية الأعمال، فهي موزعة كالتالي : مركز تنمية أعمال دمشق وريفها، مركز تنمية اعمال الساحل (اللاذقية وطرطوس)، مركز تنمية أعمال حلب ، مركز تنمية أعمال حمص .
هذا وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لعام ٢٠٢٠ ضمن فروع بنك الأردن – سورية ١٢ جهاز ، موزعة على ١١ فرع عامل، لكن عقب توقف شركة csc عن تقديم خدماتها في سورية بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٨ ، توقفت شبكة الصراف الالي في بنك الاردن – سورية كما في باقي البنوك المتعاملة مع الشركة في سورية عن تأدية خدماتها.
مع استمرار ايقاف أجهزة الصراف الالي في الفروع التي تم اغلاقها مؤقتا لاسباب امنية أو خدمية، في حرستا والحمدانية.

رابعاً– محور الموارد البشرية

استمرت إدارة الموارد البشرية بالتركيز على تأمين الموظفين للفروع والدوائر والأقسام العاملة بمختلف المناطق، ونقل بعض الموظفين من دوائر وفروع إلى دوائر وفروع أخرى حسب متطلبات العمل، و استقطاب الكوادر المناسبة و توظيف الموظفين الجدد كما تم القيام بما يلي :
– استكمال كافة البيانات وإجراءات تشغيل نظام الموارد البشرية الجديد (oracle) وفق نظام وسياسات و تعليمات وإجراءات الموارد البشرية بما يخدم متطلبات العمل ويساعد في تطوير قسم الموارد البشرية و تنميتها.

تم تدريب ٣٩ موظف لغاية نهاية شهر ١٢ لعام ٢٠٢٠ من خلال تنفيذ ٢٣ دورة تدريبية و ذلك مع عدة مراكز التدريب و العمل بشكل تدريجي بضوء الاجراءات الاحترازية و الحظر الحاصل أثناء شهري ٣ و ٤ لمواجهة الفيروس ، و من ثم البدء بإعداد برامج تدريبية و القيام

بـدورات خارجيـة للموظفيـن حسـب الحاجـة والأهميـة ، بالإضافـة إلـى تنفيـذ ٦ ورشـات عمـل قـام بحضورهـا ١٠ موظفيـن ، و فيمـا يلـي تفاصيـل الـدورات المذكـورة :

	عدد الدورات	عدد المستفيدين	الجهات المنظمة
دورات خارجية	٢٣	٣٩	مركـز التدريـب والتأهيـل المصرفي- مركـز فينتشـر – اتحاد المصـارف العربيـة مع مصـرف سـورية المركـزي – مركـز اسـس – مركـز نيوهرايـزن– سـوق دمشـق الاوراق الماليـة – مركـز طـلال ابـو غزالـة– bank financial institute – مركـز insight – مركـز platform hcd – مركـز التنميـة للتدريـب
ندوات وورش عمل	٦	١٠	سـوق دمشـق الاوراق الماليـة – غرفـة تجـارة دمشـق – مفوضيـة الحكومـة لـدى المصـارف – مركـز التدريـب والتأهيـل المصرفي
المجموع	٢٩	٤٩	

عدد موظفي بنك الأردن- سورية حسب المؤهل العلمي في نهاية عام ٢٠٢٠

البيان	العدد
دكتوراه	١
ماجستير	٨
دبلوم عالي	١
بكالوريوس	١٥٠
دبلوم	٢٦
ثانوية عامة	١٠
دون الثانوية	١٢
المجموع	٢٠٨

توزع الموظفين حسب الفروع والإدارات كما في نهاية عام ٢٠٢٠

البيان	عدد الموظفين	البيان	عدد الموظفين
الادارة العامة والمراكز	١٣٠	فرع العزيزية / حلب	٦
فرع شارع بغداد / دمشق	٨	فرع اللاذقية / اللاذقية	١١
فرع أبو رمانة / دمشق	٩	فرع حمص / حمص	٤
فرع العباسيين / دمشق	٧	فرع طرطوس / طرطوس	٦
فرع جرمانا / ريف دمشق	٧	فرع السويداء / السويداء	٨
فرع شارع الفيصل/حلب	٧	فروع حرستا – الحمدانية (مغلق مؤقتاً)	--
فرع صحنايا	٥		
		المجموع	**٢٠٨**

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة ٢٠٢٠

أولاً : الموجودات

ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة ١٥٣٪ في عام ٢٠٢٠، حيث بلغت قيمتها ٨٤ مليار ليرة سورية، وكانت في عام ٢٠١٩ بقيمة ٣٣*٢ مليار ليرة سورية، حيث ازدادت التسهيلات بقيمة ٦*٤ مليار ليرة سورية، وبنسبة ٥٥ ٪ عن عام ٢٠١٩، مع الارتفاع الارصدة النقدية بقيمة ٤١*٤ مليار عن عام ٢٠١٩ وبنسبة ٢٢٥٪ كمايلي:

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

عناصر الموجودات	٢٠٢٠	٢٠١٩	مبلغ النمو	نسبة النمو
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	٥٩.٩٤٦.٩٠١	١٨.٤٦٢.٦٤٠	٤١.٤٨٤.٢٦١	٢٢٥٪
تسهيلات ائتمانية مباشرة	١٧.٩٨٩.٣٣٧	١١.٥٧٦.٩٨٠	٦.٤١٢.٣٥٧	٥٥٪
موجودات ثابتة وغير ملموسة	١.٣١١.٦٨٦	١.٢٨٩.٣٤١	٢٢.٣٤٥	٢٪
موجودات أخرى	٤.٨٢٤.٢٥٤	١.٨٩٦.٧٢٥	٢.٩٢٧.٥٢٩	١٥٤٪
مجموع الموجودات	٨٤.٠٧٢.١٧٨	٣٣.٢٢٥.٦٨٦	٥٠.٨٤٦.٤٩٢	١٥٣٪

– التسهيلات الائتمانية المباشرة

قام بنك الأردن– سورية بإتباع سياسة انتقائية بصورة أكبر للعملاء الذين سيتم منحهم تسهيلات ائتمانية، وذلك لما تحمله عملية المنح في ظل هذه الأزمة، من مخاطر تتجلى بنسب احتمالية عالية لعدم تسديد العملاء الممنوحين أو تعثر العملاء الممنوحين سابقاً، حيث انصب التركيز بالدرجة الأولى على توفير درجة مريحة من السيولة، وبالدرجة الثانية تم التركيز على عملية تحصيل المبالغ والأقساط المستحقة، وقد ظهر التحفظ في المنح جلياً في تسهيلات الأفراد بأنواعها حيث ارتفع نمو تسهيلات الأفراد (التجزئة) عن عام ٢٠٢٠، بنسبة ٥٩٥٪ وارتفعت تسهيلات قطاع القروض العقارية بنسبة ٩١٣٪ عن عام ٢٠٢٠.

إجمالي التسهيلات الائتمانية (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً ومخصص تدني التسهيلات)

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	٢٠٢٠	٢٠١٩	مبلغ النمو	نسبة النمو
تسهيلات الأفراد	١١٧.٥١٦	١٦.٨٩٧	١٠٠.٦١٩	٥٩٥٪
القروض العقارية	١.٦٤٠.٥٨٢	١٦١.٩٦٠	١.٤٧٨.٦٢٢	٩١٣٪
تسهيلات الشركات المتوسطة والكبرى	١٦.٢٣١.٢٣٩	١١.٣٩٨.١٢٣	٤.٨٣٣.١١٦	٤٢٪
مجموع التسهيلات المباشرة	١٧.٩٨٩.٣٣٧	١١.٥٧٦.٩٨٠	٦.٤١٢.٣٥٧	٥٥٪

ثانياً : المطلوبات وحقوق المساهمين

ازدادت حقوق المساهمين بمبلغ ١٩*٥ مليار ليرة سورية، ليصبح ٢٦*٥ مليار ليرة سورية عام ٢٠٢٠ بدلاً من ٧*٥ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٩ .

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

المطلوبات وحقوق الملكية	٢٠٢٠	٢٠١٩	مبلغ النمو	نسبة النمو
ودائع العملاء	٤٣.٣٢٢.٥٨٠	٢٠.٩٨٢.٨٣٣	٢٢.٣٣٩.٧٤٧	٪١٠٦
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٨.٠٣٨.٣٣٧	٢.٩١٩.١٤٤	٥.١١٩.١٩٣	٪١٧٥
تأمينات نقدية	٤.٣٢١.٧٦٨	١.٥٩١.٦١٦	٢.٧٣٠.١٥٢	٪١٧٢
مخصصات أخرى	٥١٥.٣١٥	١٤٤.٦٥٢	٣٧٠.٦٦٣	٪٢٥٦
مطلوبات أخرى	١.٢٧٥.٤٧٠	٥٣٢.١٦١	٧٤٣.٣٠٩	٪١٤٠
حقوق الملكية – مساهمي البنك	٢٦.٥٩٨.٧٠٧	٧.٠٥٥.٢٨٠	١٩.٥٤٣.٤٢٧	٪٢٧٧
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٨٤.٠٧٢.١٧٨	٣٣.٢٢٥.٦٨٨	٥٠.٨٤٦.٤٩٠	٪١٥٣

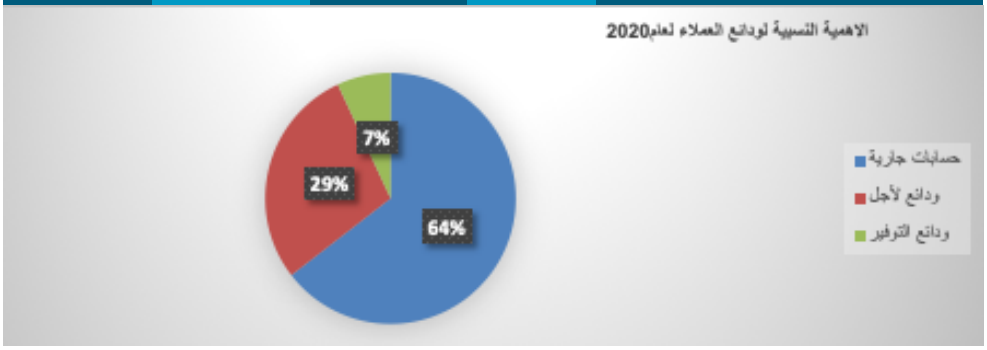

– ودائع العملاء

بالاعتماد على ضرورة الموائمة بين عناصر المخاطرة والربحية والسيولة، وفي ظل الأزمة التي تعيشها بلادنا، وتأثيراتها على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، فقد استطاع البنك الحفاظ على نسب سيولة مريحة تمكنه من متابعة سياسته، ومواجهة العقبات التي من الممكن أن تعترضه مستقبلاً، بالاستناد إلى قراءة واضحة لمستقبل السوق.

حيث سجلت ودائع العملاء ارتفاعاً بقيمة ٢٢ مليار ليرة سورية، وبنسبة١٠٦٪ عن العام ٢٠١٩ لتبلغ ٣*٤٣ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠١٩.

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

توزع ودائع العملاء حسب نوع الحساب	٢٠٢٠	٢٠١٩	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
حسابات جارية	٢٧.٩٥٨.٢١٥	٧.٩٧٠.٩٧٧	١٩.٩٨٧.٢٣٨	٪٢٥١
ودائع لأجل	١٢.٣٦٨.٦٩٩	١٠.٠٣٥.١٤٤	٢.٣٣٣.٥٥٥	٪٢٣
ودائع التوفير	٢.٩٩٥.٦٦٧	٢.٩٧٦.٧١٢	١٨.٩٥٥	٪١
المجموع	٤٣.٣٢٢.٥٨٠	٢٠.٩٨٢.٨٣٣	٢٢.٣٣٩.٧٤٨	٪١٠٦

السلسلة الزمنية لأهم بنود المركز المالي

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
تسهيلات ائتمانية مباشرة	**١٧.٩٨٩.٣٣٧**	**١١.٥٧٦.٩٨٠**	٨.٣٩٦.٨٠٢	٩.٥٤٣.٨٣٢	١٠.٦.٣.٩٣٩	٧.٣٣١.٩٤٨	٤.٤١٨.٠٩٢	٥.٨٨٣.٣٢٢	٧.٨٣١.٢٨٩	١٠.٦٢٢.٤٣٢
ودائع العملاء	**٤٣.٣٢٢.٥٨٠**	**٢٠.٩٨٢.٨٣٣**	١٥.٦٦١.٤٥٠	٢٠.٤٤٨.٤٠١	١٠.٥٩٠.٩٦٩	٩.٥٨١.٤٣٠	١١.٦٨٨.٥٦٨	١٣.١٣٨.٨٣٢	١١.١٩٨.٣٥٧	١٠.٨٩٠.٢٩٦
إجمالي الموجودات	**٨٤.٠٧٢.١٧٨**	**٣٣.٢٢٥.٦٨٨**	٣١.٤٤١.٢٣٥	٣٠.١٦٣.٠٣٥	٢٩.٦٠٠.٤٨٢	٢٣.٥٤٠.٣٠٩	١٦.٧٨٣.٧٢٤	١٨.١٥٣.٩٣٤	١٧.٠٨٥.٨٧٨	١٧.٧٢٩.٤٧٠

السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم :

السنة المالية	حقوق الملكية - مساهمي البنك (بملايين الليرات السورية)	صافي الأرباح قبل الضريبة (بملايين الليرات السورية)	سعر إغلاق السهم (بالليرة السورية)
٢٠٠٩	٢.٨٤٢	(١٩٣*٧)	–
٢٠١٠	٢.٨٦٠	٢٢	١.١٣٦*٧٣
٢٠١١	٢.٩٦٤	٥٦*٤	٨٨*٦٢ (بعد تجزئة السهم)
٢٠١٢	٢.٥٩٣	(٦٠٠)	٨٠*٢٥
٢٠١٣	٢.٤١٧	(٨٠٣)	١٠٦*٧٥
٢٠١٤	٢.٢١٠	(٢٠٧)	٨٩*٧٥
٢٠١٥	٤.٩٩١	٢.٨١٠	٩٨
٢٠١٦	٩.٦٧٠	٥.١٤١	١٠٨
٢٠١٧	٧.١٧٨	(٢.٤٥٨)	٤٢٢*٤٤
٢٠١٨	٦.٨٩١	(١٥٠)	٤٣٦*١٨
٢٠١٩	٧.٠٥٥	٥١٦	٤.٣
٢٠٢٠	٢٦.٥٩٨	١٩.٥٤٣	٤٨٤*٣٦

ملاحظة : لم يتم توزيع أي أرباح من البنك عن الأعوام السابقة

ثالثاً : نتائج أعمال البنك

– الإيرادات والعمولات

د

حقق البنك ربح بقيمة ١٩*٥ مليار ليرة سورية بنهاية عام ٢٠٢٠ مقابل ربح بقيمة ١٦٤ مليون ليرة سورية نهاية عام ٢٠١٩، وذلك بسبب ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي مما أدى لتحقيق ارباح قطع بنيوي بمقابل ثبات سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية في عام ٢٠١٩ ، فارتفع الدخل التشغيلي بمقدار ٢٠*٧ مليار ليرة سورية، وبلغ الإيراد ٢٢ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠.

تطور الإيرادات	٢٠٢٠	٢٠١٩	مبلغ النمو	نسبة النمو
الفوائد المقبوضة	٢.٠٨٤.٦٠٨	١.٧٥٠.٩٠٣	٣٣٣.٧٠٥	٪١٩
العمولات المقبوضة	٣٢٦.٨١٦	١٥٥.٩٣١	١٧٠.٨٨٥	٪١١٠
أرباح العملات الأجنبية وتقييم قطع بنيوي وإيرادات أخرى	٢.٠٧٢.٦٤٣	٣٦٣.٧٣٨	٢.٠٤٨.٩٠٥	٪٥٦١١
المجموع	٢٣.١٨٤.٠٦٧	٢.٢٧٠.٥٧٢	٢٠.٩١٣.٤٩٥	٪٩٢١

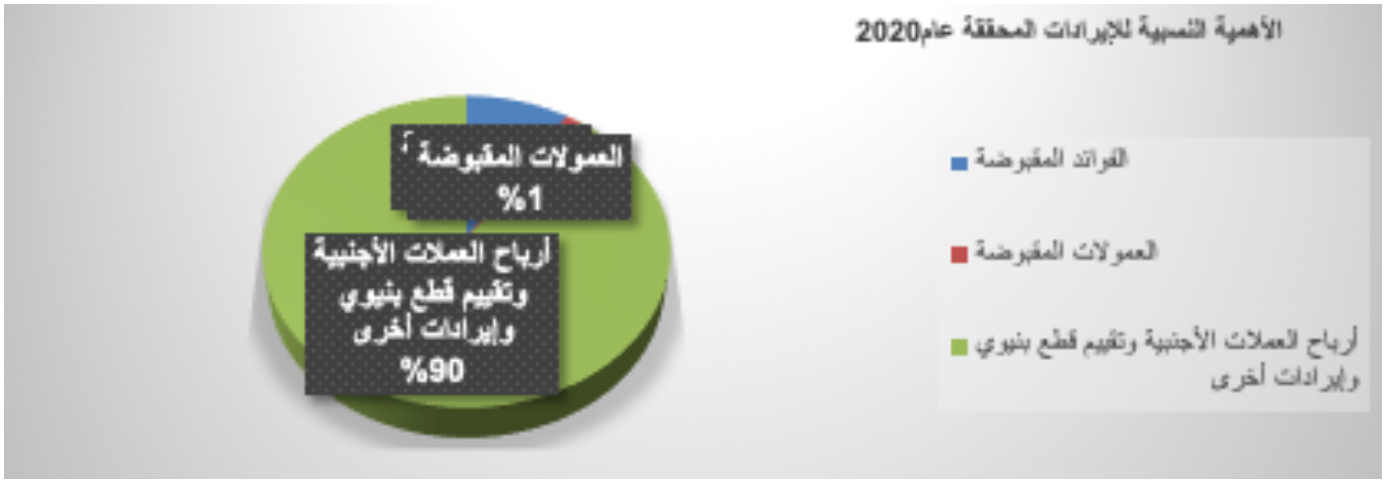

– المصروفات والمخصصات

ارتفعت إجمالي النفقات التشغيلية لتصل إلى ٢،٦ مليار ليرة سورية نهاية عام ٢٠٢٠ بمبلغ ارتفاع وقدره ١،٧ مليار ليرة سورية، ويعود سبب الارتفاع في النفقات التشغيلية إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية نتيجة ارتفاع قيمة العقود السنوية وارتفاع اسعار المواد والخدمات بالاضافة الى الزيادات السنوية للموظفين.

المطلوبات وحقوق ال تطور المصاريف والمخصصات	٢٠٢٠	٢٠١٩	مبلغ النمو	نسبة النمو
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	(٦١٧.٥٦٦)	٢٠٨.٩٢٣	٨٢٦.٤٨٩	٣٩٦٪-
مخصصات متنوعة	(٤٤٣.٤٨٤)	(٩.٩٣١)	٤٣٣.٥٥٣	٤٣٦٦٪
نفقات الموظفين	(٨٣٨.٧٦٣)	(٥٢٢.٤٥٣)	٣١٦.٣١٠	٦١٪
مصاريف أخرى	(٦٤٢.٢٩٧)	(٤٨٤.١٨١)	١٥٨.١١٦	٣٣٪
الاستهلاكات والإطفاءات	(١١٩.٤٤١)	(٨٨.٨٥٦)	٣٠.٥٨٥	٣٤٪
المجموع	(٢.٦٦١.٥٥١)	(٨٩٦.٤٩٧)	١.٧٦٥.٠٥٤	١٩٧٪

رابعاً : كفاية رأس المال والسيولة:

سجل بنك الأردن– سورية معدلات مريحة لأهم المؤشرات المالية للبنك، حيث بلغت نسبة السيولة ١٠٩٪ لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ ٣٠٪، وبلغت٤٥٪ بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ ٢٠٪ كما بلغت نسبة الملاءة المالية ٨٧٩*٪ وهي نسبة تفوق النسبة المحددة في بازل(٢) والمحددة بـ ٨٪، كذلك واصل البنك العمل على تطوير منظومة إدارة المخاطر وتلبية متطلبات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

خامساً : النسب المالية للسنوات (٢٠١١– ٢٠١٢– ٢٠١٣– ٢٠١٤– ٢٠١٥– ٢٠١٦–٢٠١٧– ٢٠١٨– ٢٠٢٠–٢٠١٩)

السنة المالية	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	١١٦.١٤٪	٢.٣٦٪	٢.١٪-	٢٩.٥٩٪-	٦٣.٨٣٪	٧٧.٢٢٪	٨.٩٪-	٦.٨٣٪-	١٣.٨٨٪-
العائد على رأس المال	٦٥٠١٪	٥.٤٨٪	٥٪-	٨٣.٠٨٪-	١٠٠.٩٪	٩٢.٦٩٪	٦.٩٪-	٥.٥١٪-	١٢.٠٠٪-
العائد على متوسط الموجودات	٣٣.٣٢٪	٠.٥١٪	٠.٥٪-	٨.٣٤٪-	١٧.٦١٪	١٣.٧٩٪	١.٢٪-	٠.٩١٪-	٢.١٠٪-
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	٣.٥٪	٥.٤٢٪	٤.٥٪	٥.٠٧٪	٧.٥٨٪	٣.٨٥٪	٢.٨٢٪	٤.١٢٪	٦.٦٣٪
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	١.٦٪	٢.٣٦٪	٣.٢٪	٣.٤١٪	٢.٩٩٪	٣.٦٤٪	٤.٢٠٪-	٤.٢٧٪	٥.٨٪
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	١.٨٪	٢.٧٨٪	١.٣٪	١.٦٥٪	٤.٥٨٪	٠.٢٢٪	١.٤٤٪-	٠.١٥٪-	١.٧٢٪
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	٩٢.٣٤٪	٧٨.٢٪	٩٥.٠٧٪	٩٩.٧٤٪	٨١.٥٩٪	٦٣.٩٤٪	٦١.٠٢٪	٥٦.٧٪	٣٧.٥٪
نسبة التسهيلات غير العاملة/إجمالي التسهيلات	٢٩.٠٩٪	٣.٠١٪	٣٢.٨٥٪	٣٣.٩٦٪	٣٤.٨٢٪	٥٤.٢٨٪	٧٢.٥٢٪	٦.٠٣٪	٣٧.٤٪
نسبة كفاية رأس المال	٨٧.٩٪	٤٧.٩٨٪	٣٦.٣٠٪	٣٦.٣٠٪	٤٤.٥٦٪	٣٠.١٤٪	١٧.٢٨٪	١٩.٣٪	٢٦.٥٪
نسبة السيولة القانونية	١.٠٩٪	٠.٧١٪	٧٨٪	٧٨٪	٧٤٪	٦٦٪	٦٣٪	٥٧٪	٤٧٪

المؤشرات المالية للسنوات (٢٠١١– ٢٠١٢– ٢٠١٣– ٢٠١٤– ٢٠١٥– ٢٠١٦–٢٠١٧– ٢٠١٨– ٢٠١٩– ٢٠٢٠

(المبالغ بمليارات الليرات السورية)

السنة المالية	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
مجموع الموجودات	٨٤.٠٧٢	٣٣.٢٢٥	٣١.٤٤١	٣٠.١٦٣	٢٩.٦٠٠	٢٣.٥٤٠	١٦.٧٨٤	١٨.١٠٤	١٧.١٠٩	١٧.٧٢٩
صافي التسهيلات الائتمانية	١٧.٩٨٩	١١.٥٧٦	٨.٣٩٦	٩.٥٤٤	١٠.٦٠٣	٧.٣٣١	٤.٤١٨	٥.٨٨٣	٧.٨٣١	١٠.٦٢٢
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	٥١.٣٦٠	٢٣.٩٠١	٢٢.٥٦٥	٢١.٠٣٦	١٩.٠٦٤	١٧.٧٩١	١٣.٩١٠	١٥.١٨٦	١٣.٤٤٢	١٤.١٠٧
حقوق الملكية – مساهمي البنك	٢٦.٥٩٨	٧.٠٥٥	٦.٨٩١	٧.١٧٧	٩.٦٧٠	٤.٩٩١	٢.٢١٠	٢.٤١٧	٢.٥٩٣	٢.٩٦٤
صافي الربح قبل الضريبة (مليون ل.س)	١٩.٥ مليار	٥١٦	(١٥٠)	(٢.٤٥٧)	٥.١٤١	٢.٨١٠	(٢.٧)	(٨.٣)	(٦٠٠)	٥٦

أهداف خطتنا المستقبلية ٢٠٢١

تم الأخذ بعين الأعتبار عند وضع خطة العمل لعام ٢٠٢١ أن يتم تنويع مصادر الايرادات و تنمية أعمال البنك واستثماراته بحيث يتم إدارة الأصول والمطلوبات بمهنية وكفاءة والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها إلى فرص لتطوير الأعمال والاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانات المتاحة سواء الموارد المالية والتقنية والبشرية بكل ماألقته الآزمة بظلالها و الاستفادة من التجارب السابقة إلى أقصى حد حيث سيستمر البنك بنفس النهج الذي تم في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ بالاعتماد على النقاط الخمس التالية:

١– منح تسهيلات ائتمانية جديدة تنسجم مع ضوابط وتعليمات مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص.
٢– المتابعة الحثيثة للقضايا المرفوعة ضد العملاء المصنفة حساباتهم غير منتجة وبصورة افرادية لكل حساب لتحصيل المديونيات أو جدولتها ومايتبعها من تحرير الفوائد المعلقة ورد المخصصات.
٣– تكثيف عمليات التحصيل للمحفظة الائتمانية المنتجة وذلك لتفادي تصنيف تلك الحسابات وما يتبعها من تعليق للفوائد ورصد مخصصات .
٤– استمرار البنك وعلى كافة المستويات بضغط المصاريف الى أدنى حد ممكن على الرغم من الارتفاع الكبير في الأسعار .
٥– الاستمرار بتطوير السياسات والإجراءات و آليات العمل بما فيها تطوير أدوات الضبط و الرقابة بظل التطورات الايجابية نتيجة الآزمة.
وستتركز خطة العمل وفق التوجهات العامة لبنك الأردن سورية، ضمن أربعة محاور حسب توجهات البنك، وهي:

وبناء عليه، فقد تم تقسيم الأهداف العامة للبنك ضمن أربعة محاور رئيسة هي :

أولاً– محور العمليات والتنظيم:

المشاريع المتوقع البدء بها في عام ٢٠٢١ منها مشاريع جديدة ومنها مشاريع مدورة من سنوات سابقة:
– استكمال الربط مع مشغل شبكة الصرافات الآلية الجديد حيث تم عام ٢٠٢٠ البدء بالتفاوض مع شركة جديدة لتشغيل الصرافات الالية عقب توقف شركةCSC عن تقديم خدماتها في سورية بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٨ ، حيث من المتوقع الانتهاء من اجراءات التشغيل خلال الربع الاول من عام ٢٠٢١
– استكمال تطوير نظام تقارير مصرف سورية المركزي –Pio–Tech–CBS.
– تنفيذ نظام أتمتة تقارير بموجب قرار مصرف سورية المركزي رقم /١٦٥٣/ص/١٦
– استكمال تحديث نظام الأرشفة الالكترونية إلى الاصدار الجديد.
– استكمال نقل مركز البيانات الرئيسي لبنك الأردن سورية من مقره بمنطقة ابو رمانة بدمشق الى مبنى الادارة العامة الجديد بمنطقة عدرا الصناعية بريف دمشق .
– شراء نظام برمجي بتقنية الويب لتحليل البيانات Data Analysis System لتطبيق المعيار IFRS٩ التزاماً بمعايير مصرف سورية المركزي.
– استكمال انجاز مشروع تحديث نظام المراقبة بالكاميرات وفق قرار مصرف سورية المركزي رقم ١١٥٠، يتم التحضير لاستبدال منظومة المراقبة في المقرات المتبقية وعددها (٤).
– استكمال مشروع ترقية نظام تشغيل محطات العمل من Windows ٧ إلى Windows ١٠.
– متابعة ترقية نظام تشغيل Windows Server ٢٠٠٨ R٢ إلى Windows Server ٢٠١٢ or ٢٠١٦ لجميع المخدمات.
– استكمال مشروع منظومة عدم انقطاع للتيار الكهربائي جديدة لفروع بنك الأردن سورية واعتماد تقنية بطاريات الليثيوم.
– متابعة تطبيق الربط الآلي للنظام البنكي ICBS مع نظام التسويات الفورية – مصرف سورية المركزي SYGS.
– استكمال مشروع ترقية قواعد بيانات النظام البنكي.
– استكمال مشروع شراء مخدمات التطبيقات ومخدم التخزين (SAN Storage) الخاصة بالتطبيقات الجديدة التي ستنفذ لبنك الأردن سورية
– تنفيذ نظام البنك الإلكتروني E–Banking و تطبيق نظام Mobile Banking & Payment System
– الربط مع الشركة السورية للمدفوعات الالكترونية بعد تنفيذ نظام الـ E–Banking & Payment Gateway.
– استبدال أجهزة الجدران النارية Network Firewall بأجهزة متوافقة مع المتطلبات الأمنية بموجب اختبار الاختراق الخارجي والتزاماً بمعايير مصرف سورية المركزي.
– شراء منظومة حماية لتطبيقات الدفع الالكتروني WAF.
– البدء بتطبيق نظام إدارة شؤون الموظفين الجديد Oracle HR.
– البدء بتطبيق نظام الأخطار المصرفية Bank Risk الجديد حسب متطلبات مصرف سورية المركزي.
– تجهيز بنى تحتية ومخدمات جديدة لمركز البيانات الرديف (DR) باستخدام تقنية الأجهزة الافتراضية Virtual Machines.
– دراسة استبدال تجهيزات البنية التحتية الشبكية من طراز Cisco .
– دراسة تحديث أنظمة تشغيل الصرافات الآلية لتتوافق مع أحدث معايير الحماية وسلامة المعلومات المعتمدة عالمياً.
– تطبيق مشروع نظام CCM) Corporate Credit Management) من قبل الزملاء في بنك الأردن.
– دراسة ترقية نظام الاتصالات الداخلية Cisco Unified Communications.
– استكمال تنفيذ نظام Help Desk–Manage Engine و الذي يساعد على تسهيل عملية متابعة الدعم الفني
– تنفيذ ربط ضوئي Fiber Connection بين مركز البيانات الرئيسي مع جميع فروع بنك الاردن سورية.

– دراسة إمكانية تفعيل نظام البصمة الالكترونية لعملاء المصرف بالتنسيق مع الزملاء في بنك الاردن – عمان.
– تقديم دراسة لتطبيق برنامج مراقبة البيئة في غرف الاتصالات في فروع البنك
– دراسة تطبيق نظام AML / الخاص بغسل الأموال.
– استكمال ربط منظومة الحجز الإحتياطية مع النظام البنكي.

وفيما يتعلق بدائرة مراجعة الائتمان :

– انهاء العمل على مشروع اتمتة التقارير الخاصة بالدائرة المالية بحيث يتم استلام التقارير من الشركة المؤتمتة والتحقق من النتائج ليتم اعتمادها بشكل نهائي .
– تحسين مستوى اداء محفظة التسهيلات لتفادي الوصول إلى مرحلة تعثر الديون وذلك عن تطبيق سياسة ائتمانية سليمة تعتمد على دراسة التدفقات النقدية التشغيلية للنشاط والحصول على ضمانات كافية وتطبيق اجراءات الإنذار المبكر من خلال المراقبة المستمرة لأداء محفظة التسهيلات الائتمانية والتواصل بشكل مستمر مع مراكز التنمية .

ومن أهداف إدارة المخاطر :
– تطبيق نظام الكتروني خاص بمراقبة المستخدمين
– استكمال انشاء ملفات المخاطر لباقي اقسام و دوائر البنك و عقد ورشات عمل بهذا الخصوص .
– اعادة تقييم و تحديث ملفات المخاطر الخاصة بالاقسام التي تستوجب التحديث .
– متابعة تنفيذ خطط الطوارئ المعتمدة بالتنسيق مع الدوائر المعنية.
– تطبيق المعايير الخاصة بمخاطر السيولة وذلك حسب قواعد بازل III / في حال تطبيقها من قبل مصرف سورية المركزي .
– مراجعة سياسات إدارة المخاطر المختلفة الموضوعة وتعديلها وفق أفضل الممارسات الدولية.
– تطوير سياسات اختبارات الجهد.
– الاستمرار بتنظيم ورش العمل الخاصة بالتعرف على المخاطر التشغيلية

ومن الأهداف المخططة لدائرة التدقيق الداخلي :
– تطوير عمليات التدقيق الداخلي وفق أفضل الممارسات المهنية في هذا المجال.
– الاستمرار في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي وتقديم الاقتراحات التي تساهم في تطويره.
– الاستمرار في تدريب وتطوير كادر التدقيق لرفع سويتهم المهنية.
– المشاركة في ورشات عمل ملفات المخاطر على نظام الـ CARE بالتنسيق مع دائرة إدارة المخاطر.
– المشاركة في مراجعة إجراءات العمل وتحديثها.

ومن الأهداف المخططة لدائرة مراقبة الالتزام :
– متابعة تحديث إجراءات العمل بما يتوافق مع القوانين والتعاميم المحلية الصادرة، مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت على القطاع المصرفي وآخر التوجهات المصرفية.
– مراجعة السياسات الموضوعة وتعديلها وفق آخر المستجدات والقوانين الصادرة بما فيها سياسة وإجراءات مراقبة الالتزام وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة للآليات المرتبطة بهذه السياسات.
– الاستمرار في تدريب ورفع كفاءة موظفي مديرية مراقبة الالتزام وتأهيلهم، من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة، إضافة إلى عقد الدورات التدريبية لموظفي البنك في مفاهيم الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
– التنسيق لأتمتة بعض المهام عن طريق استثمار الأنظمة الآلية بما يساهم في توفير الوقت والجهد.
– دراسة وتحليل مخاطر المنتجات/الخدمات الجديدة المراد تقديمها للعملاء.

ثانياً– المحور المالي:

– تحقيق نمو في محفظة التسهيلات الائتمانية بمبلغ لايقل عن ١٢ مليار ليرة سورية بضوابط ومعايير محددة.
– تغيير تركيبة الودائع في البنك ومحاولة التخلي عن الودائع بكلفة عالية واستبدالها بحسابات جارية
– ضبط المصاريف والنفقات قدر الإمكان مع الآخذ بعين الاعتبار ارتفاع كلفة الخدمات.
– تكثيف الجهود لتحصيل المبالغ والأقساط لاسترداد الفوائد المعلقة والمخصصات بالاضافة الى محاولة عدم تصنيف اي حساب جديد وبالتالي تعليق فوائد وتكوين مخصصات جديدة
– الحفاظ على نسب سيولة مريحة، تفوق النسب المحددة من قبل مصرف سورية المركزي، بحيث لا تقل عن ٢٥٪ لليرة السورية
– تعزيز مكونات القاعدة الرأسمالية للبنك، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل في أي حال من الأحوال عن ٨٪.
– تحقيق عوائد من عملية مبادلة العملات مع المحافظة على تحقيق التوازن بين مستوى الربحية ودرجة المخاطرة.

وفيما يتعلق بدائرة الخزينة، ستستمر بأداء مهامها وسيتم التركيز على تحقيق الأهداف التالية :

– العمل على أتمتة كافة الكشوفات التي يتم إرسالها إلى مصرف سورية المركزي بالتنسيق مع دائرة الأتمتة.
– تطوير نظام ربط مع بنك الاردن عمان فيما يتعلق بنظام رويترز.
– العمل على ايجاد منتجات مصرفية جديدة .
– المساعدة في تحقيق أهداف واستراتيجيات البنك بالإضافة الى الارتقاء بتقديم أفضل الخدمات المصرفية.
– التحكم ومراقبة مراكز القطع بالعملات الأجنبية لتقديم إشارات حول مخاطر تذبذب أسعار الصرف وبالتالي الحد من تأثيرها قدر الإمكان.
– تحقيق عوائد من عمليات تبادل العملات مع المحافظة على تحقيق التوازن بين مستوى الربحية ودرجة المخاطر.
– العمل على ايجاد منفذ للحوالات الخارجية .
– ايجاد قنوات استثمارية جديدة بما يتلائم مع risk appetite وتحقيق أكبر عائد استثماري ممكن.

ثالثاً– محور السوق والعملاء

تم الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الأهداف وخطة العمل لعام ٢٠٢١، أن يتم تنويع مصادر الإيرادات وتنمية أعمال البنك واستثماراته بحيث

يتم إدارة الأصول والمطلوبات بمهنية وكفاءة والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها إلى فرص لتطوير الأعمال والاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانات المتاحة سواء الموارد المالية والتقنية والبشرية بكل ماألقته الآزمة بظلالها والاستفادة من التجارب السابقة إلى أقصى حد ممكن، حيث سيستمر البنك بنفس النهج الذي تم عام ٢٠٢٠ بالاعتماد على النقاط التالية:

١- منح تسهيلات ائتمانية جديدة تنسجم مع ضوابط وتعليمات مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص.
٢- تغيير تركيبة الودائع في البنك ومحاولة التخلي عن الودائع بكلفة عالية واستبدالها بحسابات جارية
٣- متابعة عمليات تحصيل الأقساط والمبالغ المستحقة لمحفظة التسهيلات المنتجة.
٤- طرح برامج قروض التجزئة بأنواعها، حسب ظروف السوق والمنافسة
٥- استمرار البنك وعلى كافة المستويات بضغط المصاريف إلى أدنى حد ممكن .
٦- الاستمرار بتطوير السياسات والإجراءات وآليات العمل بما فيها تطوير أدوات الضبط و الرقابة بظل التطورات الايجابية نتيجة الآزمة.
٧- المتابعة الحثيثة للقضايا المرفوعة ضد العملاء المصنفة حساباتهم غير منتجة وبصورة افرادية لكل حساب لتحصيل المديونيات أو جدولتها ومايتبعها من تحرير الفوائد المعلقة ورد المخصصات.
٨- تحقيق نمو في محفظة التسهيلات الائتمانية بضوابط ومعايير محددة.
٩- محاولة عدم تصنيف أي حساب جديد وماينتج عنه من تعليق فوائد وتكوين مخصصات جديدة.
١٠- متابعة الحسابات المصنفة ضمن المرحلة الثانية مما يؤدي لتخفيضها بنسبة لا تقل عن ١٥٪ من رصيد الحسابات المصنفة ضمن المرحلة الثانية ببداية عام ٢٠٢١
١١- مراجعة أسعار الفوائد والعمولات على التسهيلات الإتمانية كل ٣ شهور واجراء التعديلات اللازمة بعد الحصول على الموافقات حسب الأصول وذلك بناء على المتغيرات السوقية وتطورات أوضاع العملاء المالية وحجم أعمالهم مع مصرفنا
١٢- اصدار كفالات اولية و نهائية جديدة.
١٣- المشاركة بتنظيم انشطة وفعاليات اجتماعية (معارض-مؤتمرات)
١٤- العمل على عقد اتفاقية مع شركات دعاية واعلان من اجل الترويج لاسم البنك ومنتجاته والاشراف على هذا العمل

رابعاً- محور الموارد البشرية

- العمل على تدريب موظفي البنك بما يلبي الاحتياجات التدريبية لدوائر وفروع البنك وبما يتماشى مع التوجهات العامة لبنك الأردن- سورية.
- تطوير نظام وسياسات وإجراءات الموارد البشرية في البنك والمتعلقة بتقييم الأداء والمكافآت والتحفيز وإعداد سياسة الترفيع الدوري، بما يعزز بيئة العمل الإيجابية في البنك ويزيد من معدلات الرضى الوظيفي ويخفض نسبة دوران الموظفين الأكفاء.
- متابعة تطبيق كافة القوانين والتعليمات الصادرة من مؤسسات العمل الحكومية وتعديل الأنظمة الداخلية بما يتناسب معها.
- إعداد خطة لتأهيل وتدريب الموظفين لتمكن كل منهم من عمله على أكمل وجه On Job Training بما يلبي الاحتياجات التدريبية لدوائر وفروع البنك وبما يتماشى مع التوجهات العامة لبنك الأردن-سورية ومن ثم التدريب المتقاطع على الأعمال الأخرى بنفس الدائرة أو القسم Cross Training، لضمان تطبيق خطة الإحلال لكافة الوظائف .
- متابعة تطبيق كافة القوانين والتعليمات الصادرة من مؤسسات العمل الحكومية وتعديل الأنظمة الداخلية بما يتناسب معها.
- استمرار تطبيق آلية للتطور الوظيفي للوظائف الرئيسية في البنك، والاستثمار بالموظفين المؤهلين للتطور الوظيفي.
- الاستمرار في الارتقاء بمستوى الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الحقيقي للمؤسسة، وتنمية قدراتها ومهاراتها المهنية والشخصية باستخدام أحدث منهجيات وأساليب التدريب التي تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للوظائف وبما يمكنها من تحقيق أهداف البنك.

الإجراءات المتبعة للمحافظة على استمرارية العمل وتقديم الخدمات الأساسية للعملاء :

- أثبتت الإجراءات التي تم اتباعها من قبل بنك الأردن- سورية خلال سنوات الأزمة نجاحها ،حيث تم التعامل مع جميع الظروف الطارئة، وتم الاستمرار بتقديم الخدمات المصرفية دون أي انقطاع أو توقف، ومع تحسن الظروف الأمنية والتحسن الملموس في المؤشرات الاقتصادية، سيتم الاستمرار بنفس السياسة المتبعة والتي أدت لنتائج جيدة وملموسة، مع التغيير في الإجراءات حسب تحسن وتطور الظروف، ومن هذه الإجراءات :
- تحديث خطة استمرارية العمل والتي تتضمن إعادة تشغيل أعمال المؤسسة وخصوصا الحساسة منها بعد فترة مقبولة من الإنقطاع، وإدارة الأزمات وتطويرها بشكل نصف سنوي.
- تحديث خطة استمرارية العمل / التعامل مع الاوبئة (في ظل انتشار فايروس كورونا)
- تحديث خطط الطوارئ وخطة الإخلاء في الحالات الطارئة لضمان أمن الموظفين، وتدريب موظفي المصرف على التصرف في الحالات الطارئة.
- تحديث خطة طوارئ الاتصالات والتأكد من فاعليتها.
- زيادة مستويات الرقابة واتباع أفضل الممارسات في مجال الضبط الداخلي..
- الاعتماد على تقارير التدقيق الدورية ومتابعتها لتلافي أي أخطاء حاصلة في الإجراءات المتبعة.
- الحفاظ على مخزون كافي من الوقود لتشغيل الطاقة الكهربائية عند الضرورة.
- الصيانات الدورية والمستمرة لمولدات الطاقة المنتشرة في الادارة و الفروع والمراكز.
- الصيانات الدورية والمستمرة للأجهزة التقنية والشبكات ووسائل الاتصالات المنتشرة في الادارة و الفروع والمراكز.
- القيام بزيارات دورية لفروع البنك..
- الاستمرار بتغيير السياسات والإجراءات وآليات العمل بضور أي تغيير، بما فيها تطوير أدوات الضبط والرقابة.
- وضع خطط بديلة تحقق استمرار أعمال البنك لمواجهة أسوء السيناريوهات المفترضة.
- التركيز على تأمين استمرارية عمل الأنظمة الآلية، بالإضافة إلى تأمين البيانات من خلال وجود مخدمات بديلة بسبب الظروف التي أفرزتها الأزمة.
- تطوير عمليات التدقيق الداخلي والتفتيش وفق أحدث الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في هذا المجال، والمراجعة المستمرة لإجراءات العمل وبما يقلل من حجم المخاطر الناتجة عن نقاط الضعف في الإجراءات المتبعة، وتطوير إجراءات ووسائل رقابية تسهم في تطوير العمل وخدمة العميل.
- رفع مستوى تقيم (الفروع / الدوائر) وسيتم ذلك من خلال :
- رفع مستوى التقييم لكافة الفروع والدوائر والأقسام ليصبح A.
- تخفيض عدد وتأثير مخاطر الأخطاء عن التقارير التدقيق السابقة (دوائر - فروع) وسيتم ذلك من خلال :
- تطوير قائمة المراجعة الدورية بآخر تعديلات على إجراءات العمل والملاحظات الواردة خلال عام ٢٠٢٠.

– زيارة فروع البنك بشكل دوري للتحقق من التطبيق الصحيح لقائمة المراجعة الدورية وإجراءات العمل.
– تطوير سياسات اختبارات الجهد، واستكمال بناء ملف مخاطر لدوائر المصرف المختلفة.
– عقد ورشات عمل للانشاء ملفات مخاطر للدوائر على برنامج الCARE بما يتوافق مع إجراءات العمل وقرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية ذات العلاقة.
– عرض ملفات المخاطر الجديدة التي تم انشاؤها على اللجان المختصة و اعتمادها من قبل مجلس الادارة .
– الاستمرار بتطوير عمليات الضبط والرقابة وخاصة بظل الظروف الراهنة الضمان عدم استغلال أي ثغرة أو نقاط ضعف حيث لايزال البنك يحقق نتائج جيدة بذلك مقارنة مع مايتم لدى البنوك الأخرى.

البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

- تقرير مدقق الحسابات المستقل
- البيانات المالية

– بيان الوضع المالي
– بيان الدخل
– بيان الدخل والدخل الشامل الآخر
– بيان التغييرات في حقوق الملكية
– بيان التدفقات النقدية
– إيضاحات حول البيانات المالية

بنك الأردن – سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

جدول المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل

البيانات المالية

بيان الوضع المالي

بيان الدخل

بيان الدخل والدخل الشامل الآخر

بيان التغييرات في حقوق الملكية

بيان التدفقات النقدية

إيضاحات حول البيانات المالية

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

Association of Syrian Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين
بنك الأردن-سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
دمشق – سورية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الـــــرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لبنك الأردن - سورية "البنك" والتي تتكون من بيان الوضع المالي كما في 31 كانون الاول 2020 ، وكل من بيانات الدخل والدخل الشامل الاخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الاول 2020 وأدائه المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب القوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف .

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للبنك في سورية، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا.

اسم / رقم الترخيص / رقم ٦٥٦٠

شركة يو تي سي إنترناشونال ولطفي السلامات
محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية

8/ ش

امور تدقيق رئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية ، وفقا لاجتهادنا المهني ، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية . وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل ، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الامور:

1. كفاية مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية

وصف أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
تعتبر التسهيلات الإئتمانية من الاصول الهامة للبنك، كما ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لأخر وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات. إن احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ودقته يتطلب من إدارة البنك وضع افتراضات وتعريفات عديدة منها "احتمالية التعثر" و"الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان" وغيرها ، كما تستلزم استخدام التقديرات حول تصنيف التسهيلات الإئتمانية على المراحل المختلفة ومدى كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقا لتعليمات السلطات الرقابية ، إن مثل هذه الأمور تجعل من مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية من الأمور الهامة للتدقيق . يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي 18 مليار ليرة سورية والتي تمثل 21 % من إجمالي قيمة الموجودات كما في 31 كانون الأول 2020 (11,5 مليار ليرة سورية والتي تمثل 35 % من إجمالي قيمة الموجودات كما في 31 كانون الأول 2019)، هذا وبلغ مخصص الخسائر الإئتمانية مقابل التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ما قيمتهُ 6,9 مليار ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020 (3,8 مليار ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019).	ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت مراجعة لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى مراجعة سياسة البنك الإئتمانية وتقييم نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان ومدى تماشيها مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ومقارنتها مع تعليمات السلطات الرقابية. كما قمنا بفهم المنهجية المتبعة من قبل البنك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال الإستعانة بالخبراء حيثما كان مناسباً وتقييم نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة والذي تضمن ما يلي: - مراجعة المنهجية المتبعة في البنك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومدى توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - مراجعة إعداد منهجية الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مستوى النماذج - مراحل تصنيف التعرضات الإئتمانية ومدى معقوليتها وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان - مراجعة صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية الإحتساب ومكوناته (احتمالية التعثر (PD) ونسبة الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) ونسبة الفائدة الفعالة والاستحقاقات) - مراجعة إفتراضات النظرة المستقبلية و عوامل الإقتصاد الكلي - مراجعة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة - مراجعة إكتمال المعلومات المستخدمة في عملية إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومراجعة تقارير التحقق والوثائق الداعمة لذلك - مراجعة الحاكمية حول إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الإئتمانية ومخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية والمخاطر ذات العلاقة في الإيضاحات المرفقة.

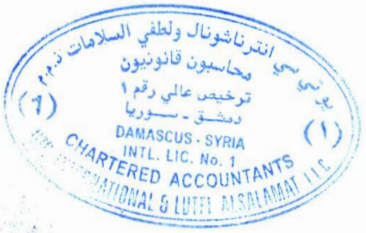

2. **فروقات أسعار الصرف**

وصف أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
لدى المصرف أصول والتزامات نقدية مهمة بالعملات الأجنبية، والتي يتم تحويلها إلى الليرة السورية (العملة التشغيلية وعملة إعداد البيانات المالية) حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة من مصرف سوريا المركزي بنهاية كل دورة مالية. بسبب التغير المستمر والحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، هناك خطر من أن يتم تطبيق أسعار صرف خاطئة عند إعادة تحويل الأصول والالتزامات النقدية، أو خطر عدم تحويل جميع الحسابات النقدية المعنونة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية. ما يمكن أن يؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.	تضمنت إجراءات التدقيق في التأكد من أن أسعار الصرف المعتمدة من من قبل إدارة البنك ومطابقتها لأسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، كما قمنا بتحديد المعاملات والأرصدة المعنونة بالعملات الأجنبية والتأكد (على أساس العينة) من قيام البنك بإعتماد أسعار الصرف المناسبة ومن دقة عملية التحويل إلى عملة إعداد البيانات المالي وقيد فروقات الصرف إلى الحسابات المناسبة في بيان المركز المالي وبيان الدخل.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للبنك لعام 2020

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث نقيّم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد البيانات المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب القوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائما عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي.

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكًّ جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الإستمرار.

- بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى البيانات المالية ، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالبيانات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول البيانات المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك ونبقى المسؤولون الوحيدون عن رأينا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الإعتقاد بانها تؤثر على إستقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسوق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع البيانات المالية ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها

يو تي سي انترناشونال ولطفي السلامات
المدير العام
لطفي السلامات

دمشق – سورية
2021 /04/29

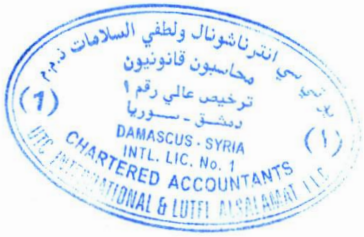

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الوضع المالي

	ايضاح	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (ليرة سورية)	٢٠١٩ (ليرة سورية)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	٤	٣٥,٧٦٦,٠٢٧,٣٣٢	١٠,٢٤٦,١٨٨,٣١٩
أرصدة لدى مصارف	٥	٢١,٧٠٦,٩٠٦,٢٧٧	٧,٧١٩,٥٩٦,٣٨٠
ايداعات لدى مصارف	٦	١,٩٩٩,٠٠٠,٠٠٠	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٧	١٧,٩٨٩,٣٣٦,٥٧٠	١١,٥٧٦,٩٨٠,٤٦٤
موجودات ثابتة ملموسة	٨	١,٢٦٤,٨٠٢,٠٠٧	١,٢٥٥,٧١٨,٦٣٨
موجودات غير ملموسة	٩	٤٦,٨٨٤,٠٩٤	٣٣,٦٢٣,٢٦٠
موجودات أخرى	١٢	٧٥٩,٤٨٠,٧٠٣	٣٤٠,٤٧٢,٦٠٥
حق استخدام الأصول المستأجرة	١١	٢٩,٤٧٩,٦٤٢	٥٥,٥٧٧,٠٩٩
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٣	٤,٠٢٢,٣٧٠,٧٦٣	١,٥٠٠,٦٧٥,٣١١
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		٤٨٧,٨٩٠,٤٣١	٤٩٦,٨٥٦,١٦٩
مجموع الموجودات		٨٤,٠٧٢,١٧٧,٨١٠	٣٣,٢٢٥,٦٨٨,٢٤٥
المطلوبات			
ودائع مصارف	١٤	٨,٠٣٨,٣٣٧,٤٢٥	٢,٩١٩,١٤٤,٦٧٨
ودائع العملاء	١٥	٤٣,٣٢٢,٥٨٠,٤٢٠	٢٠,٩٨٢,٨٣٣,٤٣٩
تأمينات نقدية	١٦	٤,٣٢١,٧٦٨,٤٠٣	١,٥٩١,٦١٦,٥٣٥
مخصصات متنوعة	١٧	٥١٥,٣١٤,٩٦٥	١٤٤,٦٥٢,٤٠٧
مطلوبات أخرى	١٨	١,٢٦٨,٦٣٣,٣٦٦	٥٢٥,٣٢٤,٠٩١
التزامات الإيجارات	١٠	٦,٨٣٦,٥٠٠	٦,٨٣٦,٥٠٠
مجموع المطلوبات		٥٧,٤٧٣,٤٧١,٠٧٤	٢٦,١٧٠,٤٠٧,٦٥٠
حقوق الملكية			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١٩	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢٠	١١٦,٦٣٦,٩٤٢	١١٦,٦٣٦,٩٤٢
احتياطي خاص	٢٠	١١٦,٦٣٦,٩٤٢	١١٦,٦٣٦,٩٤٢
أرباح مدورة غير محققة	٢١	٣٠,٤٥٦,٩١٦,٥١٦	٩,٧٨٢,٧١٦,٤٠٥
خسائر مدورة محققة	٢١	(٧,٠٩١,٤٨٣,٦٦٤)	(٥,٩٦٠,٧٠٩,٦٩٤)
مجموع حقوق الملكية		٢٦,٥٩٨,٧٠٦,٧٣٦	٧,٠٥٥,٢٨٠,٥٩٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٨٤,٠٧٢,١٧٧,٨١٠	٣٣,٢٢٥,٦٨٨,٢٤٥

السيد صالح رجب
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائد أبو داود
المدير العام

السيد محمد اياد الطنطري
المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

BDO INTERNATIONAL & LUTFI ALSALAMAT LLC
CHARTERED ACCOUNTANTS
DAMASCUS - SYRIA
INTL. LIC. No. 1
محاسبون قانونيون
ترخيص عالمي رقم ١
دمشق - سوريا

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الدخل

	ايضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (ليرة سورية)	٢٠١٩ (ليرة سورية)
الفوائد الدائنة	٢٢	٢,٠٨٤,٦٠٧,٨٠٦	١,٧٥٠,٩٠٣,٠٢٩
الفوائد المدينة	٢٣	(٩٧١,٣٢٣,٤٧٣)	(٨٥١,٩٤٥,٧٢٨)
صافي الدخل		١,١١٣,٢٨٤,٣٣٣	٨٩٨,٩٥٧,٣٠١
رسوم وعمولات دائنة	٢٤	٣٢٦,٨١٥,٥٥٨	١٥٥,٩٣١,٠٥٠
رسوم وعمولات مدينة	٢٥	(٧,٧٦٥,٥٨٩)	(٥,٣٧٨,٣٤٨)
صافي الدخل من الرسوم والعمولات		٣١٩,٠٤٩,٩٦٩	١٥٠,٥٥٢,٧٠٢
صافي الدخل، الرسوم والعمولات		١,٤٣٢,٣٣٤,٣٠٢	١,٠٤٩,٥١٠,٠٠٣
صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملات الاجنبية		٣٩,٠٣٢,٧٩٤	٣٢٨,٣٤٧,٣٣٢
ارباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي		٢٠,٦٧٤,٠٠٨,١٢٢	-
إيرادات تشغيلية أخرى		٥٩,١٣٠,١٤٧	٣٥,٣٩١,٠١٢
إجمالي الدخل التشغيلي		٢٢,٢٠٤,٩٧٧,٣٥٤	١,٤١٣,٢٤٨,٣٤٧
نفقات الموظفين	٢٧	(٨٣٨,٧٦٣,٣٥١)	(٥٢٢,٤٥٣,٢١٥)
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	٨	(١١٣,٦٢٩,٥٦٥)	(٨٥,٠٤٨,٣٥٢)
إطفاءات موجودات غير ملموسة	٩	(٥,٨١٠,٩٦٦)	(٣,٨٠٧,٣٠١)
أعباء (المسترد) مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	٢٨	(٦١٧,٥٦٥,٩٢٢)	٢٠٨,٩٢٢,٨٢٩
أعباء مخصصات متنوعة	١٧	(٤٤٣,٤٨٤,٣٥٠)	(٩,٩٣٠,٥٦٤)
مصاريف تشغيلية أخرى	٢٩	(٦٤٢,٢٩٧,٠٥٩)	(٤٨٤,١٨٠,٦٣١)
إجمالي المصاريف التشغيلية		(٢,٦٦١,٥٥١,٢١٣)	(٨٩٦,٤٩٧,٢٣٤)
ربح السنة قبل الضريبة		١٩,٥٤٣,٤٢٦,١٤١	٥١٦,٧٥١,١١٣
المستخدم من الموجودات الضريبية المؤجلة خلال السنة	١١	-	(١٣٦,٣٧٧,٧٣٣)
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	١١	-	(٢١٦,١٠٠,٩٩٧)
ربح السنة بعد الضريبة	٣٠	١٩,٥٤٣,٤٢٦,١٤١	١٩٤,٢٧٢,٣٨٣
حصة السهم من ربح السنة الأساسية والمخففة	٣٠	٦٥١,٤٥	٥,٤٨

انترناشونال لتدقيق الحسابات
محاسبون قانونيون
ترخيص عالي رقم ١
دمشق - سوريا
DAMASCUS - SYRIA
INTL. LIC. No. (1)
CHARTERED ACCOUNTANTS
INTERNATIONAL & LUTFI ALSALAMANI

السيد صالح رجب	السيد رائف أبو داهود	السيد محمد اياد الطناني
رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الدخل والدخل الشامل الآخر

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
ربح السنة	١٩,٥٤٣,٤٢٦,١٤١	١٦٤,٢٧٢,٣٨٣
الدخل الشامل للسنة	١٩,٥٤٣,٤٢٦,١٤١	١٦٤,٢٧٢,٣٨٣

انترناشونال ولطفي السلامات د.م.م
محاسبون قانونيون
ترخيص عالمي رقم ١
دمشق - سوريا
DAMASCUS - SYRIA
INTL. LIC. No. 1
CHARTERED ACCOUNTANTS
UTC INTERNATIONAL & LUTFI ALSALAMAT LLC

السيد صالح رجب	السيد رائد أبو دلهوم	السيد محمد اياد الطناني
رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المدير المالي

ان الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التغييرات في حقوق الملكية

	رأس المال المكتتب به والمدفوع (ليرة سورية)	احتياطي قانوني (ليرة سورية)	احتياطي خاص (ليرة سورية)	أرباح (خسائر) السنة (ليرة سورية)	خسائر مشاركة مخققة (ليرة سورية)	أرباح مدورة غير محققة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٦,٦٣٦,٩٤٢	١١٦,٦٣٦,٩٤٢	-	(٥,٩٦٠,٧٠٩,٦٩٤)	٩,٧٨٢,٧١٦,٤٠٥	٧,٠٥٥,٢٨٠,٥٩٥
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	١٩,٥٤٣,٤٢٦,١٤١	-	-	١٩,٥٤٣,٤٢٦,١٤١
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	(١٩,٥٤٣,٤٢٦,١٤١)	(١,١٣٠,٧٧٣,٩٧٠)	٢٠,٦٧٤,٢٠٠,١١١	-
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٦,٦٣٦,٩٤٢	١١٦,٦٣٦,٩٤٢	-	(٧,٠٩١,٤٨٣,٦٦٤)	٣٠,٤٥٦,٩١٦,٥١٦	٢٦,٥٩٨,٧٠٦,٧٣٦
الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٤,٩٦١,٨٣١	٦٤,٩٦١,٨٣١	-	(٦,٠٢١,٦٣١,٨٥٥)	٩,٧٨٢,٧١٦,٤٠٥	٦,٨٩١,٠٠٨,٢١٢
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	١٦٤,٢٧٢,٣٨٣	-	-	١٦٤,٢٧٢,٣٨٣
المحول الى الاحتياطيات	-	٥١,٦٧٥,١١١	٥١,٦٧٥,١١١	-	(١٠٣,٣٥٠,٢٢٢)	-	-
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	(١٦٤,٢٧٢,٣٨٣)	١٦٤,٢٧٢,٣٨٣	-	-
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٦,٦٣٦,٩٤٢	١١٦,٦٣٦,٩٤٢	-	(٥,٩٦٠,٧٠٩,٦٩٤)	٩,٧٨٢,٧١٦,٤٠٥	٧,٠٥٥,٢٨٠,٥٩٥

السيد مصلح رجب
رئيس مجلس الإدارة

السيد رافع ابو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التدفقات النقدية

	ايضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (ليرة سورية)	٢٠١٩ (ليرة سورية)
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
ربح السنة قبل الضريبة		١٩,٥٤٣,٤٢٦,١٤١	٥١٦,٧٥١,١١٣
تعديلات لمطابقة الأرباح مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية			
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	٨	١١٣,٦٢٩,٥٦٥	٨٥,٠٤٨,٣٥٢
إطفاءات موجودات غير ملموسة	٩	٥,٨١٠,٩٦٦	٣,٨٠٧,٣٠١
مصروف مخصصات متنوعة	١٧	٤٤٣,٤٨٤,٣٥٠	٩,٩٣٠,٥٦٤
صافي التغير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٨	٦١٧,٥٦٥,٩٢٢	(٢٠٨,٩٢٢,٨٢٩)
		٢٠,٧٢٣,٩١٦,٩٤٥	٤٠٦,٦١٤,٥٠٠
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
الزيادة في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي الزامي)		(٦٢٤,٩٨٩,٠٤٥)	(٥٣٤,٧٧٦,٣٥٠)
الزيادة في إيداعات لدى مصارف		(٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠)	-
(الزيادة) / النقص في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة		(٥,١٢٦,٣٦٥,٤٩٣)	(٢,٨٥٨,٦٩٧,٢٧٥)
(الزيادة) / النقص في موجودات أخرى		(٣٩٢,٩١٠,٦٤٢)	٢٥,٣٦٢,٧١٢
الزيادة في ودائع العملاء		١٥,٩٢٦,٨٢٤,٧١٥	٥٣٤,٤٣٢,٧٦٠
الزيادة في تأمينات نقدية		٢,٧٣٠,١٥١,٨٦٨	٢٨٨,٤٦٦,٣٦٧
النقص في مطلوبات أخرى		٦٧٠,٣٠٩,٤٤٠	(١٢,٤٩٠,٩٧٠)
صافي الأموال من (المستخدمة في) الناتجة عن النشاطات التشغيلية		٣١,٩٠٦,٩٣٧,٧٨٨	(٢,١٥١,٠٨٨,٢٥٥)
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة مادية		(١٢٢,٧١٢,٩٣٤)	(١٠٧,٣٥٤,٥٠٠)
شراء موجودات غير ملموسة		(١٩,٠٧١,٨٠٠)	(١٥,١٠٧,٤٦٠)
صافي الأموال (المستخدمة في) النشاطات الاستثمارية		(١٤١,٧٨٤,٧٣٤)	(١٢٢,٤٦١,٩٦٠)
تأثير تغيرات أسعار الصرف		٤,٤٧٥,٣٠٠,٥٠٢	-
تأثير أسعار الصرف وما يوازي النقد (الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي)		(٢,٥٣٤,٦١٨,٧٠٥)	-
صافي الزيادة في النقد وما يوازي النقد		٣٣,٧٠٥,٨٣٤,٨٥١	(٢,٢٧٣,٥٥٠,٢١٥)
النقد وما يوازي النقد في بداية السنة	٣١	١٤,٠٧٨,٤٣١,١٤٦	١٦,٣٥١,٩٨١,٣٦١
النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة	٣١	٤٧,٧٨٤,٢٦٥,٩٩٧	١٤,٠٧٨,٤٣١,١٤٦

انترناشونال ولطفي السلامات وشركاهم
محاسبون قانونيون
خبير عالمي رقم ١
دمشق - سوريا
DAMASCUS - SYRIA
INTL. LIC. No. 1
CHARTERED ACCOUNTANTS
INTERNATIONAL & LUTFI ALSALAMAT LLC

السيد صالح رجب	السيد رائف ابو داهود	السيد محمد اياد الطنطاقي
رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية.

بنك الأردن – سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التغييرات في حقوق الملكية

	رأس المال المكتتب به والمدفوع (ليرة سورية)	احتياطي قانوني (ليرة سورية)	احتياطي خاص (ليرة سورية)	أرباح (خسائر) السنة (ليرة سورية)	خسائر متراكمة محققة (ليرة سورية)	أرباح مدورة غير محققة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٦,٦٣٦,٩٤٢	١١٦,٦٣٦,٩٤٢	–	(٥,٩٦٠,٧٠٩,٦٩٤)	٩,٧٨٢,٧١٦,٤٠٥	٧,٠٥٥,٢٨٠,٥٩٥
الدخل الشامل للسنة	–	–	–	١٩,٥٤٣,٤٢٦,١٤١	–	–	١٩,٥٤٣,٤٢٦,١٤١
تخصيص أرباح السنة	–	–	–	(١٩,٥٤٣,٤٢٦,١٤١)	(١,١٣٠,٧٧٣,٩٧٠)	٢٠,٦٧٤,٢٠٠,١١١	–
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	**٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١١٦,٦٣٦,٩٤٢**	**١١٦,٦٣٦,٩٤٢**	–	**(٧,٠٩١,٤٨٣,٦٦٤)**	**٣٠,٤٥٦,٩١٦,٥١٦**	**٢٦,٥٩٨,٧٠٦,٧٣٦**
الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٤,٩٦١,٨٣١	٦٤,٩٦١,٨٣١	–	(٦,٠٢١,٦٣١,٨٥٥)	٩,٧٨٢,٧١٦,٤٠٥	٦,٨٩١,٠٠٨,٢١٢
الدخل الشامل للسنة	–	–	–	١٦٤,٢٧٢,٣٨٣	–	–	١٦٤,٢٧٢,٣٨٣
المحول الى الاحتياطيات	–	٥١,٦٧٥,١١١	٥١,٦٧٥,١١١	–	(١٠٣,٣٥٠,٢٢٢)	–	–
تخصيص أرباح السنة	–	–	–	(١٦٤,٢٧٢,٣٨٣)	١٦٤,٢٧٢,٣٨٣	–	–
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	**٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١١٦,٦٣٦,٩٤٢**	**١١٦,٦٣٦,٩٤٢**	–	**(٥,٩٦٠,٧٠٩,٦٩٤)**	**٩,٧٨٢,٧١٦,٤٠٥**	**٧,٠٥٥,٢٨٠,٥٩٥**

السيد صالح رجب
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

	ايضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (ليرة سورية)	٢٠١٩ (ليرة سورية)
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
ربح السنة قبل الضريبة		19.543.426.141	516.751.113
تعديلات لمطابقة الأرباح مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية			
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	٨	113.629.565	85.048.352
إطفاءات موجودات غير ملموسة	٩	5.810.966	3.807.301
مصروف مخصصات متنوعة	١٧	443.484.350	9.930.564
صافي التغير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٨	617.565.922	(208.922.829)
		20.723.916.945	406.614.500
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
الزيادة في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي الزامي)		(624.989.045)	(534.776.350)
الزيادة في إيداعات لدى مصارف		(2.000.000.000)	–
(الزيادة) / النقص في صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة		(5.126.365.493)	(2.858.697.275)
(الزيادة) / النقص في موجودات أخرى		(392.910.642)	25.362.712
الزيادة في ودائع العملاء		15.926.824.715	534.432.760
الزيادة في تأمينات نقدية		2.730.151.868	288.466.367
النقص في مطلوبات أخرى		670.309.440	(12.490.970)
صافي الأموال من (المستخدمة في) الناتجة عن النشاطات التشغيلية		31.906.937.788	**(2.151.088.255)**
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة مادية		(122.712.934)	(107.354.500)
شراء موجودات غير ملموسة		(19.071.800)	(15.107.460)
صافي الأموال (المستخدمة في) النشاطات الاستثمارية		**(141.784.734)**	**(122.461.960)**
تأثير تغيرات أسعار الصرف		4.475.300.502	–
تأثير أسعار الصرف وما يوازي النقد (الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي)		(2.534.618.705)	–
صافي الزيادة في النقد وما يوازي النقد		33.705.834.851	(2.273.550.215)
النقد وما يوازي النقد في بداية السنة	٣١	14.078.431.146	16.351.981.361
النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة	**٣١**	47.784.265.997	14.078.431.146

السيد صالح رجب
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الأردن – سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
إيضاحات حول البيانات المالية

– معلومات عامة

١– بنك الأردن – سورية هو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية مملوكة بنسبة ٤٩٪ من بنك الأردن ش.م.ع. ، تأسس المصرف بموجب قانون المصارف الخاصة رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ تم الترخيص لإنشائه بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠٠٧ بموجب القرار رقم ٣٦/م. والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم ١٥٣٥١ تاريخ ٢٨ أيار ٢٠٠٨ وفي سجل المصارف تحت الرقم ١٧ تاريخ ٢٩ تموز ٢٠٠٨.
باشر المصرف أعماله في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨ وهو يقوم بكافة الخدمات والأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه في مدينة دمشق– شارع بغداد وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها أربعة عشر فرعاً علماً أن هناك فرعين مغلقين ومكتب لم يفتتح في محافظة حمص في الوقت الحالي، مدة المصرف ٩٩ عاماً تنتهي في ٢٦ أيار عام ٢١٠٦.
تأسس البنك برأسمال مقداره ١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٣،٠٠٠،٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد، وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠٠٩ على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة ٣،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية وتم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول ٢٠٠٩.
كما وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ ١٦ حزيران ٢٠١١ على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم ٣٠ حزيران ٢٠١١ وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك ٣٠،٠٠٠،٠٠٠ سهم بقيمة إجمالية تبلغ ٣،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية.
٢– يمتلك بنك الأردن– عمان أسهم بنسبة ٤٩٪ من رأسمال المصرف، ويتم توحيد البيانات المالية لبنك الأردن سورية مع البيانات المالية لبنك الأردن في الأردن.
٣– أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
٤– نتيجة الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم ايقاف العمل بشكل مؤقت في فرعين للمصرف هما: الحمدانية بحلب–حرستا في ريف دمشق، وذلك بعد موافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع الى الخدمة.

–وافق رئيس مجلس إدارة البنك بجلسته المنعقده رقم (١) لعام ٢٠٢١، وبتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢١ على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

– أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

أسس اعداد البيانات المالية
١– قام البنك بإعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب القوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.
٢– تم اعداد البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية ، ان الليرة السورية هي عملة اظهار البيانات المالية والتي تمثل العملة الوظيفية للبنك.

– أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد – ١٩)
انتشرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما أدى إلى تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية. وتسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) في شكوك على الصعيد العالمي. وأعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية والدولية على السواء، عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة ، حيثاتخذت السلطات الرقابية عدة إجراءات منها تقليص ساعات و حجم توزع العمل لدى المصارف وإيقاف منح التسهيلات الائتمانية لفترة معينه و تم تأجيل الاقساط المستحقة (الحالية والمستقبلية) للعملاء غير المتعثرين (المصنفين مرحلة اولى او ثانية) و المتأثرين من انتشار فيروس كورونا و لمرة واحدة بعد دراسة التدفقات النقدية لنشاط كل عميل على حدة و ذلك لمدة ٣ اشهر من تاريخ استحقاقها الاصلي و ذلك حسب تعليمات مجلس النقد و التسليف مع عدم اعتبار ذلك هيكلة او جدولة و الحفاظ على تصنيفهم الائتماني الداخلي بدون تغيير، كما لم يتم تعديل سعر الفائدة الدائنة على تأجيل الاقساط المستحقة للعملاء، وبناءً على ذلك قامت إدارة البنك بمراقبة الوضع عن كثب وقد قامت بتفعيل خطتها لاستمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الاخرى لإدارة أية إضطرابات محتملة والتي قد يتسبب فيها تفشي فيروس كورونا (كوفيد–١٩) على أعمال البنك وعملياتها وأدائها المالي.

– كوفيد – ١٩ والخسائر الإئتمانية المتوقعة :
عند تحديد الخسائر الإئتمانية خلال العام ٢٠٢٠، قام البنك بالأخذ بعين الإعتبار (وفقاً لأفضل المعلومات المتاحة) حالات عدم التيقن عن وباء كوفيد – ١٩ وليكون البنك في حال توقع مدروسة لما يمكن أن يحدث من اثر على المحفظة الائتمانية يجب وضع سيناريوهات اختبار جهد تطبيق على المحفظة الائتمانية وفق منهجيه احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٩ و احتساب اثر هذه السيناريوهات على زيادة الخسارة الائتمانية المتوقعة و انعكاسها على كفاية رأس المال. وتاليا بعض السيناريوهات التي تم اتخاذها من قبل البنك:

١– السيناريو الأول: زيادة تاريخ استحقاق التعرضات الائتمانية ضمن تصنيف المرحلة الثانية و فرضا وفق المدد (٦ أشهر – ١٢ شهر–١٨ شهر –٢٤ شهر) و تم افتراض هذا السيناريو على اعتبار أن اثر فايروس كورونا سيكون واضحا في امكانيه تاخر جزء من عملاء التعرضات المنتجة عن سداد التزاماتهم للبنك و قد توجه البنك المركزي لإعطاء امكانيه تأجيل أقساط العملاء لمدة ثلاثة أشهر و عليه يمكن افتراض زيادة مدة التعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثانية لمدد أطول.
٢– السيناريو الثاني: و هو افتراض زيادة سعر صرف العملات الاجنبيه مقابل الليرة السورية.
- تطبيق اختبار الجهد بزيادة سعر صرف الدولار الاميركي بمقدار ١٠٪.
- تطبيق اختبار الجهد بزيادة سعر صرف الدولار الاميركي بمقدار ٢٥٪.
- تطبيق اختبار الجهد بزيادة سعر صرف الدولار الاميركي بمقدار ٥٠٪.

تم احتساب الخسارة الائتمانيه المتوقعه لمحفظة البنك الائتمانيه في العام ٢٠٢٠ وفق المنهجيه المعتمده في بنك الاردن – سورية و تم عكس اشد اثر ناجم عن انتشار وباء كورونا من خلال مؤشر الاقتصاد الكلي بدرجة – ٢.

– معقولية النظرة المستقبلية والاحتمالية المرجحة
تخضع أي تغيرات يتم إجراؤها على الخسائر الائتمانية المتوقعة، والناتجة من تقدير تأثير وباء كوفيد– ١٩ على مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى مستويات عالية جداً من عدم التيقن، حيث لا يتوفر حالياً سوى معلومات محدودة عن النظرة المستقبلية الخاصة بهذه التغييرات.
تم أخذ عددا من العوامل الإيجابية بعين الاعتبار عند دراسة أثر الوباء، منها:
– تغيرات أسعار الصرف.
– تخفيض أسعار الفوائد.

– الاجراءات المتخذة من الشركة لمواجهة الاثر المحتمل للوباء على الشركة
تم احتواء الاثر الناجم عن انتشار فايروس كورونا و امكانيه عدم قدرة جزء من العملاء على السداد بسببه، من خلال تطبيق التعميم الصادر عن مصرف سورية المركزي رقم ٢٩١/٢/ص تاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٩ الخاص بمنح عملاء البنوك امكانيه تأجيل الاقساط دون تغيير تصنيف العميل، بالاضافه لوضع سيناريوهات اختبار جهد لمحفظة البنك الائتمانيه العامله و احتساب اثرها على الخسارة الائتمانيه المتوقعه و كفايه رأس المال، دون عكس هذا الاثر على الربح و الخسارة و بالتالي لم تنشأ خسارة اثرت على استمراريه عمل البنك .
تم الاخذ بتعميم مصرف سورية المركزي رقم ٢٩١/٢/ص تاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٩ الخاص بسماحية تأجيل ٣ أقساط لعملاء التسهيلات في المصارف دون تصنيف العملاء ضمن فئة أقل وتم التواصل مع العملاء للوقوف على اوضاعهم وملاحظة أثركورنا على انشطة العملاء وتدفقاتهم النقدية وعلى اساسة تم تأجيل الاقساط لبعض العملاء ممن توفرت لديهم الحاجة وكان ذلك واضحا من التزام العملاء المؤجلين بالسداد و متابعه البنك لهم .

التغيرات في السياسات المحاسبية والافصاحات
إن السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ هي نفسها المستخدمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية والتي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من السنوات التي تبدأ بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ وهي كما يلي:

١– تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) «عرض القوائم المالية».
٢– تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (٣) «إندماج الأعمال.
٣– تعديل معيار أسعار الفائدة (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦).
إن اتباع المعايير المعدلة أعلاه لم يؤثر على المبالغ أو الافصاحات الواردة في البيانات المالية.

أهم السياسات المحاسبية

١– الادوات المالية
الاعتراف المبدئي والقياس:
يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان الوضع المالي للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.
تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها ، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي ، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل مباشرة في بيان الدخل.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:
• إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛

• في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).

بعد الاعتراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى بيان الدخل على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الأداة.

٢– الموجودات المالية
أ– الإعتراف المبدئي
يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في بيان الدخل. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل.

القياس اللاحق
يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:
• ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة ؛
• أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين ، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
• يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة ، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:
• يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣)، في الدخل الشامل الآخر؛ و
• يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من بيان الدخل إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

تقييم نموذج الاعمال
يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد». كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

• السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية ، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
• كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
• المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر ؛ و
• كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.
عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في المقابل ، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.
تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية –تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:
لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي. يتم تعريف «الفائدة» على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.
في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، اخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الاعتبار:
– الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
– ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
– الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل هي :
• موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
• موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع ؛ أو

• موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل باستخدام خيار القيمة العادلة .
يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل.

إعادة التصنيف
إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية
تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:
• فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يعترف بفروقات العملة في بيان الدخل ؛ و
• فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في بيان الدخل. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات ؛ و
• فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي هي ليست جزءًا من علاقة محاسبية تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في بيان الدخل ؛
• فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة
يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء . يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات ، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف («عدم التطابق المحاسبي») . يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :
• إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي .
• إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة ، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
•إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال بيان الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

ب–التدني
يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:
• الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
• تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء) .
• موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
• موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر .
• تعرضات خارج بيان الوضع المالي خاضعة لمخاطر الإئتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).
لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.
باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) ، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :
• الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرًا ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (١٢) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
• الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرًا ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى ، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة

مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي « متدني إئتمانياً « عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدني إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد ، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام البنك بنمح المقترض ، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض ، تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلا من ذلك ، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز ، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً ، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني . وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح ، يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (٩٠) يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (٩٠) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة ، وتستدرك أي تغييرات في بيان الدخل. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من ٩٠ يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطورداخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي . إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً .

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الإئتمان. نتيجة لذلك ، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعًا كبيرا منذ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان

متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .
تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة ، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة.
وبخصوص تمويل الافراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية ، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة ، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشرًا أساسيًا على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:
• إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
• إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها «قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييرًا معيناً، بالقيمة المطلقة، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنة بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (٣٠) يومًا، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية
يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) .

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.
عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف . وفقًا لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .
• العوامل النوعية ، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل ، أو مدى التغير في أسعار الفائدة ، أو الإستحقاق ، أو المواثيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري ، إذن ؛
• إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة ، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ . إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (١٢) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .
عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف ، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية

قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:
• إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
• إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف ، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة ، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية ، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعه مدى الحياة. وعمومًا، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) . ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في بيان الدخل، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل لاحقا.

الشطب
يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد ، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة ، والتي يتم إثباتها في بيان الدخل عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في بيان الوضع المالي
يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في بيان الوضع المالي كما يلي:
• للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
• لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في بيان الوضع المالي حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك ، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
• التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
• عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب ، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية
تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به ، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

القروض والسلف
تتضمن «القروض والسلف» المدرجة في بيان الوضع المالي ما يلي:
– القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ والتي يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة؛
– القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على انها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في بيان الدخل؛ و
– ذمم الإيجار
– يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي السوري.
– يتم تحويل التسهيلات الإئتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج بيان الوضع المالي، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

– يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج بيان الوضع المالي، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.
عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو اقتراض الأسهم) ، يتم احتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الاعتراف بالأصل في البيانات المالية للبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقًا للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قبيان الدخل عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقًا لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة ، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو المطلوبات المالية الأخرى.
المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما تكون المطلوبات المالية (١) محتفظ بها للمتاجرة أو (٢) تصنف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل . يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:
• تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
• عند الإعتراف الأولي ، يعد هذا جزءًا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
• هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاعتراف الأولي إذا :
• كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
• كان الإلتزام المالي يُشكل جزءًا من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما ، والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة ، وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك ، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
• إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات ، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة ، ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في بيان الدخل إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في بيان الدخل على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الربح او الخسارة من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر ، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في بيان الدخل. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في بيان الدخل، ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً لبيان الدخل. وبدلاً من ذلك ، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ، تدرج كافة المكاسب والخسائر في بيان الدخل.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في بيان الدخل، فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في بيان الدخل بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة ، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك

تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو ، عند الاقتضاء ، فترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في بيان الدخل.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً ، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل ، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة ، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (١٠) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

ج- متلكات ومعدات:
تظهر الممتلكات والمعدات على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة، ان وجدت.
يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية لاطفاء تكلفة الموجودات، باستثناء الاراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية، باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للأصول المعنية كما يلي :

مباني	٢٪
معدات وأجهزة وأثاث	٩-١٥٪
أجهزة الحاسب	١٥٪
وسائل نقل	١٥٪
تحسينات على المأجور	١٥٪
ديكور	١٥٪

في نهاية كل عام، يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك ومدى مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.
إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أو تقاعد أي من الأصول الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن بيان الدخل.

د- موجودات غير ملموسة :
يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة، باستثناء الشهرة، باستعمال طريقة القسط الثابت وبأعمار (٥ سنوات) للفروغ و(٧ سنوات) لبرامج الكومبيوتر وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

ه- التعاملات بالعملات الأجنبية
يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان الوضع المالي والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي.
يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للبنك في بيان الدخل.
إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية والتي تمثل عملة التشغيل للبنك.

و- التدني في قيمة أصول ملموسة وغير ملموسة (باستثناء الشهرة) :
في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لاصوله الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما اذا كان يوجد اي مؤشر بإن تلك الأصول قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. ان وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (ان وجدت).

القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.
إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل اقل من قيمته الدفترية، يتم انقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).
في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقا، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) إلى ان تصل إلى التقدير المعدّل لقيمتها الاستردادية، لكن بحيث ان القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن ان تحدد فيها ولم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).
إن القيمة العادلة لممتلكات المصرف الخاصة والممتلكات المأخوذة استيفاء لقروض هي القيمة السوقية المقدرة كما تحدد من قبل مخمني العقارات على أساس توافق السوق من خلال المقارنة مع عمليات مشابهة في المنطقة الجغرافية نفسها وعلى أساس القيمة المتوقعة لعملية بيع حالية بين مشتري راغب وبائع راغب، أي في غير عمليات البيع القسرية أو التصفية بعد تعديل عامل عدم السيولة

وقيود السوق.

ز- مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:
إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

ح- المؤونات:
يتم قيد المؤونات اذا، نتيجة حدث سابق، ترتب على المصرف موجب قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق، وإنه من المحتمل أن يتوجب اجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب. يتم تحديد المؤونات عن طريق حسم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام، حسبما ينطبق.

ط- تحقق الإيرادات والأعباء :
وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالي رقم (٩) يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالتكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).
إن معدل الفائدة الفعلي (EIR) هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.
إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.
تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.
يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال بيان الدخل على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

ي- ضريبة الدخل :
تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون ٢٨ تاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠١، والذي حدد الضريبة بمعدل ٢٥ ٪ من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل ٥٪ من قيمة الضريبة والتي بدأ تطبيقها ابتداءً من ٢ تموز ٢٠١٣ ولمدة ثلاث سنوات وتم تعديله بموجب مرسوم رئيس الجمهورية رقم ٤٦ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٠ ليصبح ١٠٪.
تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.
يتم إطفاء الموجودات الضريبية المؤجلة في حال لم يتم استخدامها مقابل أرباح ضريبية في الأعوام الخمسة التالية وذلك تماشياً مع القانون٢٤ لعام ٢٠٠٣.

ك- النقد وما يوازي النقد :
هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

ل- حصة السهم من الأرباح :
يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لاسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة على حملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة لجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية والتي تتضمن خيار الأسهم الممنوح للموظفين، حسبما ينطبق.

م- الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة:
تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف بالكلفة أو بالقيمة العادلة أيهما أقل. في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية للموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها أي خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).
إن كانت القيمة العادلة للموجودات بشكل إفرادي أقل من قيمتها الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية لتوازي القيمة العادلة. تقيد

خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).
في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدل لقيمته العادلة، لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل في سنوات سابقة.
يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

ن- عقود الإيجار:
قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (٤) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار "وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (١٥) «عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز "وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (٢٧) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار».

السياسة المحاسبية المطبقة من ١ كانون الثاني ٢٠١٩:
استخدم البنك الخيار الثاني لمنهج المعدل بأثر رجعي – الذي يجيز عدم إعادة عرض أرقام المقارنة والتي يتم عرضها بموجب معيار المحاسبة الدولي ١٧ «عقود الإيجار» – والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (١٦) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد ايجار على حده)، تم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عموما بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.
يحدد البنك فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار. ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف العق التأجيري في المعيار.

البنك كمستأجر
في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ اعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بان البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الايجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبند واحد.
يعترف البنك بحق استخدام الأصل والالتزامات الخاصة بعقد الإيجار عند بداية عقد الإيجار. يتم قياس حق الاستخدام عند الاعتراف الأولي بالتكلفة، التي تتضمن القيمة الأولية لإلتزام عقد الايجار معدلة لدفعات الايجار التي تمت في تاريخ بداية العقد أو قبله، بالإضافة الى اي تكاليف مباشرة أولية تحققت وأية تكاليف متوقعة تتعلق بإزالة الأصل وأو اعادة الأصل الى وضعه قبل العقد، مطروحاً منها أثر أية حوافز إيجار قد تم إستلامها.

يتم لاحقاً استهلاك حق استخدام الأصل بإستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية العقد بإعتبار العمر الانتاجي إما مدة عقد الإيجار أوالمتبقي من العمر الانتاجي للأصل المستأجر إيهما أقل. يتم تقدير العمر الانتاجي للأصل المستأجر بنفس اسس تقدير العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات. كما يتم تخفيض قيمة الحق في استخدام الأصل بشكل دوري لعكس قيمة التدني (ان وجدت) ويتم تعديلها لعكس أثر التعديلات على بند الإلتزامات المرتبطة بعقود الإيجار.
يتم قياس الإلتزامات المرتبطة بعقد الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير مدفوعة في تاريخ عقد الإيجار مخصوماً بإستخدام معدل الفائدة المحدد ضمنياً في عقد الإيجار، وإذا لم يكن بالإمكان تحديده فيتم إستخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل البنك. وعادةً يتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل البنك.
يحدد البنك معدل الاقتراض من خلال تحليل قروضه من مختلف المصادر الخارجية وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط الإيجار ونوع الموجودات المؤجرة.
تشمل دفعات الإيجار المأخوذة بعين الاعتبار لغايات احتساب الإلتزامات المتعلقة بعقد الإيجار ما يلي:
– الدفعات الثابتة والتي تتضمن دفعات ثابتة جوهرية،
– الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة والتي يتم قياسها عند الإعتراف المبدئي أخذاً بعين الإعتبار هذا المؤشر أو النسبة في تاريخ عقد الإيجار،
– المبالغ المتوقع دفعها بموجب بند ضمان القيمة المتبقية؛ و
– سعر خيار الشراء عندما تكون البنك على ثقة انها ستقوم بتنفيذ بند خيار الشراء، دفعات الإيجار عندما يتواجد بند تجديد اختياري ولدى البنك النية بتجديد عقد الإيجار، والغرامات المتعلقة بالإنهاء المبكر للعقد ما لم تكن البنك على ثقة انها لن تقوم بالإنهاء المبكر.
يتم قياس الالتزامات المتعلقة بعقود الايجار بناءاً على التكلفة المطفأة بإستخدام معدل الفائدة الفعال. ويتم إعادة قياس الإلتزامات عندما يكون هنالك تغيير على دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو نسبة معينة، وعندما يكون هنالك تغير في تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالقيمة الواجبة الدفع تحت بند ضمان القيمة المتبقية، أو عندما تتغير خطة البنك فيما يتعلق بممارسة خيار الشراء، التجديد او الإنهاء للعقد
عندما يتم قياس الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بهذه الطريقة، يتم تسجيل أثر التعديلات على بند الحق في استخدام الأصل او في يتم تسجيلها في بيان الدخل اذا ما كانت القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل قد تم اطفاؤها بالكامل.
يقوم البنك بعرض حق إستخدام الموجودات ضمن بند الممتلكات والمعدات ويتم عرض الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار ضمن الإلتزامات الاخرى (الأموال المقترضة) في بيان الوضع المالي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:
اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر
عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

لتصنيف كل عقد إيجار، يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل. إذا كان هذا هو الحال، فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، يأخذ البنك في عين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.

يطبق البنك متطلبات إلغاء الاعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ على صافي الاستثمار في عقد الإيجار. يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم استخدامها في احتساب مبلغ الاستثمار الإجمالي في الإيجار.

السياسة المطبقة قبل ١ كانون الثاني ٢٠١٩:

فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل ١ كانون الثاني ٢٠١٩، يحدد البنك ما إذا كان الترتيب كان أو يحتوي على عقد إيجار بناءً على تقييم ما إذا كان:
– يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة ؛
– كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

البنك كمستأجر
لم يكن هنالك أي عقود تأجير تمويلي لدى البنك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٧) «الإيجارات».
تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في بيان الوضع المالي للبنك. تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير، على مدى مدة عقد الإيجار.

البنك كمؤجر
عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.
لتصنيف كل عقد إيجار، قام البنك بإجراء تقييم شامل حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل الى حد كبير المخاطر والمنفعة من استخدام الأصل الى المستأجر. اذا هذا كان هذا هو الحال، فيكون عقد الإيجار عقدًا تمويليًا، وما غير ذلك اعتبر ايجاراً تشغيلياً. كجزء من في هذا التقييم، اخذ البنك في عين الاعتبار بعض المؤشرات مثل ما إذا كان عقد الإيجار يمثل جزء كبير من عمر الأصل الإنتاجي.

س– تقارير القطاعات:
يتم توزيع التقارير القطاعية للبنك كما يلي: أفراد، شركات وخزينة.

يستخدم المصرف المشتقات المالية مثل عقود مقايضة العملات. تسجل المشتقات المالية كأصل بالقيمة العادلة عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وكالتزام في حال كانت قيمتها العادلة سالبة. تدرج تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية في بيان الدخل.

ف– تحديد القيمة العادلة
من أجل إظهار كيفية الحصول على القيم العادلة، تصنف الأدوات المالية على أساس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الموضح أدناه:
المستوى (١): المعطيات المستخدمة في التقييم هي أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
المستوى (٢): المعطيات المستخدمة في التقييم هي مستمدة بشكل مباشر أو غير مباشر من سوق ملحوظ. تتضمن هذه المعطيات عادة أسعار السوق المدرجة في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مالية مشابهة.
المستوى (٣): يتضمن معطيات لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ولكنها غير ملحوظة.
يقوم البنك بشكل دوري بمراجعة أساليب التقييم بما في ذلك المنهجيات المعتمدة والمعايرة النموذجية.
يقوم البنك بتقييم المستويات المعتمدة في كل فترة مالية على أساس كل أداة على حدة، وتحدد فيما إذا كان هناك اية تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف في نهاية كل فترة مالية.

٣ –المقررات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير
عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، المذكورة في الإيضاح ٣، يتوجب على الإدارة ان تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. ان التقديرات والافتراضات الخاصة بها تبنى على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. ان النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الخاصة بها بصورة مستمرة. يتم اجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك اذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل وفترات لاحقة اذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية وفترات لاحقة.

المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير :
ان الافتراضات الأساسية حول المستقبل، وغيرها من المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير بتاريخ التقرير، التي تحمل مخاطر هامة بالتسبب بتعديل جوهري للقيم الدفترية لموجودات ومطلوبات خلال السنة المالية التالية، هي مدرجة ادناه.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:
يتم تكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لقاء التسهيلات الائتمانية اعتمادا على اسس وفرضيات معتمدة من قبل ادارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، حيث يتطلب تحديد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة من إدارة البنك اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة الى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة الى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة، ويتم مقارنة نتائج هذه الاسس والفرضيات مع المخصصات الواجب تكوينها بموجب تعليمات

مصرف سورية المركزي ويتم اعتماد النتائج الاكثر تشددا.تحديد القيم العادلة :
عندما لا يمكن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ضمن بيان الوضع المالي باستعمال سعر السوق المتداول، يتم تحديد القيمة العادلة باستعمال تقنيات تقييم تتضمن نموذج حسم التدفقات النقدية (Discount Cash Flow (DCF) Model) كما هو مذكور في الإيضاح ٣ (و).
يتم أخذ المعطيات في نماذج التقييم هذه من أسعار سوق يمكن لحظها، حيث أمكن. عملياً، إن سعر الحسم المستخدم في قياس القيمة العادلة باستعمال نموذج التقييم، يأخذ في الحسبان المعلومات المنظورة المتوفرة من المشاركين في السوق، بما فيها الفائدة المرتبطة بالمخاطر المتدنية، نسبة السواب على مخاطر المديونية (Credit Default Swap Rates) لغاية تسعير مخاطر المديونية (العائدة للمصرف وللجهة المتعاقد معها) وعامل مخاطر السيولة الذي يضاف إلى نسبة الحسم المطبقة. إن أي تغيير في الافتراضات المتعلقة بأي من هذه العوامل قد يؤثر على القيمة العادلة للسندات السيادية ومن ضمنها شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
تستخدم المعطيات غير المنظورة في قياس الوحدة العادلة عندما تكون المعطيات المنظورة غير متوفرة، وبالتالي تنطبق في الحالات التي تكون فيها حركة السوق بتاريخ التقييم ضعيفة هذا إن وجدت، ويجب أن تبقى الغاية من قياس القيمة العادلة نفسها، أي أن تمثل السعر المقبول للتفرغ عنها من مالك الأدوات المالية أو صاحب الالتزام لمطلوبات أدوات مالية.
يتم الوصول إلى المعطيات غير المنظورة بالاعتماد على أفضل المعلومات المتوفرة في ظل الظروف المحيطة، والتي يمكن أن تتضمن المعلومات المتوفرة لدى المنشأة.

تدني قيمة الموجودات غير المالية وتكوين المؤونات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول غير المالية وذلك من خلال إجراء مراجعة للقيم الدفترية لهذه الأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على تدني قيمتها. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة

إن المصرف يراجع الأعمال الإنتاجية في نهاية كل سنة مالية. خلال السنة لم تظهر أية مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للأصول الثابتة.

مبدأ الاستمرارية:

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ١. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن البنك يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور، بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

معايير وتفسيرات جديدة غير مطبقة

إن عدد من المعايير الجديدة، والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي صدرت ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد، ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه القوائم المالية:

المعايير الجديدة

– امتيازات الايجار المتعلقة بفيروس الكورونا (تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم ١٦) – سارية المفول بداية من ١ حزيران ٢٠٢٠.
– تعديل معيار أسعار الفائدة – المرحلة الثانية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦) – سارية المفول بداية من ١ كانون الثاني ٢٠٢١.
– العقود الخاسرة (عقد تكون فيه التكلفة الإجمالية المطلوبة للوفاء بالعقد أعلى من المنفعة الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها منه) – تكلفة تنفيذ العقد (تعديلات على معايير المحاسبة الدولية رقم ٣٧) – سارية المفول بداية من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.
– التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ – سارية المفول بداية من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.
– الممتلكات والمعدات: المتحصل قبل الاستخدام المطلوب أو المقصود من الممتلكات والمعدات (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦) – سارية المفول بداية من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.
– المرجع إلى الإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم ٣) – سارية المفول بداية من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.
– تصنيف الالتزامات الى التزامات متداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١) – سارية المفول بداية من ١ كانون الثاني ٢٠٢١.
– المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) «عقود التأمين»– سارية المفول بداية من ١ كانون الثاني ٢٠٢١.

تعديلات

– تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) «القوائم المالية الموحدة» ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) «الإستثمارات في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة (٢٠١١)»
لا تتوقع الادارة بأن يكون هنالك اثر جوهري من اتباع المعايير اعلاه عند التطبيق.

٤- نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي وموجودات مالية بالقيمة المطفأة

	كما في ٣١ كانون الاول	
	٢٠٢٠ (ليرة سورية)	٢٠١٩ (ليرة سورية)
نقد في الخزينة	٢،٩٠٠،٢٩١،٢٥٦	٢،٠٨١،٨١٤،٢٥٨
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:	٣١،١٤١،٧٣٥،٣٠٢	٧،١٨٣،٨٨٧،٩٦٥
حسابات جارية وتحت الطلب	١،٧٤٠،٢٣٠،٨٨٠	١،١٠٦،٢٧٦،٠٨٧
احتياطي نقدي إلزامي	(١٦،٢٣٠،١٠٥)	(١٢٥،٧٨٩،٩٩١)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	**٣٥،٧٦٦،٠٢٧،٣٣٣**	**١٠،٢٤٦،١٨٨،٣١٩**

وفقاً للقوانين والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية وبناءً على القرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم ٧/م.ن لعام ٢٠٢٠ على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي الزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة ٥٪ من متوسط الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الإدخار السكني. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للمصرف.

– بلغ الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى مصرف سوريه المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مبلغ ١،٧٤٠،٢٣٠،٨٨٠ ليره سوريه.

– لا تتقاضى الحسابات الجارية لدى مصرف سورية المركزي أيه فوائد.

– موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في ٣١ كانون الاول	
	٢٠٢٠ (ليرة سورية)	٢٠١٩ (ليرة سورية)
شهادات إيداع–مصرف سورية المركزي	٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠
فوائد مقبوضة مقدماً	(١٢،١٠٩،٥٧٩)	(٣،١٤٣،٨٣١)
الرصيد	**٤٨٧،٨٩٠،٤٢١**	**٤٩٦،٨٥٦،١٦٩**

تم بتاريخ ٢٠٢٠/٠١/٠١ شراء شهادات ايداع بالليرة السورية من مصرف سورية المركزي عدد ٥ بقيمة ١٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية للشهادة الواحدة، علماً أن الفوائد المقبوضة لشهادات الإيداع قيمتها ١٢،١٠٩،٥٧٩ ليرة سورية.

إفصاح بتوزيع إجمالي الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي وموجودات مالية بالقيمة المطفأه حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام المصرف الداخلي:					
AAA	١٤،٤٥١،٥٠٨،١٤٨	–	–	١٤،٤٥١،٥٠٨،١٤٨	٨،٧٨٧،٠٢٠،٢٢١
AA	–	–	–	–	
BB	–	١٨،٩١٨،٣٤٨،٤٥٥	–	١٨،٩١٨،٣٤٨،٤٥٥	
المجموع	**١٤،٤٥١،٥٠٨،١٤٨**	**١٨،٩١٨،٣٤٨،٤٥٥**	**–**	**٣٣،٣٦٩،٨٥٦،٦٠٣**	**٨،٧٨٧،٠٢٠،٢٢١**

– بلغت الأرصدة لدى مصرف سوريا المركزي وموجودات مالية بالقيمة المطفأه ٣٣،٣٦٩،٨٥٦،٦٠٣ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل: ٨،٧٨٧،٠٢٠،٢٢١ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

توزعت الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي وموجودات مالية بالقيمة المطفأه وفقا للمراحل الإئتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) حسب النحو الآتي :

البند	٢٠٢٠			
	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الإجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	٨.٧٨٧.٠٢٠.٢٢١	–	–	٨.٧٨٧.٠٢٠.٢٢١
الأرصدة الجديدة خلال السنة	٥٠٠.٢٤٢.٨٠٢	–	–	٥٠٠.٢٤٢.٨٠٢
الأرصدة المسددة	(٥٢.٣٥٢.٣٥٥)	–	–	(٥٢.٣٥٢.٣٥٥)
	٩.٢٣٤.٩١٠.٦٦٨	–	–	**٩.٢٣٤.٩١٠.٦٦٨**
ما تم تحويله من المرحلة الاولى إلى المرحلة الثانية	(٥.١٧٦.٥٩٧.٥٠٦)	٥.١٧٦.٥٩٧.٥٠٦	–	–
لا يوجد تحويلات من المرحلة الثانية الى الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
عدم وجود أرصدة معدومة	–	–	–	–
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	١٠.٣٩٣.١٩٤.٩٨٧	١٣.٧٤١.٧٥٠.٩٤٨	–	٢٤.١٣٤.٩٤٥.٩٣٥
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**١٤.٤٥١.٥٠٨.١٤٨**	**١٨.٩١٨.٣٤٨.٤٥٥**	–	**٣٣.٣٦٩.٨٥٦.٦٠٣**

البند	٢٠١٩			
	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الإجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	٧.٠٦٠.٣٩٥.٤٣٧	–	–	٧.٠٦٠.٣٩٥.٤٣٧
الأرصدة الجديدة خلال السنة	١.٧٧٢.٥٠١.٥٢٥	–	–	١.٧٧٢.٥٠١.٥٢٥
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	–	–	–	–
عدم وجود ارصده معدومة	–	–	–	–
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(٤٥.٨٧٦.٧٤١)	–	–	(٤٥.٨٧٦.٧٤١)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**٨.٧٨٧.٠٢٠.٢٢١**	–	–	**٨.٧٨٧.٠٢٠.٢٢١**

– بلغ رصيد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) مبلغ ١٦.٢٣٠.١٠٥ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (مبلغ ١٢٥.٧٨٩.٩٩١ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩)، وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	٢٠٢٠			
	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الإجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	١٢٥.٧٨٩.٩٩١	–	–	١٢٥.٧٨٩.٩٩١
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	١.٢٥٠.١٢٣	–	–	١.٢٥٠.١٢٣
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(١١٢.٦٨٥.٢٥٩)	–	–	(١١٢.٦٨٥.٢٥٩)
	١٤.٣٥٤.٨٨٥	–	–	**١٤.٣٥٤.٨٨٥**
ما تم تحويله من المرحلة الاولى إلى الثانية	–	–	–	–
لا يوجد تحويلات من المرحلة الثانية الى الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
عدم وجود أرصدة معدومة	–	–	–	–
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	١.٨٧٥.٢٥٠	–	–	١.٨٧٥.٢٥٠
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**١٦.٢٣٠.١٠٥**	–	–	**١٦.٢٣٠.١٠٥**

البند	٢٠١٩ المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الإجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	٨.٦٥٦.٦٤٣	–	–	٨.٦٥٦.٦٤٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	١١٧.١٣٣.٣٤٨	–	–	١١٧.١٣٣.٣٤٨
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	–	–	–	–
	١٢٥.٧٨٩.٩٩١	–	–	١٢٥.٧٨٩.٩٩١
ما تم تحويله من المرحلة الاولى إلى الثانية	–	–	–	–
لا يوجد تحويلات من المرحلة الثانية الى الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
عدم وجود أرصدة معدومة	–	–	–	–
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	–	–	–	–
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٢٥.٧٨٩.٩٩١	–	–	١٢٥.٧٨٩.٩٩١

٥- أرصدة لدى مصارف

مصارف محلية

	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (ليرة سورية)	٢٠١٩ (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	٦.٣٢١.٦٧٧.٩٠٣	١.٠٥٢.٩٤٥.٨٣٥
ودائع لأجل (استحقاقها الاصلي خلال فترة ٣ أشهر أو اقل)	–	١.١٣٣.٤٣١.٣٠٣
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٣.٣٩٥.٠٩٨)	(٩٦٢.٧١٧)
المجموع	٦.٣١٨.٢٨٢.٨٠٥	٢.١٨٥.٤١٤.٤٢١

مصارف مراسلين

	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (ليرة سورية)	٢٠١٩ (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	١.٣١١.٤٤٠.٥٥٦	٥٧٩.٧٥٢.٩٤٣
ودائع لأجل (استحقاقها الاصلي خلال فترة ٣ أشهر أو اقل)	١٤.١٤٧.٤٥٨.٤٠٠	٤.٩٦٥.٧٤٣.٥٢٠
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٧٠.٢٧٥.٤٨٣)	(١١.٣١٤.٥٠٤)
المجموع	١٥.٣٨٨.٦٢٣.٤٧٢	٥.٥٣٤.١٨١.٩٥٩

المجموع

	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (ليرة سورية)	٢٠١٩ (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	٧.٦٣٣.١١٨.٤٥٩	١.٦٣٢.٦٩٨.٧٧٨
ودائع لأجل (استحقاقها الاصلي خلال فترة ٣ أشهر أو اقل)	١٤.١٤٧.٤٥٨.٤٠٠	٦.٠٩٩.١٧٤.٨٢٣
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٧٣.٦٧٠.٥٨٢)	(١٢.٢٧٧.٢٢١)
المجموع	٢١.٧٠٦.٩٠٦.٢٧٧	٧.٧١٩.٥٩٦.٣٨٠

– لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).
– بلغت الارصدة لدى المصارف التي لاتتقاضى فوائد ٧.٦٣٣.١١٨.٤٥٩ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ مقابل ١.٥٠٨.٢٨٦.٧٤٧ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

بنك الأردن – سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
إيضاحات حول البيانات المالية

إفصاح بتوزيع إجمالي الأرصدة لدى المصارف حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

البند	2020				2019
	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام المصرف الداخلي:					
A	-	-	-	-	2,832,929,808
AA	693,008,116	-	-	693,008,116	166,766,063
-BBB	-	15,457,034,969	-	15,457,034,969	1,133,477,188
-BB	-	5,628,669,786	-	5,628,669,786	3,598,038,650
D	-	-	1,863,988	1,863,988	661,892
المجموع	**693,008,116**	**21,085,704,755**	**1,863,988**	**21,780,576,859**	**7,731,873,601**

توزعت الأرصدة لدى المصارف وفقا للمراحل الإئتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) حسب النحو الآتي :

البند	2020			
	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الإجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	7,731,476,057	-	397,544	7,731,873,601
الأرصدة الجديدة خلال السنة	15,773,359,105	-	1,466,444	15,774,825,549
الأرصدة المسددة	(5,038,467,941)	-	-	(5,038,467,941)
	18,466,367,221	**-**	**1,863,988**	**18,468,231,209**
ما تم تحويله من المرحلة الاولى إلى الثانية	(21,085,704,755)	21,085,704,755	-	-
لا يوجد تحويلات من المرحلة الثانية الى الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات				
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	3,312,345,650	-	-	3,312,345,650
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**693,008,116**	**21,085,704,755**	**1,863,988**	**23,780,576,859**

البند	2019			
	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الإجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	8,223,080,083	-	-	8,223,080,083
لا يوجد أرصدة جديدة خلال السنة	-	-	-	-
الأرصدة المسددة	(486,215,691)	-	-	(486,215,691)
	-	-	-	-
لا يوجد تحويلات من المرحلة الاولى إلى الثانية	-	-	-	-
لا يوجد تحويلات من المرحلة الثانية الى الثالثة	-	-	397,544	397,544
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(5,388,335)			(5,388,335)
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**7,731,476,057**	**-**	**397,544**	**7,731,873,601**

بلغ رصيد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 73,653,321 سورية كما في 31 كانون الأول 2020 (مبلغ 12,277,221 ليره سوريه كما في 31 كانون الاول 2019)، وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

2020				
البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	11,615,330	-	661,892	12,277,222
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,108,445	69,270,489	1,202,096	72,581,030
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(11,187,670)	-	-	(11,187,670)
	2,536,105	69,270,489	1,863,988	73,670,582
ما تم تحويله من المرحلة الأولى الى المرحلة الثانية	(2,530,125)	2,530,125	-	-
لا يوجد تحويلات من المرحلة الثانية الى الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**5,980**	**71,800,614**	**1,863,988**	**73,670,582**

2019				
البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	13,181,874	-	717,661	13,899,535
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(1,566,544)	-	(55,769)	(1,622,313)
	11,615,330	-	661,892	12,277,222
لا يوجد تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**11,615,330**	**-**	**661,892**	**12,277,222**

6- ايداعات لدى مصارف

باللليرة السورية	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019
ودائع لأجل (استحقاقها الاصلي اكثر من 3 أشهر)	2,000,000,000	-	-	-	2,000,000,000	-
ينزل: مخصص خسائر إئتمانية متوقعة	(1,000,000)	-	-	-	(1,000,000)	-
	1,999,000,000	-	-	-	**1,999,000,000**	-

إفصاح بتوزيع إجمالي الايداعات لدى المصرف حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

البند	2020				2019
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام المصرف الداخلي:					
AA	2,000,000,000	-	-	2,000,000,000	-
المجموع	**2,000,000,000**	**-**	**-**	**2,000,000,000**	-

توزعت أرصدة الايداعات لدى المصرف وفقا للمراحل الإئتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حسب النحوالآتي:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	-	-	-	-
الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,000,000,000	-	-	2,000,000,000
لا يوجد أرصدة المسددة خلال السنة	-		-	-
	2,000,000,000	**-**	**-**	**2,000,000,000**
لا يوجد تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
لا يوجد تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**2,000,000,000**	**-**	**-**	**2,000,000,000**

بلغ رصيد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 17,260ليرة كما في 31 كانون الأول 2020 (لا شيء كما في 31 كانون الأول 2019)، وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية االسنة	-	-	-	-
خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	1,000,000	-	-	1,000,000
لا يوجد على خسائر ائتمانية متوقعة الأرصدة المسددة	-	-	-	-
	1,000,000	-	-	1,000,000
لا يوجد تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
لا يوجد تغيرات ناتجة عن تعديلات				
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**1,000,000**	**-**	**-**	**1,000,000**

7 -صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الشركات الكبرى:		
حسابات جارية مدينة	310,651,062	241,029,801
قروض وسلف	14,791,169,727	12,082,671,224
سندات محسومة	443,224,771	948,249,119
	15,545,045,560	**13,271,950,144**
الشركات الصغيرة والمتوسطة:		
حسابات جارية مدينة	159,944,623	186,925,428
قروض وسلف	7,989,924,272	2,148,805,322
سندات محسومة	221,612,385	252,307,084
	8,371,481,280	**2,588,037,834**
الافراد:		
حسابات جارية مدينة	2,559,441	5,237,951
قروض وسلف	216,135,740	135,832,035
	218,695,181	**141,069,986**
القروض العقارية:		
قروض	1,750,132,808	253,748,264
المجموع	**25,885,354,829**	**16,254,806,228**
ينزل:		
فوائد معلقة	(998,857,300)	(863,578,166)
مخصص الخسائر ائتمانية متوقعة	(6,897,160,959)	(3,814,247,598)
	17,989,336,570	**11,576,980,464**

* سجلت السندات المحسومة بالصافي بمبلغ 51,017,711 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 (120,519,521 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة (مرحلة ثالثة) 7,530,283,193 ليرة سورية من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 (4,877,579,911 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019) أي ما نسبته 29.09% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة 2020 (30.01% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة (مرحلة ثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة 6,531,425,893 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 (4,014,001,745 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019) أي ما نسبته 26.24% من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة 2020 (26.08% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019).

لا يوجد تسهيلات ممنوحة للحكومة السورية أو القطاع العام أو بكفالتهما.

تتلخص حركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الرصيد في أول السنة		
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل المرحلة الاولى كما في 1 كانون الثاني	25,506,216	1,096,302,380
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل المرحلة الثانية كما في 1 كانون الثاني	12,753,108	-
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل المرحلة الثالثة غير منتجة كما في 1 كانون الثاني	3,775,988,274	3,064,004,729
إضافات خلال السنة		
مقابل ديون مرحلة اولى	38,002,459	20,228,611
مقابل ديون مرحلة ثانية	76,004,919	12,753,108
مقابل ديون مرحلة ثالثة	785,069,415	1,190,155,154
فروقات أسعار صرف	2,431,282,208	(2,909,550)
استردادات خلال السنة		
مقابل ديون مرحلة أولى	(30,941,612)	(1,091,024,775)
مقابل ديون مرحلة ثانية	(9,387,256)	-
مقابل ديون مرحلة ثالثة	(207,116,772)	(475,262,059)
الرصيد في نهاية السنة		
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل ديون مرحلة أولى كما في **31** كانون الأول	32,567,063	25,506,216
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل ديون مرحلة ثانية كما في **31** كانون الأول	79,370,771	12,753,108
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل مرحلة ثالثة غير منتجة كما في **31** كانون الأول	6,785,223,125	3,775,988,274
	6,897,160,959	**3,814,247,598**

بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها مبلغ 247,445,640 ليرة سورية خلال العام 2020.
تمثل الاستردادات خلال السنة قيمة المخصصات من المبالغ التي تم تسديدها من التسهيلات حيث بلغت قيمة التسهيلات المسددة 558,000,000 ليرة سورية خلال العام 2020.

تتلخص حركة حساب الفوائد المعلقة كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الرصيد في أول السنة	863,578,166	798,143,815
اضافات خلال السنة	185,911,257	174,526,182
استردادات خلال السنة	(50,632,123)	(109,091,831)
الرصيد في نهاية السنة	**998,857,300**	**863,578,166**

افصاح الحركة على التسهيلات تجميعي:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	7,887,598,755	3,674,311,288	4,662,896,185	16,224,806,228
الأرصدة الجديدة خلال السنة	8,845,496,497	2,482,257,983	-	11,327,754,479
الأرصدة المسددة خلال السنة	(1,525,925,527)	(2,947,871,776)	(1,204,027,612)	(5,677,824,915)
	15,207,169,725	**3,208,697,494**	**3,458,868,573**	**21,874,735,792**
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	4,010,619,037	4,010,619,037
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**15,207,169,725**	**3,208,697,494**	**7,469,487,610**	**25,885,354,829**

افصاح الحركة على خسائر الائتمانية تجميعي:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	25,506,216	12,753,108	3,775,988,274	3,814,247,598
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	38,002,459	76,004,919	785,069,415	899,076,793
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	**(30,941,612)**	**(9,387,256)**	**(207,116,772)**	**(247,445,640)**
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	2,431,282,208	2,431,282,208
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**32,567,063**	**79,370,771**	**6,785,223,125**	**6,897,160,959**

بنك الأردن – سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
إيضاحات حول البيانات المالية

التعرضات ضمن المراحل الثلاث للتسهيلات المباشرة وفقاً لنظام التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

أ– محفظة الأفراد (التجزئة)

البند	2020				2019
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
+BBB	155,500,651	-	-	155,500,650	15,054,074
CAA	-	4,300,039		4,300,039	10,972,620
CA-C	-	-	-	-	7,830,064
CCC	-	-	58,894,492	58,894,492	107,213,228
المجموع	**155,500,650**	**4,300,039**	**58,894,492**	**218,695,181**	**141,069,986**

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	15,054,074	7,830,064	107,213,228	130,097,366
الأرصدة الجديدة خلال السنة	152,981,154	-	-	152,981,154
الأرصدة المسددة خلال السنة	(12,534,578)	(3,530,025)	(254,822,992)	(270,887,595)
	155,500,650	4,300,039	(147,609,764)	12,19o,925
تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تغيرات ناتجة عن التعديلات	-	-	(206,504,256)	(206,504,256)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**155,500,650**	**4,300,039**	**58,894,492**	**218,695,181**

افصاح الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	170,727	5,205,372	88,077,341	93,453,439
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	53,893,036	-	-	53,893,036
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(48,797,874)	(1,554,440)	(14,154,900)	(64,507,214)
	5,265,889	**3,650,932**	**73,922,441**	**82,839,262**
تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	(40,833,125)	(40,833,125)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**5,265,889**	**3,650,932**	**114.755,566**	**123,672,387**

ب– محفظة القروض العقارية

البند	2020				2019
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
A	406,380,152	-	-	406,380,152	-
BAA	-	-	-	-	75,058,300
BA	-	162,489,804	-	162,489,804	-
CAA	-	24,049,034	-	24,049,034	-
CA-C	483,402,041	-	-	483,402,041	-
CCC	514,427,801	-	34,148,425	548,576,266	21,489,163
	-	-	125,235,551	125,235,551	157,200,801
المجموع	**1,404,209,994**	**186,538,838**	**159,383,976**	**1,750,132,808**	**253,748,264**

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
رصيد بداية السنة	120,731,754	14,583,435	211,918,509	347,233,698
الأرصدة الجديدة خلال السنة	1,785,534,594	266,357,331	-	2,051,891,925
الأرصدة المسددة خلال السنة	(502,056,354)	(94,401,928)	(52,534,533)	(648,992,815)
	1,404,209,994	**186,538,838**	**159,383,976**	**1,750,132,808**
تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**1,404,209,994**	**186,538,838**	**159,383,976**	**1,750,132,808**

افصاح الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	4,036,755	14,333,499	79,038,930	115,409,184
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	6,480,123	2,535,325	-	9,015,448
الأرصدة المسددة خلال السنة	(532,585)	(8,482,863)	(42,563,456)	(51,578,904)
	9,984,293	**8,385,961**	**54,475,474**	**72,845,728**
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود أرصدة معدومة				
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**9,984,293**	**8,385,961**	**54,475,474**	**72,845,728**

ت- التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والكبيرة

البند	2020				2019
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
AA	1,268,679,263	48,585,380	-	1,317,264,643	-
A	2,143,469,357	-	-	2,143,469,357	-
BB	336,617,305	16,080,285	-	352,697,590	-
B	-	21,726,956	-	21,726,956	1,710,378,632
BBB	-	207,058,357	687,882,435	894,940,792	36,240,502
CAA	-	-	3,219,193,928	3,219,193,928	204,759,911
CA-C	-	-	-	-	456,561,077
C	-	422,188,013	-	422,188,013	180,097,712
المجموع	**3,748,765,925**	**715,638,991**	**3,907,076,363**	**8,371,481,279**	**2,558,037,834**

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	1,635,373,993	204,759,911	636,658,789	2,476,792,693
الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,375,875,116	1,814,027,221	-	4,189,902,337
الأرصدة المسددة خلال السنة	(262,483,184)	(1,303,148,141)	-	(1,565,631,325)
	3,748,765,925	**715,638,991**	**636,658,789**	**5,101,063,705**
تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
تغير على الأرصدة المعدلة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	3,270,417,575	3,270,417,575
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**3,748,765,925**	**715,638,991**	**3,907,076,364**	**8,371,481,279**

افصاح الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	83,525	3,252	345,203,645	345,290,422
خسارة متوقعة على الأرصدة الجديدة	4,650,796	13,492,196	-	18,142,992
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(2,325,398)	(6,746,098)	(126,902,460)	(135,973,956)
	2,408,923	**6,749,350**	**218,301,185**	**227,459,458**
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	58,032,843	58,032,843
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**2,408,923**	**6,749,350**	**276,334,028**	**285,492,301**

التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى

البند	2020				2019
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
AA	1,125,837,542	108,057,815	-	1,233,895,357	-
A	512,580,102	337,830,990	-	850,411,092	-
BAA	679,912,291	171,675,973	-	851,588,264	6,117,706,607
BA	1,843,885,755	460,971,439		2,304,857,194	-
B	969,761,931	-	-	969,761,931	-
BB	1,731,796,110	1,056,620,490	-	2,788,416,600	-
BBB	360,667,305	167,062,920	-	527,730,225	-
CAA	-	-	-	-	3,447,137,878
C	1,099,100,021	-	3,344,132,778	4,443,232,799	2,908,574,171
D	1,575,152,098	-	-	1,575,152,098	798,531,488
المجموع	**9,898,693,155**	**2,302,219,627**	3,344,132,778	**15,545,045,560**	**13,271,950,144**

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	6,146,438,934	3,447,137,878	3,707,105,659	13,300,682,471
الأرصدة الجديدة خلال السنة	4,531,105,633	401,873,431	-	4,932,979,064
ارصده مسدده خلال السنه	(778,851,412)	(1,546,791,682)	(896,670,087)	(3,222,313,181)
	9,898,693,155	**2,302,219,627**	**2,810,435,572**	**15,011,348,354**
تحويلات بين المراحل الثلاث	-		-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
عدم وجود أرصدة معدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	5,33,697,206	533,697,206
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**9,898,693,155**	**2,302,219,627**	**3,344,132,778**	**15,545,045,560**

افصاح الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	1,651,972	36,216,210	3,222,226,372	3,260,094,554
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	36,496,267	38,701,817	2,092,115,712	2,167,313,796
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(23,240,280)	(14,333,449)	(1,307,100,266)	(1,344,674,045)
	14,907,959	60,584,528	4,007,241,818	4,082,734,305
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	2,332,416,240	2,332,416,240
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	14,907,959	**60,584,528**	**6,339,658,058**	**6,415,150,545**

8- موجودات ثابتة ملموسة

	2020							
	أراضي	مباني	معدات وأجهزة واثاث	أجهزة الحاسب	وسائل نقل	تحسينات على المباني	ديكور	المجموع
التكلفة التاريخية	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	97,274,620	926,462,874	461,521,765	178,572,247	23,289,237	138,512,793	172,811,306	1,998,444,842
إضافات	-	136,163,621	39,221,693	63,966,625	1,850,000	3,846,700	-	245,048,639
استبعادات	-	-	-	(40,000)	(200,000)	-	-	(240,000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	**97,274,620**	**1,062,626,495**	**500,743,458**	**242,498,872**	**24,939,237**	**142,359,493**	**172,811,306**	**2,243,253,481**
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	-	(181,674,652)	(297,068,792)	(104,390,924)	(16,807,353)	(117,858,549)	(172,778,421)	(890,578,691)
إضافات، أعباء السنة	-	(39,222,008)	(42,160,637)	(22,167,947)	(1,381,250)	(8,680,338)	(17,385)	(113,629,565)
استبعادات	-	-	-	32,500	160,000	-	-	192,500
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	**-**	**(220,896,660)**	**(339,229,429)**	**(126,526,371)**	**(18,028,603)**	**(126,538,887)**	**(172,795,806)**	**(1,004,015,756)**
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	-	1,469,867	24,094,415	-	-	-	-	25,564,282
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	**-**	**1,469,867**	**24,094,415**	**-**	**-**	**-**	**-**	**25,564,282**
مشاريع قيد التنفيذ								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	-	136,163,621	-	-	-	-	-	136,163,621
تحويل الى الموجودات		(136,163,621)						(136,163,621)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020		-	**-**	**-**	-	-	-	-
القيمة الدفترية الصافية كما في 31 كانون الأول 2020	**97,274,620**	**843,199,702**	**185,608,444**	**115,972,501**	**6,910,634**	**15,820,606**	**15,500**	**1,264,802,007**

	2019							
	أراضي	مباني	معدات وأجهزة واثاث	أجهزة الحاسب	وسائل نقل	تحسينات على المباني	ديكور	المجموع
التكلفة التاريخية	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني **2019**	97,274,620	926,462,874	407,690,602	131,229,979	22,949,237	144,502,613	172,046,906	1,902,156,830
إضافات	-	-	56,354,650	48,238,268	340,000	-	764,400	105,697,318
استبعادات	-	-	(2,523,487)	(896,000)		(5,989,820)	-	(9,409,307)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	**97,274,620**	**926,462,874**	**461,521,765**	**178,572,247**	**23,289,237**	**138,512,793**	**172,811,306**	**1,998,444,842**
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني **2019**	-	(163,145,395)	(258,075,800)	(90,379,445)	(15,490,353)	(115,636,608)	(172,007,203)	(814,734,803)
إضافات، أعباء السنة	-	(18,529,257)	(41,484,419)	(14,785,478)	(1,317,000)	(8,160,980)	(771,218)	(85,048,352)
استبعادات	-		2,491,427	773,999		5,939,038	-	9,204,464
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	**-**	**(181,674,652)**	**(297,068,792)**	**(104,390,924)**	**(16,807,353)**	**(117,858,549)**	**(172,778,421)**	**(890,578,692)**
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني **2019**	-	1,469,867	10,219,000	-	-	-	-	11,688,867
إضافات	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
تحويل الى موجودات	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019		1,469,867	10,219,000	-	-	-	-	11,688,867
مشاريع قيد التنفيذ								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019	-	136,163,621	-	-	-	-	-	136,163,621
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	**-**	**136,163,621**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**136,163,621**
القيمة الدفترية الصافية كما في 31 كانون الأول 2019	**97,274,620**	**882,421,710**	**174,671,973**	**74,181,323**	**6,481,884**	**20,654,244**	**32,885**	**1,255,718,638**

* تمثل دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة مبالغ تم دفعها مقدماً للموردين كجزء من قيمة أصول لم يقم المصرف باستلامها بعد.
بلغت الموجودات المستهلكة بالكامل والتي لا تزال بالخدمة مبلغ 292,562,874 ل.س لعام 2020 مقابل 493,501,619 ل.س لعام 2019.
نتيجة للظروف الإستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم إيقاف العمل مؤقتا في كل من فرعي حرستا في ريف دمشق والحمدانية في حلب وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على إيقافها مؤقتا لحين زوال الظروف الإستثنائية لتعود بعدها إلى الخدمة وقد تم تفريغها من كافة المحتويات الهامة سواء كانت على شكل نقد أو موجودات حيث تم نقل كافة الموجودات إلى فروع أمنة.

** يمثل بند تحسينات على المباني المبالغ التي تم دفعها لتحسين أوصاف العقارات المستأجرة.

9- موجودات غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول 2020		
	برامج حاسوب	الفروغ	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
التكلفة التاريخية			
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	57,693,820	2,688,163	60,381,983
إضافات	6,567,600	12,504,200	19,071,800
دفعات على الحساب لشراء موجودات غير ملموسة	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	**64,261,420**	**15,192,363**	**79,453,783**
الإطفاء المتراكم			
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	(24,195,563)	(2,563,160)	(26,758,723)
إطفاءات السنة	(4,139,214)	(1,671,752)	(5,810,966)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	**(28,334,777)**	**(4,234,912)**	**(32,569,689)**
القيمة الدفترية			
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	**35,926,643**	**10,957,451**	**46,884,094**

	كما في 31 كانون الأول 2019		
	برامج حاسوب	الفروغ	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
التكلفة التاريخية			
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019	42,586,360	2,688,163	45,274,523
إضافات	15,107,460	-	15,107,460
دفعات على الحساب لشراء موجودات غير ملموسة	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	**57,693,820**	**2,688,163**	**60,381,983**
الإطفاء المتراكم			
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019	(20,688,262)	(2,263,160)	(22,951,422)
إطفاءات السنة	(3,507,301)	(300,000)	(3,807,301)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	**(24,195,563)**	**(2,563,160)**	**(26,758,723)**
القيمة الدفترية			
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	**33,498,257**	**125,003**	**33,623,260**

بلغت الموجودات غير الملموسة المطفأة بالكامل ولا تزال في الخدمة مبلغ 19,226,796 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020.

10- حق إستخدام الأصول المستأجرة / إلتزامات الايجارات:

	عقار مستأجر
31 كانون الأول 2020	(ليرة سورية)
الكلفة	
الرصيد كما في بداية السنة	84,285,712
الإضافات	-
الإستبعادات	-
الرصيد كما في نهاية السنة	**84,285,712**
الإستهلاك المتراكم	
الرصيد كما في بداية السنة	28,708,613
الإستهلاك للسنة	26,097,457
الرصيد كما في نهاية السنة	54,806,070
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2020	**29,479,642**

	عقار مستأجر
31 كانون الأول 2019	(ليرة سورية)
الكلفة	
الرصيد كما في بداية السنة	-
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)	13,100,509
الرصيد كما في بداية السنة المعدل	13,100,509
الإضافات	71,185,203
الإستبعادات	-
الرصيد كما في نهاية السنة	84,285,712
الإستهلاك المتراكم	
الرصيد كما في بداية السنة	-
الإستهلاك للسنة	28,708,613
الرصيد كما في نهاية السنة	**28,708,613**
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2019	55,577,009

– التزامات الإيجار – مقابل حق استخدام الأصول المستأجرة:

	2020	2109
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
تحليل الاستحقاق – التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة		
اقل من سنة واحدة	6,836,500	-
سنة إلى خمس سنوات	-	6,836,500
أكثر من خمس سنوات	-	-
مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة	**6,836,500**	**6,836,500**
الإيجار المخصومة المدرجة في بيان المركز المالي في 31 كانون الأول		
قصيرة الأجل	6,836,500	-
طويلة الأجل	-	6,836,500

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
المبالغ المعترف بها ضمن بنود بيان الدخل:		
فوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار	(253,729)	(438,577)

11- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الضريبي

يتكون ملخص تسوية الربح الضريبي مع الربح المحاسبي مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
ربح السنة قبل الضريبة	19,543,426,141	516,751,113
يضاف:		
صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (ديون مرحلة اولى وثانية)	73,678,510	-
مخصصات متنوعة	443,484,350	9,930,564
مصروف اطفاء الفروغ	1,671,752	300,000
مصروف اهتلاك مباني	39,222,008	18,529,257
ينزل:		
أرباح /خسائر غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	(20,674,200,111)	-
ضريبة ريع رؤوس الأموال على الخارج	(11,560,408)	-
(الخسائر) الربح الضريبي	**(584,277,758)**	**545,510,934**
	25%	25%
ضريبة السنة	-	**136,377,733**
مصروف ضريبي	-	**136,377,733**

ان مبلغ الأرباح المعترف بها قابل للتعديل وذلك لعدم صدور أية تعليمات من الهيئة العامة للضرائب والرسوم بامكانية اعتبار المؤونات المحتجزة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق معيار المحاسبة الدولي رقم /9/ ورقم /30/ مقبولة ضريبياً

12- موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض – بنوك	59,546,519	7,134,710
فوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض – تسهيلات ائتمانية	112,301,897	58,824,179
مصاريف التامين المدفوعة مقدماً	42,512,575	28,431,057
مصاريف مدفوعة مقدماً	43,524,798	18,628,536
مخزون (طوابع وقرطاسية)	14,639,199	10,942,315
كفالات مدفوعة لقاء إقامات العمل	1,200,000	1,200,000
مصاريف ايجارات مدفوعة مقدماً	48,045,153	5,676,704
حسابات مدينة أخرى*	242,511,423	27,979,067
مساهمة في مؤسسة ضمان مخاطر القروض ***	85,336,040	85,336,040
مصاريف رسوم قضايا**	109,863,099	96,319,997
	759,480,703	**340,472,605**

* يتضمن بند حسابات مدينة أخرى مبلغ 23,220,000 ليرة سورية مغطاة بمخصص بالكامل مدرجة بنفس الحساب، فيما يتعلق بواقعة سحب مبلغ 300,000 دولار أمريكي بما يعادل 23,220,000 ليرة سورية باستخدام سعر الصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2012 من الحساب الجاري للمصرف لدى مصرف سورية المركزي بموجب كتاب مزور بتاريخ 3 أيلول 2012.
تم إستملاك عقار لأحد العملاء المتعثرين بمبلغ 11,772,640 ليرة سورية في عام 2020، ووفقا للفقرة 4/أ من المادة 100 من القانون رقم (23) لعام 2002 يتوجب على المصرف أن يتخلى عن هذه الأصول في غضون سنتين من تاريخ تملكها.
** يمثل هذا البند مصاريف دعاوي قضائية تم رفعها على العملاء المتعثرين عن الدفع وذلك من أجل تحصيل حقوق المصرف، هذه المصاريف من الممكن استردادها في حال ربح الدعاوي القضائية، تم تشكيل مخصص لهذا الغرض ضمن مخصصات أخرى كما في الإيضاح رقم (17).
*** إن المبلغ المدفوع يشكل 40% من حصة بنك الأردن –سورية من قيمة المساهمة الاجمالية البالغة 213,340,100 ليرة سورية.

13- وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة /19/ للفقرة /1/ من القانون رقم /28/ لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف.
بلغ رصيد الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي كالتالي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2020	2019
ليرة سورية	153,000,000	153,000,000
دولار أمريكي	3,882,294,016	1,347,675,311
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(12,923,253)	-
	4,022,370,763	**1,500,675,311**

14-ودائع مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

	مصارف محلية	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	1,767,637,349	927,717,581
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال 3 أشهر أو أقل)	5,250,000,000	1,500,000,000
	7,017,637,349	**2,427,717,581**

	مصارف خارجية	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	**9,171**	**9,097**
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال 3 أشهر أو أقل)	**1,020,690,900**	**491,418,000**
	1,020,700,071	**491,427,097**

	المجموع	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	1,767,646,520	927,726,678
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال 3 أشهر أو أقل)	6,270,690,900	1,991,418,000
	8,038,337,420	**2,919,144,678**

15- ودائع العملاء

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
حسابات جارية	27,958,214,861	7,970,976,687
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار*	12,368,699,004	10,035,144,515
ودائع التوفير	2,995,666,555	2,976,712,237
	43,322,580,420	**20,982,833,439**

– بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 19,378,347,219 ليرة سورية أي ما نسبته 44.73% من إجمالي الودائع كما في31 كانون الأول 2020 (مقابل 8,127,235,910 ليرة سورية أي ما نسبته 38.73% من إجمالي الودائع كما في31 كانون الأول 2019).

– بلغت ودائع القطاع العام السوري 6,119,629,848 ليرة سورية أي ما نسبته 14.13% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2020 (مقابل 2,547,171,124 ليرة سورية أي ما نسبته 12.14% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2019).

– تتضمن الودائع لأجل، ودائع مجمدة من مؤسسات مالية بقيمة 115,306,416 ليرة سورية، حيث أنه بموجب القرار رقم 24 بتاريخ 24 نيسان 2006 يتوجب على مؤسسات الصرافة أن تحتفظ باحتياطي نقدي قدره 25% من رأسمالها لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

– لا يوجد ودائع مجمدة مقيدة السحب.

16- تأمينات نقدية

تتوزع هذه التأمينات بحسب نوع التسهيلات كما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة:		
قروض	305,056,097	13,004,697
	305,056,097	**13,004,697**
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة:		
اعتمادات	-	34,204,100
كفالات	3,537,609,223	1,366,740,259
بوالص برسم التحصيل	266,691,276	-
	3,804,300,499	**1,400,944,359**
تأمينات أخرى:		
تأمينات مقابل إصدار بطاقات ائتمان	95,609,232	35,587,192
تأمينات لقاء تعهدات التصدير	-	67,641,401
تأمينات مختلفة*	116,802,575	74,438,886
	4,321,768,403	**1,591,616,535**

* يمثل هذا المبلغ تأمينات محجوزة مقابل تسهيلات تم إغلاقها وما زالت محجوزة.

17- مخصصات متنوعة

إن حركة المخصصات المتنوعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 كانت كما يلي:

	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للايرادات	رصيد نهاية السنة
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*	42,629,179	1,898,543	-	-	**44,527,722**
مخصصات أخرى	4,283,250	425,201,918	(72,999,832)	-	**356,485,336**
مصاريف رسوم قضايا	96,319,996	13,543,103	-	-	**109,863,099**
مؤونة تقلب أسعار القطع	511,484	2,840,786	-	-	**3,352,270**
	143,743,909	**443,484,351**	**(72,999,832)**	**-**	**514,228,427**
خسائر ائتمانية متوقعة مقابل تسهيلات غير مباشرة	908,497	178,041	-	-	**1,086,538**
	908,497	**178,041**	**-**	**-**	**1,086,538**
	144,652,406	**443,662,391**	**(72,999,832)**	**-**	**515,314,965**

إن حركة المخصصات المتنوعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 كانت كما يلي:

	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للايرادات	رصيد نهاية السنة
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*	42,629,179	-	-	-	**42,629,179**
مخصصات أخرى	4,283,250	-	-	-	**4,283,250**
مصاريف رسوم قضايا	86,551,756	9,768,241	-	-	**96,319,996**
مؤونة تقلب أسعار القطع	349,162	162,323	-	-	**511,484**
	133,813,347	**9,930,564**	**-**	**-**	**143,743,909**
خسائر ائتمانية متوقعة مقابل تسهيلات غير مباشرة	3,861,368	137,772	(3,090,643)	-	**908,497**
	3,861,367	**137,772**	**(3,090,643)**	**-**	**908,497**
	137,674,714	**10,068,336**	**(3,090,643)**	**-**	**144,652,406**

- خلال العام 2015 تم تشكيل مؤونات لقاء كفالة مصرفية بمقدار 115,900 يورو ما يعادل 31,534,072 ليرة سورية حيث تم تمديد الكفالة المذكورة من قبل البنك لغاية 29 أيلول 2019 بدون الحصول على تمديد الكفالة المقابلة من البنك المراسل بسبب العقوبات.
- خلال العام 2016، تمت زيادة المؤونة المشكّلة للكفالة المصرفية بالليرة السورية بمبلغ 11,095,107 نتيجةً لزيادة سعر الصرف لتصبح إجمالي المؤونة 42,629,179 ليرة سورية فقط لا غير.
- تم تكوين مخصص لمصاريف رسوم وقضايا بقيمة 109,863,099 ليرة سورية كما 31 كانون الأول 2020 (إيضاح 12).
- تم احتساب مؤونة تقلب أسعار القطع بناء على المادة السابعة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب 1 الصادر بتاريخ 4 شباط 2008 حيث يتوجب على المصارف العاملة في سوريا أن تحتجز مؤونة لتقلبات أسعار الصرف على أساس 5% من وسطي مراكز القطع التشغيلية خلال الشهر.

– تتلخص الحركة على التسهيلات غير المباشرة وعلى مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة غير المباشرة كما يلي:

التسهيلات غير المباشرة:

البند	2020				2019
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
AAA	-	-	-	-	-
AA	-	-	-	-	85,622,035
A	3,935,849,229	-	-	3,935,849,229	-
+A	300,337,674	-	-	300,337,674	5,001,017,612
BA	-	-	-	-	-
BB	-	1,592,500	-	1,592,500	-
+BB	-	60,864,030	-	60,864,030	-
CA-C	-	-	-	-	-
C	-	-	-	-	1,127,800
D	-	-	1,127,800	1,127,800	-
المجموع	**4,236,186,903**	**62,456,530**	**1,127,800**	**4,299,771,233**	**5,087,767,447**

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	85,622,035	5,001,017,612	1,127,800	5,087,767,447
الأرصدة الجديدة خلال السنة	4,418,530,444	-	-	4,418,530,444
الأرصدة المسددة خلال السنة	(267,965,576)	(4,938,561,082)	-	(5,206,526,658)
	4,236,186,903	**62,456,530**	**1,127,800**	**4,299,771,233**
لا يوجد تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
لا يوجد تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**4,236,186,903**	**62,456,530**	**1,127,800**	**4,299,771,233**

افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	832,350	47,647	28,500	908,497
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	908,555	-	-	908,555
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(730,464)	(50)	-	(730,514)
	1,010,441	**47,597**	**28,500**	**1,086,538**
لا يوجد تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**1,010,441**	**47,597**	**28,500**	**1,086,538**

18- مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فوائد محققة غير مستحقة	185,660,640	96,742,817
مصروفات مستحقة غير مدفوعة	57,434,273	40,105,261
شيكات مصدقة	776,996,581	301,850,903
مقاصة صراف آلي	-	3,907,100
رسوم وضرائب حكومية مستحقة	11,542,823	13,988,581
ضرائب مقتطعة على رواتب وأجور الموظفين	61,640,514	31,411,628
ذمم موقوفة (موردين)	143,138,649	9,210,185
اشتراكات تأمينات اجتماعية	3,461,234	3,333,467
طوابع	28,701,557	4,059,310
حسابات دائنة أخرى	57,095	-
غرفة التقاص	-	19,525,000
التزام مقابل عمليات مقايضة العملات *	-	1,189,839
	1,268,633,366	**525,324,091**

* قام المصرف بتوقيع اتفاقيات تسهيل مقايضة عملات مع مصرف سورية المركزي وذلك في شهر كانون الاول للعام 2019، وذلك بغرض مقايضة عملات أجنبية (يورو) للمصرف المركزي مقابل الليرة السورية بسعر الصرف بتاريخه، مع التعهد بإعادة شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعقد المقايضة في شهر حزيران من العام 2020 وبسعر الصرف المتفق عليه عند المقايضة وبعد تعديله بنقاط المقايضة.

19- رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصرح به 10,000,000,000 ليرة سورية والمكتتب به والمدفوع 3,000,000,000 ليرة سورية مقسم إلى 30,000,000 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية للسهم.

جميع أسهم المصرف الإسمية تقسم إلى فئتين:
الفئة أ: وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا من قبل أشخاص سوريين طبيعيين أو اعتباريين وتسدد قيمتها بالليرات السورية، باستثناء السوريين المقيمين في الخارج اللذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتابهم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.

الفئة ب: وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.
يمتلك بنك الأردن ما نسبته 49% من رأس مال المصرف من خلال تملكه لأسهم من الفئة ب.

يتوزع رأس المال فيما بين المبالغ المدفوعة بالليرة السورية والمبالغ المدفوعة بالدولار الأمريكي على الشكل التالي:
تأسس البنك برأسمال مقداره 1,500,000,000 ليرة سورية موزع على3,000,000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3,000,000,000 ليرة سورية، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30,000,000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3,000,000,000 ليرة سورية.
بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 للعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 10 مليارات ليرة سورية فيما يخص المصارف التقليدية، وقد منح المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم (17) لعام 2011.

في عام 2013 صدر المرسوم التشريعي رقم /63/ والذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأسمالها حتى نهاية العام 2014، بالإضافة إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء (13/م.و) تاريخ 22 نيسان 2015 والقاضي بتمديد هذه المهلة حتى نهاية العام 2015.

سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويد البنك بالتوجيهات اللازمة بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية كونه يعتبر من اختصاصها حسب الأصول.

الإصدار الأول	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	القيمة التاريخية المعادلة
	سهم	دولار أمريكي	(ليرة سورية)
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7,650,000	-	765,000,000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7,350,000	14,773,870	735,000,000
	15,000,000	**14,773,870**	**1,500,000,000**

الإصدار الثاني	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	القيمة التاريخية المعادلة
	سهم	دولار أمريكي	(ليرة سورية)
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7,650,000	-	765,000,000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7,350,000	10,438,569	474,907,071
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي		1,650,000	75,322,500
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي		2,777,000	126,770,050
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي		630,270	28,771,825
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي		640,275	29,228,554
	15,000,000	**16,136,114**	**1,500,000,000**

الإجمالي	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	القيمة التاريخية المعادلة
	سهم	دولار أمريكي	(ليرة سورية)
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	15,300,000	-	1,530,000,000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	14,700,000	25,212,439	1,209,907,071
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي		1,650,000	75,322,500
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي		2,777,000	126,770,050
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي		630,270	28,771,825
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي		640,275	29,228,554
	30,000,000	**30,909,984**	**3,000,000,000**

تم تشكيل مركز قطع بنيوي بما يعادل رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي وفق قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 وتعديلاته.
قام المصرف خلال العام 2012 ببيع مبلغ 4,427,000 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 26,482,984 دولار أمريكي ونتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بمقدار 106,442,530 ليرة سورية منها 61,862,640 ليرة سورية تخص عام 2012 و44,579,890 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المتراكمة المحققة بعد تنزيل الضريبة بمبلغ 11,144,973 ليرة سورية.

قام المصرف خلال عام 2013 ببيع مبلغ 1,270,545 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب به بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 25,212,439 دولار أمريكي ونتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بما مجمله 42,832,074 ليرة سورية منها 2,492,270 ليرة سورية تخص عام 2013 و40,339,804 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المدورة المحققة بعد تنزيل الضريبة بقيمة 10,084,951 ليرة سورية.

20- حركة على الاحتياطي القانوني والخاص

بناءً على المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة

بعد استبعاد أثر الأرباح غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني ويحق للبنك التوقف عن هذا التحويل بعد وصول الاحتياطي القانوني إلى 25% من رأس المال.
حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002، الاحتياطي الخاص بمعدل 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس المال، هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي الخاص
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	116,636,942	116,636,942
محول إلى الاحتياطي	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	**116,636,942**	**116,636,942**

	كما في 31 كانون الأول	
	2020	**2019**
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الربح/الخسارة قبل الضريبة	19,543,426,141	516,751,113
ينزل		
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي	(20,674,200,111)	-
	(1,130,773,970)	**516,751,113**
الاحتياطي القانوني/ الخاص (10%)	-	51,675,111

21-حركة على الأرباح المدورة غير المحققة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 والتعميم رقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم فصل فروقات القطع الغير محققة والغير قابلة للتوزيع والغير خاضعة للضريبة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي من حساب الأرباح المدورة.
نتجت فروقات مركز القطع البنيوي المتراكمة في عامي 2019 و2020 كما يلي:

2020	**قيمة المركز بالليرات المبلغ بالدولار الأمريكي**	**قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء**	**قيمة القطع المباع السورية كما في 31 كانون الاول 2020**	**بالليرة السورية بسعر الكلفة**	**أرباح مدورة غير محققة/ فروقات مركز القطع البنيوي**
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
مركز القطع البنيوي (الإصدار الأول)	14,773,870	735,000,000	18,555,980,720	-	17,820,980,720
مركز القطع البنيوي (الإصدار الثاني)	16,136,114	735,000,000	20,266,959,385	-	19,531,959,385
بيع قطع بنيوي 2012	(4,427,000)	-	(5,560,312,000)	202,092,551	(5,358,219,449)
بيع قطع بنيوي 2013	(1,270,545)	-	(1,595,804,520)	58,000,380	(1,537,804,140)
	25,212,439	**1,470,000,000**	**31,666,823,585**	**260,092,931**	**30,456,916,516**

2019	**قيمة المركز بالليرات المبلغ بالدولار الأمريكي**	**قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء**	**قيمة القطع المباع السورية كما في 31 كانون الاول 2019**	**بالليرة السورية بسعر الكلفة**	**أرباح مدورة غير محققة/ فروقات مركز القطع البنيوي**
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
مركز القطع البنيوي (الإصدار الأول)	14,773,870	735,000,000	6,441,407,320	-	5,706,407,320
مركز القطع البنيوي (الإصدار الثاني)	16,136,114	735,000,000	7,035,345,774	-	6,300,345,774
بيع قطع بنيوي 2012	(4,427,000)	-	(1,930,172,000)	202,092,551	(1,728,079,449)
بيع قطع بنيوي 2013	(1,270,545)	-	(553,957,620)	58,000,380	(495,957,240)
	25,212,439	**1,470,000,000**	**10,992,623,474**	**260,092,931**	**9,782,716,405**

وعليه فإن الخسائر المتراكمة بلغت (7,091,483,664) ليرة سورية بتاريخ البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2020 و(5,960,709,695) 31 كانون الأول 2019.
لم يقم المصرف بعمليات بيع من مركز القطع البنيوي المقابل لرأس المال المكتتب به خلال السنوات من 2014 لغاية 2020.

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية المدة	(5,960,709,694)	(6,021,631,854)
محول الى الاحتياطيات	-	(103,350,223)
ربح السنة	19,543,426,141	164,272,383
أرباح غير متحققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	(20,674,200,111)	-
رصيد نهاية المدة	**(7,091,483,664)**	**(5,960,709,694)**

22- الفوائد الدائنة يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
حسابات جارية مدينة –شركات كبرى	3,563,308	11,355,073
حسابات جارية مدينة –شركات متوسطة	2,375,539	7,570,049
قروض –شركات كبرى	1,008,179,355	885,609,510
قروض –شركات متوسطة	672,119,571	590,406,340
قروض وسلف–افراد	15,941,963	17,506,455
سندات محسومة	114,527,144	59,839,068
عقاري	59,146,221	13,712,713
أرصدة وودائع لدى المصارف	208,754,705	164,903,821
المجموع	**2,084,607,806**	**1,750,903,029**

23- الفوائد المدينة يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
الفوائد المدينة ناتجة عن:	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
ودائع الزبائن:		
حسابات جارية	-	-
ودائع لأجل	684,515,539	640,284,779
ودائع توفير	138,128,512	157,456,575
ودائع مجمدة	(79,518)	10,092,738
تأمينات نقدية	1,429,782	321,282
ودائع المصارف	134,002,960	42,600,515
فوائد ناتجة عن اتفاقيات مقايضة العملات الأجنبية مع مصرف سورية المركزي	13,326,198	1,189,839
	971,323,473	**851,945,728**

24- رسوم والعمولات الدائنة يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
عمولات تسهيلات مباشرة	177,992,843	60,609,695
عمولات تسهيلات غير مباشرة	94,891,845	46,583,795
عمولات ورسوم على الخدمات المصرفية	53,930,870	48,737,561
	326,815,558	**155,931,050**

25- رسوم والعمولات المدينة=يتضمن هذا البند ما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
عمولات لمصرف سورية المركزي	7,328,535	5,213,035
عمولات مدفوعة لمصارف خارجية	428,959	158,947
عمولات مدفوعة أخرى	8,095	6,366
	7,765,589	**5,378,348**

26- إيرادات تشغيلية أخرى يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
إيرادات طوابع بريدية والسويفت ورسوم الاتصالات	616,943	916,423
إيرادات البطاقات الالكترونية والصراف الآلي	1,308,000	2,672,380
إيرادات – مصاريف قانونية*	10,972,621	6,142,668
ايرادات خدمات الحسابات	36,363,201	22,021,011
إيرادات أخرى**	9,869,382	3,638,530
	59,130,147	**35,391,012**

* يمثل هذا البند المبالغ المحصلة من العملاء نتيجة الدعاوي والتسويات المتعلقة بها.
** يتضمن هذا البند أية إيرادات غير مصنفة في حسابات منفصلة من قبل المصرف.

27- نفقات الموظفين يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رواتب وأجور	756,737,823	458,663,185
حصة المصرف من التأمينات الاجتماعية	29,119,601	21,058,011
مصاريف التأمين الطبي للموظفين	17,018,989	15,263,192
تدريب	3,947,270	4,048,537
مصاريف طبية	352,240	428,105
بدل مهمات	6,491,428	5,459,256
حوافز موظفين	-	-
مصاريف سفر	25,087,482	17,532,930
أخرى	8,518	-
	838,763,351	**522,453,215**

28- أعباء (المسترد) مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
تسهيلات ائتمانية مباشرة (إيضاح رقم 7)	651,631,153	(343,149,961)
مقابل أرصدة لدى بنوك مركزية (إيضاح 4)	(96,636,633)	125,343,712
مقابل أرصدة لدى مصارف (إيضاح 5)	61,393,361	8,745,648
مقابل إيداعات لدى مصارف (إيضاح 6)	1,000,000	-
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة غير مباشرة (إيضاح رقم 17)	178,041	137,772
	617,565,922	**(208,922,829)**

29- مصاريف تشغيلية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
دعاية وإعلان	44,225,938	6,607,011
مصاريف إيجار	29,523,473	20,687,286
قرطاسية ومصاريف مكتبية	42,300,202	24,462,606
أتعاب مهنية وإدارية عامة	36,421,479	59,213,051
مصاريف هاتف وبرق وبريد	34,316,894	15,317,304
مصاريف تأمين	46,352,090	37,938,745
مصاريف اشتراكات	64,410,276	43,051,823
مصاريف ماء وكهرباء	37,652,106	38,294,698
مصاريف محروقات	49,426,540	53,313,067
رسوم قانونية	22,790,056	17,229,881
مصاريف صيانة	101,272,627	82,269,161
مصاريف أخرى	106,722,916	56,578,437
مصاريف سفر	500,000	70,373
استهلاك ايجارات	26,382,462	29,147,190
	642,297,059	**484,180,631**

30- ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
ربح / خسارة السنة	19,543,426,141	164,272,383
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	30,000,000	30,000,000
حصة السهم الأساسية والمخففة من الخسارة	**651.45**	**5.48**

31- النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي (باستثناء احتياطي نقدي الزامي)*	34,042,026,558	9,265,702,223
أرصدة لدى مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	21,780,576,859	7,731,873,601
ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	(8,038,337,420)	(2,919,144,678)
	47,784,265,997	**14,078,431,146**

* لايستخدم الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية، لذلك لايعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

32- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

قام المصرف بالدخول في معاملات مع المصرف الأم ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية المسموحة للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. تتوزع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما يلي:

أ- بنود بيان الوضع المالي

	كما في 31 كانون الأول 2020			كما في 31 كانون الأول 2019
	أعضاء مجلس الإدارة			
بنود داخل الميزانية	**المصرف الأم**	**وكبار الموظفين**	**المجموع**	
الأرصدة المدينة	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
أرصدة لدى مصارف:				
حسابات جارية وتحت الطلب	1,185,521,563	-	1,185,521,563	445,356,152
ودائع لأجل	14,147,458,400	-	14,147,458,400	4,965,743,520
فوائد برسم القبض	21,197,203	-	21,197,203	6,379,096
	15,354,177,166	**-**	**15,354,177,166**	**5,417,478,768**
الأرصدة الدائنة				
ودائع مصارف	1,020,700,071	-	1,020,700,071	491,427,097
ودائع الزبائن:				
فوائد برسم الدفع	1,019,940	-	1,019,940	487,918
ودائع لأجل	-	3,052,348,636	3,052,348,636	49,314,981
حسابات جارية وتحت الطلب	-	116,537,592	116,537,592	403,868
	1,021,720,011	**3,168,886,227**	**4,190,606,238**	**541,633,864**

ب- بنود بيان الدخل

	كما في 31 كانون الأول 2020			كما في 31كانون2019
	أعضاء مجلس الإدارة			
	المصرف الأم	**وكبار الموظفين**	**المجموع**	
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
إيرادات فوائد وعمولات	154,138,779	-	154,138,779	106,203,618
أعباء فوائد وعمولات	(12,363,918)	-	(12,363,918)	(7,653,286)
	141,774,861	**-**	**141,774,861**	**98,550,332**

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	2019
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رواتب ومكافآت	**64,438,400**	**30,448,917**

يبين الجدول أدناه، أعلى وأدنى نسبة فائدة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020				للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020			
	%	العملة	%	العملة	%	العملة	%	العملة
ودائع الأطراف ذات العلاقة	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية
ودائع المصرف الأم لدينا	1.2	درهم اماراتي	1.2	درهم اماراتي	1.6	درهم اماراتي	1	درهم إماراتي
ودائعنا لدى المصرف الأم	1.09	دولار أمريكي	0.6	دولار أمريكي	2.15	دولار أمريكي	0.3	دولار أمريكي

- تم اعادة الوديعة بالدينار الأردني لدى المصرف الأم بتاريخ 31 كانون الأول 2017.
- لا يوجد شركات حديثة تابعة.

33- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

الجدول التالي يبين الفروقات الجوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

	31 كانون الأول 2020			31 كانون الأول 2019		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة النتيجة المعترف بها	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة النتيجة المعترف بها
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الموجودات المالية						
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	36,240,994,501	36,240,994,501	-	10,743,044,488	10,743,044,488	-
أرصدة لدى المصارف	21,706,906,277	21,706,906,277	-	7,719,596,380	7,719,596,380	-
إيداعات لدى المصارف	1,999,000,000	1,999,000,000	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	17,989,336,570	17,490,889,630	(498,446,940)	11,576,980,464	11,078,533,524	(498,446,940)
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	4,035,294,016	4,035,294,016	-	1,500,675,311	1,500,675,311	-
موجودات أخرى	171,848,416	171,848,416	-	65,958,889	65,958,889	-
المطلوبات المالية						
ودائع مصارف	8,038,337,420	8,038,337,420	-	2,919,144,678	2,919,144,678	-
ودائع العملاء	43,322,580,420	43,322,580,420	-	20,982,833,439	20,982,833,439	-
تأمينات نقدية	4,321,768,403	4,321,768,403	-	1,591,616,535	1,591,616,535	-

النسبة للبنود ذات استحقاق أكثر من سنة، تم احتساب القيمة العادلة على أنها تساوي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس وسطي معدل خصم بلغ 11% للودائع بالليرة السورية و13.82% للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2020 (مقابل 11% للودائع بالليرة السورية و 13.82% للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2019) أما البنود ذات استحقاق أقل من سنة، تم اعتبار القيمة العادلة مساوية للقيمة الدفترية.

34- إدارة المخاطر

إن أنشطة بنك الأردن –سورية تحتوي على عدد من المخاطر ولهذا فإن إدارة المخاطر تعتبر وبشكل فعال الأساس في المحافظة على متانة المصرف وربحيته.

إن عملية إدارة المخاطر تشمل التعرف، قياس، إدارة والرقابة المستمرة على المخاطر المالية وغير المالية التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء المصرف وسمعته، إضافة إلى ضمان توزيع فعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية تنسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.

تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته.

كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

1 – الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر

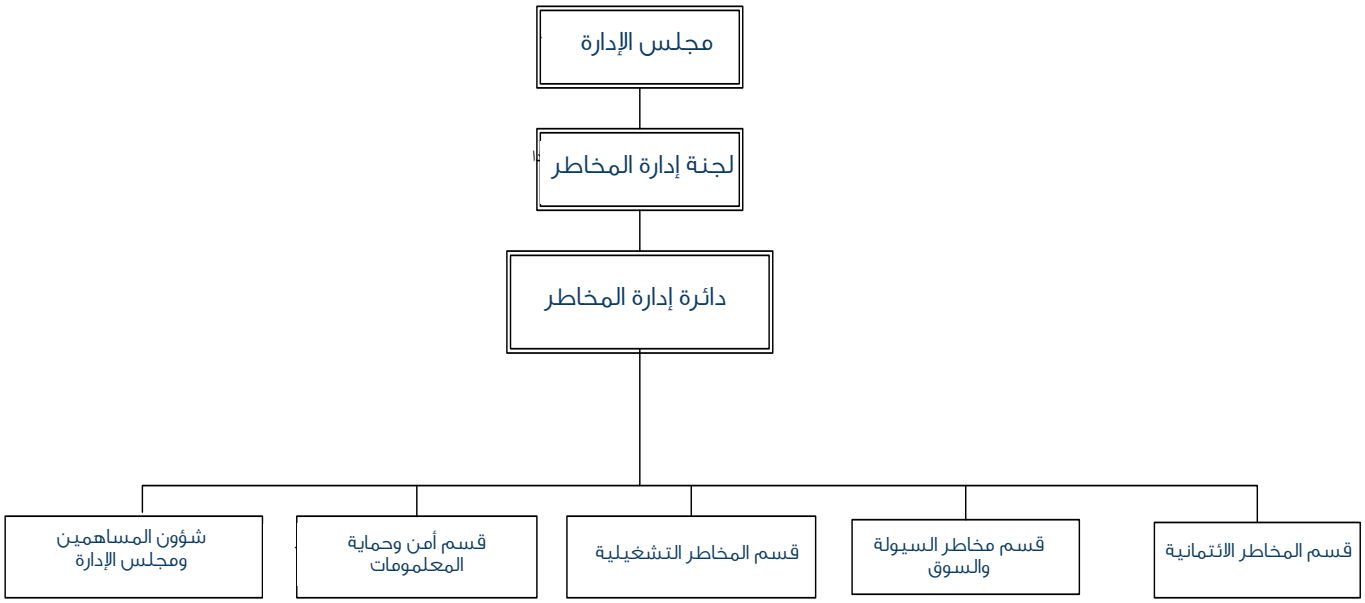

مجلس الإدارة

هو الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في المصرف إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر

وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من ثلاثة أعضاء وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة المخاطر التي تواجه عمل المصرف.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
- مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل المصرف بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصرف.
- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للمصرف حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لإعتمادها.
- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل المصرف وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
- مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
- مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
- مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
- ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
- تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكيفية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

دائرة إدارة المخاطر

وهي الجهة المسؤولة عن حسن تنفيذ ومراقبة المخاطر والتأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة ويتفرع منها الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل البيانات المالية مثل القروض والبنود خارج البيانات المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للمصرف.

وفي هذا السياق يقوم المصرف بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

- الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.
- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.
- تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية ...الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركيزات.
- نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:

يعتمد بنك الأردن – سورية نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:
  - يتبع بنك الأردن – سورية أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
  - تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
  - التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
  - استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
  - دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
  - التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.
  - لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.
- دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.
- دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.
- لجنة إدارة المخاطر التنفيذية لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.
- تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوف المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
- التقارير الرقابية:

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوف الرقابية:

  - المراقبة اليومية:
  - التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة...، وغيرها.
  - مراقبة توزيع المحفظة الائتمانية.
  - تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات .....، وغيرها.
  - مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، نوع الضمان.

ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر/ التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، إما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في المصرف منذ عام 2010 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى المصرف إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

- إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE WEB).
- إنشاء Risk Profile لفروع المصرف يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل فرع من فروع المصرف.
- التقييم المستمر للـ Risk Profile: وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولا بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
- قيام إدارة التدقيق الداخلي بتطبيق التدقيق المرتكز على المخاطر بالإضافة إلى التقييم الذاتي لمختلف وحدات المصرف وتصنيفها ضمن معايير التصنيف المعتمدة وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولا بأول.
- جاري العمل على بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير عن ملف مخاطر الفروع إلى مجلس الإدارة.

تزويد لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة والتنفيذية بتقرير عن ملف مخاطر الفروع يعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف فروع المصرف.

خطط الطوارىء

يعتمد البنك على مواجهة أي حالات طارئة قد تواجهه في تلبية سيولته على تأمين خطط طوارئ بديلة وعلى وضع الإجراءات المناسبة لوضعها موضع التنفيذ عند الضرورة لكي يتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها، تتطلب هذه الخطط والإجراءات وجود تنسيق تام بين كافة الوحدات والأقسام في البنك كما تتطلب وجود تدفقات مستمرة من المعلومات المستجدة إلى الإدارة العامة للبنك لمساعدتها على اتخاذ القرارات السريعة لمواجهة أزمات السيولة، ومن بين هذه الخطط على سبيل المثال لا الحصر:

– السيولة المساندة وذلك باللجوء إلى استعمال خطوط الائتمان الممنوحة للبنك من البنوك المراسلة أو مؤسسات تمويلية مختلفة.
– تسييل الموجودات بواسطة بيعها إلى جهات أخرى وهذا الأمر يتوقف على قدرة البنك على تسويق هذه الموجودات وعلى القيمة السوقية لها وعلى توفر الجهات التي لها رغبة في شراء هذه الموجودات

مصادر تمويل خطة الطوارىء

يتم تقسيم مصادر التمويل المحتلة والمبالغ المقدرة التي يمكن تحصيلها من هذه المصادر والوقت اللازم لتوفير الأموال المطلوبة لما يلي:

1- مصادر التمويل الداخلية:

وهي مصادر توفير الأموال من عمليات تسيل الموجودات التي يمتلكها البنك من خلال بيعها او تحصيل الذمم مثل:

– عمليات تسيل الأرصدة الفائضة لدى البنك المركزي.
– عمليات تسيل الأرصدة الفائضة لدى البنوك المحلية /الخارجية.
– عمليات بيع الأوراق المالية)الأسهم(في السوق المحلية أو الأسواق العالمية.
– عمليات اعادة الخصم مع البنك المركزي لسندات واذونات الخزينة (Repo).

2- مصادر التمويل الخارجية:

وهي مصادر توفير الاموال التي يمكن تحصيلها من خلال السوق النقدي المحلي او الأسواق العالمية وذلك بواسطة:

– عمليات استقطاب الودائع (لأجل/طلب).
– عمليات اصدار شهادات الإيداع بالعملة المحلية او الدولار الأمريكي.
– عمليات الاقتراض من البنوك المحلية/الخارجية (Money Market).

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

– مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk)
– مخاطر سيولة السوق Market Liquidity Risk))؛

يتم احتساب مخاطر السوق حسب الأساليب التالية:

مخاطر أسعار الصرف:
مراقبة مراكز القطع الأجنبي حسب قرار مصرف سورية المركزي 362.
مخاطر اسعار الفائدة حسب القرار (107 م ن / ب 4) تاريخ 13 شباط 2005:
يتم احتسابها حسب طريقة GAP Analysis بشكل شهري.
مخاطر التوظيفات في الخارج:
مراقبة الودائع المربوطة في الخارج.
مراقبة الكفالات الخارجية.

ويتولى المصرف إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

– منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.
– إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:
  • إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
  • لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
  • خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.
– تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:
  • تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
  • مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.
  • تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعا لطبيعتها.
  • مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبة النقدية) لمواجهة الالتزامات.
  • الموائمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
  • اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
– رفع التقارير الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر/التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق عملية إدارة المخاطر بشكل دوري حيث يراجع مدى توافق المصرف مع الإجراءات والسياسات المتبعة.

خطة الطوارئ وخطط استمرارية العمل

مفهوم الخطة

هي الخطة التي تضمن إعادة تشغيل أعمال المؤسسة وخصوصاً الحساسة منها بعد فترة مقبولة من الانقطاع، وهذا الانقطاع قد يحدث نتيجة لحدوث حدث معين أو أزمة معينة لذا ارتأينا أن تتضمن خطة استمرارية العمل ضمن بنودها الأساسية إدارة الأزمة أو الحدث.

الأهداف الأساسية للخطة

• المحافظة على سمعة المصرف والثقة به من قبل قاعدة العملاء والمساهمين.
• قدرة المصرف على الاستمرارية في تقديم الخدمة في أضيق الظروف والأزمات.
• الاتصال والتواصل مع العملاء وتلبية متطلباتهم في الأزمات المختلفة.

• تشكيل فريق إداري مؤهل ومنظم لإدارة الأزمة.
• السرعة والكفاءة في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات غير المتوقعة.
• تأمين قنوات اتصال متعددة وشاملة لجميع المستويات الإدارية.
• ترسيخ وتعزيز الثقة في النظام المصرفي وتجنيبه أي مخاطر مصرفية قد تؤثر عليه.
• تقليل أثر التعطل والانقطاع وتقليل الخسائر الى أدنى حد ممكن.
• توعيه وتثقيف الموظفين بالإجراءات الواجب اتباعها في مختلف حالات التعطل والانقطاع.
• وضع سيناريوهات داخلية لحدث معين وتجريب وفحص الخطة.

تندرج مخاطر المصرف تحت الأنواع الرئيسية التالية:
– مخاطر الائتمان.
– مخاطر السوق.
– مخاطر السيولة.
– المخاطر التشغيلية.
– مخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية.

المخاطر الائتمانية

تنشأ المخاطر الائتمانية عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي الى حدوث خسائر، وعادة يتم تمييز ثلاث أنواع تحت المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل، مخاطر التسوية، ومخاطر البلد.

إن العوامل الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال هي:
– إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية
– العمل ضمن إطار واضح وسليم للموافقات والصلاحيات.
– المحافظة على إدارة ائتمان ملائمة، وتوفير آليات وأدوات للقياس والرقابة.
– التأكد من وجود ضوابط كافية على إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية.
– ولتحقيق ما ذكر يقوم المصرف بوضع سياسة ائتمانية واضحة تتضمن سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (فرد أو مؤسسة) ومجموع التسهيلات الائتمانية لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

أساليب تخفيف المخاطر

عملية إدارة المخاطر في المصرف تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:
– الضمانات وحسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة وفق التعليمات التنفيذية الصادرة عن مصرف سوريا المركزي والخاصة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩).
– اتباع نظام اللجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

التنويع في المحفظة هو مبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان. حيث تتضمن خطة المصرف السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة، كما يوجد لدى المصرف نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته.

يقوم المصرف بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار. إن الإطار العام للسياسة الائتمانية يتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية، توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

تتولى عملية إدارة الائتمان وظيفة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب للعمليات الائتمانية والرقابة الفعالة على مدة الاستحقاق للتسهيلات وانتهاء صلاحيات الحدود وتقييم الضمانات.

الإفصاحات الكمية
مخاطر الائتمان
التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2020	**2019**
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	35,753,104,080	8,290,164,052
أرصدة لدى المصارف	21,706,906,277	7,719,596,380
ايداعات لدى المصارف	1,999,000,000	-
التسهيلات الائتمانية:		
الأفراد	95,022,794	16,897,165
القروض العقارية	1,677,287,080	161,960,188
الشركات		
الشركات الكبرى	9,129,895,015	9,518,277,439
الشركات المتوسطة	8,085,988,978	1,879,845,672
الموجودات الأخرى	171,848,416	65,958,889
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	4,035,294,016	1,500,675,311
	82,654,346,656	**29,153,375,096**
بنود خارج الميزانية:		
كفالات مصرفية		
دفع	205,947,509	161,020,863
دخول في العطاء	51,210,000	28,234,000
حسن تنفيذ	4,033,557,964	1,445,829,850
قبولات	265,418,464	-
اعتمادات استيراد	9,055,760	5,690,672
سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة	1,509,134,000	1,184,638,870
سقوف تسهيلات غير مستغلة غير مباشرة	847,104,000	537,254,690
	6,921,427,697	**3,362,668,945**
	89,575,774,353	**32,516,044,041**

الديون المجدولة:
هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون مرحلة ثانية وبلغ مبلغها خلال العام 2020 مبلغ 2,387,002 ليرة سورية (مقابل 1,828,673,417 ليرة سورية خلال العام 2019).

الديون المعاد هيكلتها:
يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وتم تصنيفها كديون مرحلة ثانية ، بلغت الديون المعاد هيكلتها 5,127,009,494 ليرة سورية خلال العام 2020 (مقابل 261,543,471 ليرة سورية خلال العام 2019).

2) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:
فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمةأو سند الرهن (أيهما أقل) مقابل التسهيلات:

كما في 31 كانون الأول 2020

جودة بيان المركز المالي	صافي قيمة التعوض	الضمانة بالليرة السورية		اجمالي قيمة الضمانة					الشيكات المتوسطة	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسائر الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	عقارات	سيارات	أفراد	القروض العقارية	الشيكات الكبرى				
مصرف سورية المركزي	33,369,856,603	-	-	-	-	-	-		-	33,369,856,603	29,153,358
مأرصدة لدى المصارف	21,705,906,277	-	-	-	-	-	-		-	21,705,906,277	74,670,582
ايداعات لدى مصارف	2,000,000,000	-	-	-	-	-	-		-	2,000,000,000	1,000,000
صافي التسهيلات	25,885,354,828	305,051,400	7,112,051,169	5,181,225	28,886,916	204,721,571	5,243,314,411		1,945,360,896	18,463,071,034	6,897,160,959
كفالات	4,290,715,473	3,537,609,223	102,930,146	-	-	-	3,529,094,437		111,444,932	650,176,104	1,086,538
الاجمالي	**87,251,833,181**	**3,842,660,623**	**7,214,981,315**	**5,181,225**	**28,886,916**	**204,721,571**	**8,772,408,848**		**2,056,805,828**	**76,189,010,018**	**7,003,071,437**

كما في 31 كانون الأول 2019

جودة بيان المركز المالي	صافي قيمة التعوض	الضمانة بالليرة السورية		اجمالي قيمة الضمانة					الشيكات المتوسطة	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسائر الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	عقارات	سيارات	أفراد	القروض العقارية	الشيكات الكبرى				
مصرف سورية المركزي	8,787,020,221	-	-	-	-	-	-		-	8,787,020,221	125,789,991
مأرصدة لدى المصارف	7,719,596,380	-	-	-	-	-	-		-	7,719,596,380	12,277,221
ايداعات لدى مصارف	16,254,806,228	1,099,300	9,482,734,892	10,362,449	38,515,889	272,962,094	6,991,085,882		2,191,632,777	6,760,609,586	3,814,247,598
كفالات	1,635,084,713	1,497,844,518	137,240,195	-	-		1,486,491,470		148,593,243	-	908,497
الاجمالي	**34,396,507,542**	**1,498,943,818**	**9,619,975,087**	**10,362,449**	**38,515,889**	**272,962,094**	**8,477,577,352**		**2,340,226,020**	**23,267,226,188**	**3,953,223,306**

توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

١. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية:

البند	31 كانون الأول 2020							31 كانون الأول 2019
	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	أفريقيا	امريكا	اجمالي	اجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	35,753,104,080	-	-	-	-	-	35,753,104,080	8,787,020,221
ارصدة لدى مصارف	6,321,677,903	15,261,173,368	124,055,006	-	-	-	21,706,906,277	7,719,596,380
ايداعات لدى مصارف	1,999,000,000	-		-	-	-	1,999,000,000	-
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة	17,989,336,570	-		-	-	-	17,989,336,570	16,254,806,228
وديعة مجمدة	4,035,294,016	-		-	-	-	4,035,294,016	1,500,675,311
موجودات أخرى	171,848,416	-		-	-	-	171,848,416	65,958,889
الاجمالي / للسنة الحالية	**66,270,260,985**	**15,261,173,368**	**124,055,006**	**-**	**-**	**-**	**81,655,489,359**	**34,328,057,029**
الكفالات المالية	4,289,664,935	-	-	-	-	-	4,289,664,935	1,635,084,713
الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل	274,474,224	-	-	-	-	-	274,474,224	-
المجموع الكلي	**70,834,400,144**	**15,261,173,368**	**124,055,006**	**-**	**-**	**-**	**86,219,628,518**	**35,963,141,742**

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

البند	31 كانون الأول 2020				31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
داخل القطر	30,828,482,946	40,004,053,209	1,863,988	70,834,400,144	30,417,645,279
دول الشرق الأوسط الأخرى	2,208,295,729	6,471,862,205	6,581,015,434	15,261,173,368	5,525,571,651
أوروبا	124,055,006	-	-	124,055,006	19,924,812
أسيا	-	-	-	-	-
إفريقيا	-	-	-	-	-
أمريكا	-	-	-	-	-
دول أخرى	-	-	-	-	-
المجموع	**33,160,833,681**	**46,475,915,414**	**6,582,879,422**	**86,219,628,518**	**35,963,141,742**

توزيع التعرضات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية:

1. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية:

البند	31 كانون الأول 2020							31 كانون الأول 2019
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد وخدمات	اجمالي	اجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	35,753,104,080	-	-	-	-	-	35,753,104,080	8,787,020,221
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	21,706,906,277	-	-	-	-	-	21,706,906,277	7,719,596,380
ايداعات لدى المصارف	1,999,000,000	-	-	-	-	-	1,999,000,000	-
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة	-	3,010,343,729	9,984,324,557	2,543,931,723	-	2,450,736,561	17,989,336,570	16,254,806,228
وديعة مجمدة	4,035,294,016	-	-	-	-	-	4,035,294,016	1,500,675,311
الموجودات الأخرى	34,369,683	45,826,244	91,652,489	-	-	-	171,848,416	65,958,889
الاجمالي / للسنة الحالية	**63,528,674,056**	**3,056,169,973**	**10,075,977,046**	**2,543,931,723**	-	**2,450,736,561**	**81,655,489,359**	**34,328,057,029**
الكفالات المالية	4,289,664,935	-	-	-	-	-	4,289,664,935	1,635,084,713
الاعتمادات المستندية	274,474,224	-	-	-	-	-	274,474,224	-
المجموع الكلي	**68,092,813,215**	**3,056,169,973**	**10,075,977,046**	**2,543,931,723**	**-**	**2,450,736,561**	**86,219,628,518**	**35,963,141,741**

2. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

البند	31 كانون الأول 2020				31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
مالي	28,086,896,018	40,004,053,209	1,863,988	68,092,813,215	18,014,426,622
صناعي	2,256,116,497	685,760,122	114,293,354	3,056,169,973	3,987,821,809
تجارة	1,506,360,696	3,916,814,014	4,652,802,336	10,075,977,046	11,821,407,431
عقارات	356,890,203	1,640,281,140	546,760,380	2,543,931,723	221,725,222
زراعة	-	-	-	-	47,129,864
أفراد وخدمات	954,570,267	229,006,929	1,267,159,365	2,450,736,561	1,870,630,794
المجموع	**33,160,833,681**	**46,475,915,414**	**6,582,879,423**	**86,219,628,518**	**35,963,141,741**

ب- مخاطر السوق:
تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم.
يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقوف لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقوف بشكل يومي.

مخاطر أسعار الفائدة:
تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.
ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المصرف.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة لتغير سعر الفائدة بنسبة (٢٪)
أثر الزيادة في سعر الفائدة :

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

العملة	الفجوة المتراكمة	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	(٣١٥,٥١٢,٠٥١)	(٦,٣١٠,٢٤١)	(٤,٧٣٢,٦٨١)
دولار أمريكي	٤٦٨,٨٠٤,٦٠٠	٩,٣٧٦,٠٩٢	٧,٠٣٢,٠٦٩
يورو	٥١,٤٦٧,٩١٩	١,٠٢٩,٣٥٨	٧٧٢,٠١٩
جنيه استرليني	٢٨,٤٨٠	٥٧٠	٤٢٧
عملات أخرى	(٢,٦٤٣,٨٨١)	(٥٢,٨٧٨)	(٣٩,٦٥٨)

أثر النقصان في سعر الفائدة:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

العملة	الفجوة المتراكمة	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	(٣١٥,٥١٢,٠٥١)	٦,٣١٠,٢٤١	٤,٧٣٢,٦٨١
دولار أمريكي	٤٦٨,٨٠٤,٦٠٠	(٩,٣٧٦,٠٩٢)	(٧,٠٣٢,٠٦٩)
يورو	٥١,٤٦٧,٩١٩	(١,٠٢٩,٣٥٨)	(٧٧٢,٠١٩)
جنيه استرليني	٢٨,٤٨٠	(٥٧٠)	(٤٢٧)
عملات أخرى	(٢,٦٤٣,٨٨١)	٥٢,٨٧٨	٣٩,٦٥٨

أثر الزيادة في سعر الفائدة:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

العملة	الفجوة المتراكمة	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	(٩،٤٩٤،٩٨٠،٥٥٣)	١٨٩،٨٩٩،٦١١	١٤٢،٤٢٤،٧٠٨
دولار أمريكي	٨،١٣٦،٥٧٠،٦٩٠	(١٦٢،٧٣١،٤١٤)	(١٢٢،٠٤٨،٥٦٠)
يورو	٢٤٦،٣٨٨،٨٨٣	(٤،٩٢٧،٧٧٨)	(٣،٦٩٥،٨٣٣)
جنيه استرليني	٦٠٣،٧٨١	(١٢،٠٧٦)	(٩،٠٥٧)
عملات أخرى	(٢١٣،١١٥،٨٠٢)	٤،٢٦٢،٣١٦	٣،١٩٦،٧٣٧

أثر النقصان في سعر الفائدة:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

العملة	الفجوة المتراكمة	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	(٩،٤٩٤،٩٨٠،٥٥٣)	(١٨٩،٨٩٩،٦١١)	(١٤٢،٤٢٤،٧٠٨)
دولار أمريكي	٨،١٣٦،٥٧٠،٦٩٠	١٦٢،٧٣١،٤١٤	١٢٢،٠٤٨،٥٦٠
يورو	٢٤٦،٣٨٨،٨٨٣	٤،٩٢٧،٧٧٨	٣،٦٩٥،٨٣٣
جنيه استرليني	٦٠٣،٧٨١	١٢،٠٧٦	٩،٠٥٧
عملات أخرى	(٢١٣،١١٥،٨٠٢)	(٤،٢٦٢،٣١٦)	(٣،١٩٦،٧٣٧)

أثر الزيادة في سعر الفائدة :

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (١٠٪)
تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الليرة السورية العملة الرئيسية له ويقوم مجلس النقد والتسليف بوضع حدود لمراكز العملات بموجب القرار ١٤٠٩/ م ن/ ب٤ للعام ٢٠١٦ وتعديلاته بموجب القرار ٢٩٢/ل.أ لعام ٢٠١٩ بما لا يتجاوز ٢٪ زيادة أو نقصان من الأموال الخاصة الأساسية ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في اسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (١٠٪)

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنيوي	٣١،٦٦٦،٨٢٣،٥٨٥	٣،١٦٦،٦٨٢،٣٥٨	٣،١٦٦،٦٨٢،٣٥٨
دولار أمريكي	٧،٢٩٦،٣٦٨	٧٢٩،٦٣٧	٥٤٧،٢٢٨
يورو	٩،٢٣٧،٧١٠	٩٢٣،٧٧١	٦٩٢،٨٢٨
جنيه إسترليني	١،٦٢٧،٤٠٨	١٦٢،٧٤١	١٢٢،٠٥٦
عملات أخرى	١١،٦٥٠،٨٥٣	١،١٦٥،٠٨٥	٨٧٣،٨١٤

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنيوي	١٠،٩٩٢،٦٢٣،٤٧٤	١،٠٩٩،٢٦٢،٣٤٧	١،٠٩٩،٢٦٢،٣٤٧
دولار أمريكي	(٦٤٧،٨٢٢،٨٢٢)	(٦٤،٧٨٢،٢٨٢)	(٤٨،٥٨٦،٧١٢)
يورو	٢،٧٥٦،٣٠٣	٢٧٥،٦٣٠	٢٠٦،٧٢٣
جنيه إسترليني	٦٠٣،٧٨١	٦٠،٣٧٨	٤٥،٢٨٤
عملات أخرى	٣،٦١٤،١١٥	٣٦١،٤١١	٢٧١،٠٥٩

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالنقص في سعر صرف العملة (١٠٪)

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنيوي	٣١،٦٦٦،٨٢٣،٥٨٥	(٣،١٦٦،٦٨٢،٣٥٨)	(٣،١٦٦،٦٨٢،٣٥٨)
دولار أمريكي	٧،٢٩٦،٣٦٨	(٧٢٩،٦٣٧)	(٥٤٧،٢٢٨)
يورو	٩،٢٣٧،٧١٠	(٩٢٣،٧٧١)	(٦٩٢،٨٢٨)
جنيه إسترليني	١،٦٢٧،٤٠٨	(١٦٢،٧٤١)	(١٢٢،٠٥٦)
عملات أخرى	١١،٦٥٠،٨٥٣	(١،١٦٥،٠٨٥)	(٨٧٣،٨١٤)

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنيوي	١٠،٩٩٢،٦٢٣،٤٧٤	(١،٠٩٩،٢٦٢،٣٤٧)	(١،٠٩٩،٢٦٢،٣٤٧)
دولار أمريكي	(٦٤٧،٨٢٢،٨٢٢)	٦٤،٧٨٢،٢٨٢	٤٨،٥٨٦،٧١٢
يورو	٢،٧٥٦،٣٠٣	(٢٧٥،٦٣٠)	(٢٠٦،٧٢٣)
جنيه إسترليني	٦٠٣،٧٨١	(٦٠،٣٧٨)	(٤٥،٢٨٤)
عملات أخرى	٣،٦١٤،١١٥	(٣٦١،٤١١)	(٢٧١،٠٥٩)

فجوة إعادة تسعير الفائدة
يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	اقل من شهر (ليرة سورية)	من شهر لغاية ٣ شهور (ليرة سورية)	من ٣ شهور الى ٦ شهور (ليرة سورية)	من ٦ شهور الى ٩شهور (ليرة سورية)	من٩ شهور الى سنة (ليرة سورية)	من سنة إلى سنتين (ليرة سورية)	من سنتين إلى ثلاثة سنين (ليرة سورية)
الموجودات							
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	٣١،١٤١،٧٣٥،٣٠٢	٤٨٧،٨٩٠،٤٢١	–	–	–	–	–
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٧،٥٠٧،١٩٩،٤٦٦	١٤،١٦٠،٣٥٧،٤٩٦	–	–	–	–	–
ايداعات لدى المصارف	–	١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠				
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	٣٩٢،٨٥٦،٠٠٩	٩٤٤،٠٣٩،٤٦٣	١،١٢٧،٧٢٩،٩٧٧	١،٢٨٤،٤٤٦،٠٥٤	١،٧٤٥،١٦١،٥٤٥	٣،٢١٩،٤٨٠،٠٧٣	٢،٩٦٥،٤٨٧،٨٧٤
موجودات ثابتة – صافي	–	–	–	–	–	–	–
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	–
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	–	–
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	–	–	–	–	–	–	–
حق استخدام الأصول المستأجرة	–	–	–	–	–	–	–
مجموع الموجودات	**٣٩،٠٤١،٧٩٠،٧٧٧**	**١٦،٥٩٢،٢٨٧،٣٨٠**	**٢،١٢٧،٧٢٩،٩٧٧**	**١،٢٨٤،٤٤٦،٠٥٤**	**١،٧٤٥،١٦١،٥٤٥**	**٣،٢١٩،٤٨٠،٠٧٣**	**٢،٩٦٥،٤٨٧،٨٧٤**
المطلوبات							
ودائع مصارف	٣،٧٣٦،٣٧٧،٨٣١	٣،٢٥٠،٠٠٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	–	–	–	–
ودائع الزبائن	٣٥،٧٥٩،٩٦٨،٩٤٧	٩١٤،٤٨٩،٠١٣	٥٤٣،٥٦٥،٦٢٠	٢،٧١٦،٠٠٠،٠٠٠	٣،٢٥٦،٠٣٠،٦٧٩	–	–
تأمينات نقدية	–	–	–	–	–	–	–
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	–
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	–	–
التزامات الايجارات	–	–	–	–	٦،٨٣٦،٥٠٠	–	–
مجموع المطلوبات	**٣٩،٤٩٦،٣٤٦،٧٧٩**	**٤،١٦٤،٤٨٩،٠١٣**	**١،٥٤٣،٥٦٥،٦٢٠**	**٢،٧١٦،٠٠٠،٠٠٠**	**٣،٢٦٢،٨٦٧،١٧٩**	**–**	**–**
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**(٤٥٤،٥٥٦،٠٠٢)**	**١٢،٤٢٧،٧٩٨،٣٦٧**	**٥٨٤،١٦٤،٣٥٧**	**(١،٤٣١،٥٥٣،٩٤٦)**	**(١،٥١٧،٧٠٥،٦٣٤)**	**٣،٢١٩،٤٨٠،٠٧٣**	**٢،٩٦٥،٤٨٧،٨٧٤**

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (تابع)	٣- ٤ سنوات (ليرة سورية)	٤- ٥ سنوات (ليرة سورية)	اكثر من ٥ سنوات (ليرة سورية)	بنود غير حساسة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات					
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	٤،٦١١،٣٦٨،٧٧٨	٣٦،٢٤٠،٩٩٤،٥٠١
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	–	–	–	٣٨،٣٤٩،٣١٥	٢١،٧٠٥،٩٠٦،٢٧٧
ايداعات لدى المصارف	–	–	–	–	٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	٢،٢٩٠،٢٥٢،٢٥٧	١،٦٣٦،١١٩،٨٥٥	١٢٨،٦٣٤،١٩١	٢،٢٥٥،١٢٩،٢٧٢	١٧،٩٨٩،٣٣٦،٥٦٩
موجودات ثابتة – صافي	–	–	–	١،٢٦٤،٨٠٢،٠٠٧	١،٢٦٤،٨٠٢،٠٠٧
موجودات غير ملموسة	–	–	–	٤٦،٨٨٤،٠٩٤	٤٦،٨٨٤،٠٩٤
موجودات أخرى	–	–	–	٧٥٩،٤٨٠،٧٠٤	٧٥٩،٤٨٠،٧٠٤
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	–	–	–	٤،٠٣٥،٢٩٤،٠١٦	٤،٠٣٥،٢٩٤،٠١٦
حق استخدام الأصول المستأجرة	–	–	–	٢٩،٤٧٩،٦٤٢	٢٩،٤٧٩،٦٤٢
مجموع الموجودات	**٢،٢٩٠،٢٥٢،٢٥٧**	**١،٦٣٦،١١٩،٨٥٥**	**١٢٨،٦٣٤،١٩١**	**١٣،٠٤٠،٧٨٧،٨٢٧**	**٨٤،٠٧٢،١٧٧،٨١٠**
المطلوبات					
ودائع مصارف	–	–	–	٥١،٩٥٩،٥٨٩	٨،٠٣٨،٣٣٧،٤٢٠
ودائع الزبائن	–	–	–	١٣٢،٥٢٦،١٦٠	٤٣،٣٢٢،٥٨٠،٤٢٠
تأمينات نقدية	–	–	–	–	–
مخصصات متنوعة	–	–	–	٥١٥،٣١٤،٩٦٥	٥١٥،٣١٤،٩٦٥
مطلوبات أخرى	–	–	–	١،٢٦٨،٦٣٣،٣٦٤	١،٢٦٨،٦٣٣،٣٦٤
التزامات ايجارات	–	–	–	–	٦،٨٣٦،٥٠٠
مجموع المطلوبات	**–**	**–**	**–**	**١،٩٦٨،٤٣٤،٠٧٩**	**٥٣،١٥١،٧٠٢،٦٦٩**
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**٢،٢٩٠،٢٥٢،٢٥٧**	**١،٦٣٦،١١٩،٨٥٥**	**١٢٨،٦٣٤،١٩١**	**١١،٠٧٢،٣٥٣،٧٤٩**	**٣٠،٩٢٠،٤٧٥،١٤١**

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	اقل من شهر (ليرة سورية)	من شهر لغاية ٣ شهور (ليرة سورية)	من ٣ شهور الى ٦ شهور (ليرة سورية)	من ٦ شهور الى ٩شهور (ليرة سورية)	من٩ شهور الى سنة (ليرة سورية)	من سنة إلى سنتين (ليرة سورية)	من سنتين إلى ثلاثة سنين (ليرة سورية)
الموجودات							
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	٧،١٨٣،٨٨٧،٩٦٥	٤٩٦،٨٥٦،١٦٩	–	–	–	–	–
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١،٨٥٥،٥٦٥،٠٧٧	٥،٤٢٨،٠٣١،٣٠٣	٤٣٦،٠٠٠،٠٠٠				
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	١،٧١١،٥٨١،٤٧٤	٢،٩٢١،٨٢٩،٣٣٨	١،٨٦٥،٧٩٤،٤٠١	٤٥٤،٦٧٠،٦٤٣	٦٣٢،٤١٩،١٣١	١،٣٣٨،٨٣٣،٣٧٧	٩٩٢،٠٤٢،٦٨٨
موجودات ثابتة – صافي	–	–	–	–	–	–	–
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	–
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	–	–
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	–	–	–	–	–	–	–
مجموع الموجودات	١٠،٧٥١،٠٣٤،٥١٦	٨،٨٤٦،٧١٦،٨١٠	٢،٣٠١،٧٩٤،٤٠١	٤٥٤،٦٧٠،٦٤٣	٦٣٢،٤١٩،١٣١	١،٣٣٨،٨٣٣،٣٧٧	٩٩٢،٠٤٢،٦٨٨
المطلوبات							
ودائع مصارف	٢،٩١٩،١٤٤،٦٧٨	–	–	–	–	–	–
ودائع الزبائن	١١،٢١٩،٤٠٣،٦١٢	٢،٧٧٢،٨٧١،٨٦٣	١،٩٣٤،١٢٤،٦٩١	٢،٦٦٤،٤٩٧،٩٥١	١،٢٩٧،١٦٦،٤٢٨	١،٠٩٤،٧٦٨،٨٩٣	–
تأمينات نقدية	٥٤٢،٤٠٤،٧٥٤	١،٠٤٨،٧٣٤،٨٧٩	–	–	٤٧٦،٩٠٣	–	–
مخصصات متنوعة							–
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	–	
مجموع المطلوبات	**١٤،٦٨٠،٩٥٣،٠٤٤**	**٣،٨٢١،٦٠٦،٧٤٢**	**١،٩٣٤،١٢٤،٦٩١**	**٢،٦٦٤،٤٩٧،٩٥١**	**١،٢٩٧،٦٤٣،٣٣١**	**١،٠٩٤،٧٦٨،٨٩٣**	**–**
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**(٣،٩٢٩،٩١٨،٥٢٨)**	**٥،٠٢٥،١١٠،٠٦٨**	**٣٦٧،٦٦٩،٧١٠**	**(٢،٢٠٩،٨٢٧،٣٠٨)**	**(٦٦٥،٢٢٤،٢٠٠)**	**٢٤٤،٠٦٤،٤٨٤**	**٩٩٢،٠٤٢،٦٨٨**

٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (تابع)	٣– ٤ سنوات (ليرة سورية)	٤– ٥ سنوات (ليرة سورية)	اكثر من ٥ سنوات (ليرة سورية)	بنود غير حساسة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات					
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	٣،٠٦٢،٣٠٠،٣٥٤	١٠،٧٤٣،٠٤٤،٤٨٨
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	–	–	–	–	٧،٧١٩،٥٩٦،٣٨٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	٦١٦،٣١٣،٣٧٦	٢٩٦،٣٠٢،٢١٣	٦٥،٤٤٠،٢٢٣	–	١٠،٨٩٥،٢٢٦،٨٦٤
موجودات ثابتة – صافي	–	–	–	١،٢٥٥،٧١٨،٦٣٨	١،٢٥٥،٧١٨،٦٣٨
موجودات غير ملموسة	–	–	–	٣٣،٦٢٣،٢٦٠	٣٣،٦٢٣،٢٦٠
موجودات أخرى	–	–	–	٣٤٠،٤٧٢،٦٠٥	٣٤٠،٤٧٢،٦٠٥
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	–	–	–	١،٥٠٠،٦٧٥،٣١١	١،٥٠٠،٦٧٥،٣١١
مجموع الموجودات	٦١٦،٣١٣،٣٧٦	٢٩٦،٣٠٢،٢١٣	٦٥،٤٤٠،٢٢٣	٦،١٩٢،٧٩٠،١٦٨	٣٢،٤٨٨،٣٥٧،٥٤٦
المطلوبات					
ودائع مصارف	–	–	–	–	٢،٩١٩،١٤٤،٦٧٨
ودائع الزبائن	–	–	–	–	٢٠،٩٨٢،٨٣٣،٤٣٨
تأمينات نقدية	–	–	–	–	١،٥٩١،٦١٦،٥٣٥
مخصصات متنوعة	–	–	–	١٤٤،٦٥٢،٤٠٧	١٤٤،٦٥٢،٤٠٧
مطلوبات أخرى	–	–	–	٥٢٥،٣٢٤،٠٩١	٥٢٥،٣٢٤،٠٩١
مجموع المطلوبات	**–**	**–**	**–**	**٦٦٩،٩٧٦،٤٩٨**	**٢٦،١٦٣،٥٧١،١٥٠**
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**٦١٦،٣١٣،٣٧٦**	**٢٩٦،٣٠٢،٢١٣**	**٦٥،٤٤٠،٢٢٣**	**٥،٥٢٢،٨١٣،٦٧٠**	**٦،٣٢٤،٧٨٦،٣٩٦**

بنك الأردن – سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
إيضاحات حول البيانات المالية

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	دولار امريكي	يورو	جنيه إسترليني	اخرى *	اجمالي
موجودات					
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	١٢.٤٢٥.٠٣٢.١٠٥	٧.٦٧٥.٥٨٥.٦٤٢	–	٤.٨١٦.٧٣٦	٢٠.١٠٥.٤٣٤.٤٨٣
أرصدة لدى المصارف	١٩.٦٤٠.٣٤٦.٣٩٨	١.٣٨٥.٣٩٧.٢٦٢	١.٦٢٧.٤٠٨	٦٠.١٩٧.٦٧٥	٢١.٠٨٧.٥٦٨.٧٤٣
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	(٨٦.٣٩٤.٥٠٠)	١.٣٨٤.٦٨٢.٢٦٤		٩٦٧.٥١١.٠٤٣	٢.٢٦٥.٧٩٨.٨٠٧
موجودات أخرى	٣٦.٣٨٤.١٠٩	٩٥٦.٥٤٥		٨٤٩.٢٦٣	٣٨.١٨٩.٨٩٨
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	٣.٨٨٢.٢٩٤.٠١٦	–	–	–	٣.٨٨٢.٢٩٤.٠١٦
مجموع الموجودات	**٣٥.٨٩٧.٦٦٢.١٢٨**	**١٠.٤٤٦.٦٢١.٧١٣**	**١.٦٢٧.٤٠٨**	**١.٠٣٣.٣٧٤.٧١٦**	**٤٧.٣٧٩.٢٨٥.٩٦٥**
المطلوبات					
ودائع المصارف	٧١٢.٨٥٣.٣١٣	٨٢.٠٦٥.٦٢٠	–	١.٠٢٠.٦٩١.٠١٣	١.٨١٥.٦٠٩.٩٤٥
ودائع الزبائن والعملاء	٣.١٤٣.٣٣٤.٦٥٥	٧.٠٨٧.٤٦٤.٤٨٤	–	١٢.٨٩٦	١٠.٢٣٠.٨١٢.٠٣٥
تأمينات نقدية	٣٦٢.١٢٠.٠٤٨	٣.٢١٢.٨٨٠.٧٧٩	–		٣.٥٧٥.٠٠٠.٨٢٧
مطلوبات أخرى	٤.٨٢١.٧٩٧	٥٥.٣٨٥.٤٨٤		١.٠١٩.٩٥٦	٦١.٢٢٧.٢٣٦
مجموع المطلوبات	**٤.٢٢٣.١٢٩.٨١٣**	**١٠.٤٣٧.٧٩٦.٣٦٧**	**–**	**١.٠٢١.٧٢٣.٨٦٤**	**١٥.٦٨٢.٦٥٠.٠٤٤**
صافي التركز داخل الميزانية	**٣١.٦٧٤.٥٣٢.٣١٦**	**٨.٨٢٥.٣٤٦**	**١.٦٢٧.٤٠٨**	**١١.٦٥٠.٨٥٢**	**٣١.٦٩٦.٦٣٥.٩٢٣**

* منها /٦.٠٣٢.٦٩٧/ دينار أردني و /١.٠٢٨.٢٠٨.٣٧٢/ درهم إماراتي.

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	دولار امريكي	يورو	جنيه إسترليني	اخرى *	اجمالي
موجودات					
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	٤.٠٦٢.٩٠٠.٣١٨	٢.٤٣٥.٨١٥.٣٦١		١.٦٧٢.٠٤٩	٦.٥٠٠.٣٨٧.٧٢٧
أرصدة لدى المصارف	٦.٦١٢.٠٧٣.٦٩٥	٢٦٣.٢٩٠.١٦٤	٦.٣.٧٨١	١.٨٨٧.٧٥٧	٦.٨٧٨.٣٥٥.٣٩٧
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	٢.٠٩.٣٠٤.٦٠٨	٦٢٥.٨٥٥.٤٢٧	–	٤٩١.٤٢٦.٣٢٤	١.٣٢٦.٥٨٦.٣٦٠
موجودات أخرى	٢٠.١٧٤.٥٥٧	٢٧٩.٠٠٣	–	٤٦٢.٨٦٠	٢٠.٩١٦.٤٢٠
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	١.٣٤٧.٦٧٥.٣١١	–	–	–	١.٣٤٧.٦٧٥.٣١١
مجموع الموجودات	**١٢.٢٥٢.٦٢٨.٤٨٩**	**٣.٣٢٥.٢٣٩.٩٥٥**	**٦.٣.٧٨١**	**٤٩٥.٤٤٨.٩٩٠**	**١٦.٠٧٣.٩٢١.٢١٥**
المطلوبات					
ودائع المصارف	٢٧٢.٣٠٧.٤٤٥	٢٦.١٥٨.٥٣٣	–	٤٩١.٤١٨.٠٠٠	٧٨٩.٨٨٣.٩٧٩
ودائع الزبائن والعملاء	١.٤٨٨.١٦٠.٨٧٧	٢.٢٥٨.٦٣٦.٢٥١	–	٤.٤٧٧	٣.٧٤٦.٨٠١.٦٠٥
تأمينات نقدية	١٤٧.١٢٢.٠٩٦	١.٠٣٧.٥٢٦.٦٤٧	–	–	١.١٨٤.٦٤٨.٧٤٣
مطلوبات أخرى	٢٣٧.٤١٩	١٦٢.٢٢٠	–	٤١٢.٣٩٩	٨١٢.٠٣٩
مجموع المطلوبات	**١.٩٠٧.٨٢٧.٨٣٧**	**٣.٣٢٢.٤٨٣.٦٥٢**	**–**	**٤٩١.٨٣٤.٨٧٥**	**٥.٧٢٢.١٤٦.٣٦٥**
صافي التركز داخل الميزانية	**١٠.٣٤٤.٨٠٠.٦٥٢**	**٢.٧٥٦.٣٠٣**	**٦.٣.٧٨١**	**٣.٦١٤.١١٥**	**١٠.٣٥١.٧٧٤.٨٥١**

ج- مخاطر السيولة :

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المصرف من الوفاء بمتطلباته التمويلية نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر المصرف التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

والجدول التالي يظهر نسب السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام والمحتسبة حسب القرار ٥٨٨/م ن/ب٤:

	٢٠٢٠ ٪	٢٠١٩ ٪
المتوسط خلال العام	١١٥	٧٥
أعلى نسبة خلال العام	١٩٢	٨٠
أدنى نسبة خلال العام	٧٢	٧١
كما في نهاية العام	١٠٩	٧١

يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك، وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع. تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية.

يتم تقييم وإدارة السيولة باستخدام وسائل مختلفة ملائمة للبنك.
والبيان التالي يوضح استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	عند الطلب أقل من ثمانية أيام (ليرة سورية)	بين ثمانية أيام وشهر (ليرة سورية)	بين شهر و ثلاثة أشهر (ليرة سورية)	بين ثلاثة اشهر وستة أشهر (ليرة سورية)	بين ستة اشهر وتسعة أشهر (ليرة سورية)	بين تسعة أشهر وسنة (ليرة سورية)	أكثر من سنة (ليرة سورية)	بدون استحقاق (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات									
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	٣٥,٧٦٥,٩٩٤,٥٠١	–	–	٤٧٥,٠٠٠,٠٠٠	–	–	–	–	٣٦,٢٤٠,٩٩٤,٥٠١
ارصدة لدى المصارف	٨,٢٥٢,٩١٥,٨٩٧	٨,٨٢٩,١٣٠,٦٢١	٤,٦٠٦,١٧٤,٨٢٨	١٨,٦٨٤,٩٣١	–	–	–	–	٢١,٧٠٦,٩٠٦,٢٧٧
ايداعات لدى مصارف	–	–	٩٩٩,٥٠٠,٠٠٠	٩٩٩,٥٠٠,٠٠٠	–	–	–	–	١,٩٩٩,٠٠٠,٠٠٠
صافي التسهيلات الأئتمانية المباشرة	٣٩٤,٩٦٦,١١٤	٢٩٢,٣٧١,٠٦٩	١,١٠٩,٣٥١,٤٥٩	١,٣٥٣,٨٣٧,٢٧٩	٢,٩٧١,٤٤٥,٢٧٩	١,٩٠٢,٦٨٠,٤٢٨	٩,٩٦٤,٦٨٤,٩٤٢	–	١٧,٩٨٩,٣٣٦,٥٧٠
موجودات ثابتة ملموسة	–	–	–	–	–	–	–	١,٢٦٤,٨٠٢,٠٠٧	١,٢٦٤,٨٠٢,٠٠٧
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	–	٤٦,٨٨٤,٠٩٤	٤٦,٨٨٤,٠٩٤
موجودات اخرى	٧٥٢,٤١٧,١٢٠	–	–	–	–	–	٧,٠٦٣,٥٨٣	–	٧٥٩,٤٨٠,٧٠٣
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	–	–	–	–	–	–	–	٤,٠٣٥,٢٩٤,٠١٦	٤,٠٣٥,٢٩٤,٠١٦
حق استخدام الأصول المستأجرة	–	–	–	–	–	–	–	٢٩,٤٧٩,٦٤٢	٢٩,٤٧٩,٦٤٢
مجموع الموجودات	**٤٠,١٦٦,٢٩٣,٦٣٢**	**٩,١٢١,٥٠١,٦٩٠**	**٦,٧١٥,٠٢٦,٢٨٧**	**٢,٨٤٧,٠٢٢,٢١٠**	**٢,٩٧١,٤٤٥,٢٧٩**	**١,٩٠٢,٦٨٠,٤٢٨**	**٩,٩٧١,٧٤٨,٥٢٥**	**٥,٣٧٦,٤٥٩,٧٥٩**	**٨٤,٠٧٢,١٧٧,٨١٠**
المطلوبات									
ودائع مصارف	٢,٤٥٥,٧٨١,٤١١	١,٢٨٣,٣٠٨,٧٤٩	٣,٢٩٣,٨٢٢,٦٠٢	١,٠٠٥,٤٢٤,٦٥٨	–	–	–	–	٨,٠٣٨,٣٣٧,٤٢٠
ودائع العملاء	٦,٨٦٦,٠٠٨,٣٢٤	٨,٧٣١,٠٠٣,٨٩٩	٥,٥٧٩,٢٠٦,٣٣٤	٥,٢٠٦,٥٠٩,٢٨٤	٧,٤٠١,٠٩٨,٩٨٢	٦,٤٤٣,٣٦٥,٤٠٩	٣,٠٩٥,٣٨٨,١٨٨	–	٤٣,٣٢٢,٥٨٠,٤٢٠
تأمينات نقدية	٤٧٩,٣٠٤,٧٦٦	٢٥١,٠٧٣,٠٣٨	٣,٥٩١,٣٩٠,٥٩٩	–	–	–	–	–	٤,٣٢١,٧٦٨,٤٠٣
مخصصات متنوعة	٥١٥,٣١٤,٩٦٥	–	–	–	–	–	–	–	٥١٥,٣١٤,٩٦٥
مطلوبات اخرى	١,٢٥٦,٥٢٣,٧٨٧	–	–	١٢,١٠٩,٥٧٩	–	–	–	–	١,٢٦٨,٦٣٣,٣٦٦
التزامات الايجارات	–	–	–	–	–	٦,٨٣٦,٥٠٠	–	–	٦,٨٣٦,٥٠٠
مجموع المطلوبات	**١١,٥٧٢,٩٣٣,٢٥٣**	**١٠,٢٦٥,٣٨٥,٦٨٦**	**١٢,٤٦٤,٤١٩,٥٣٥**	**٦,٢٢٤,٠٤٣,٥٢١**	**٧,٤٠١,٠٩٨,٩٨٢**	**٦,٤٥٠,٢٠١,٩٠٩**	**٣,٠٩٥,٣٨٨,١٨٨**	**–**	**٥٧,٤٧٣,٤٧١,٠٧٤**
فجوة الاستحقاقات	**٣٣,٥٩٣,٣٦٠,٣٧٩**	**(١,١٤٣,٨٨٣,٩٩٦)**	**(٥,٧٤٩,٣٩٣,٢٤٨)**	**(٣,٣٧٧,٠٢١,٣١١)**	**(٤,٤٢٩,٦٥٣,٧٠٣)**	**(٤,٥٤٧,٥٢١,٤٨١)**	**٦,٨٧٦,٣٦٠,٣٣٧**	**٥,٣٧٦,٤٥٩,٧٥٩**	**٢٦,٥٩٨,٧٠٦,٧٣٦**

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	عند الطلب أقل من ثمانية أيام (ليرة سورية)	بين ثمانية أيام وشهر (ليرة سورية)	بين شهر و ثلاثة أشهر (ليرة سورية)	بين ثلاثة اشهر وستة أشهر (ليرة سورية)	بين ستة اشهر وتسعة أشهر (ليرة سورية)	بين تسعة أشهر وسنة (ليرة سورية)	أكثر من سنة (ليرة سورية)	بدون استحقاق (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات									
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	٩.٢٦٥.٧٠٢.٢٢٣	–	٤٩٦.٨٥٦.١٦٩	–	–	–	–	٩٨٠.٤٨٦.٠٩٦	١٠.٧٤٣.٠٤٤.٤٨٨
ارصدة لدى المصارف	١.٨٥٥.٥٦٥.٠٧٧	٥.٤٢٨.٠٣١.٣٠٣	٤٣٦.٠٠٠.٠٠٠	–	–	–	–	–	٧.٧١٩.٥٩٦.٣٨٠
صافي التسهيلات الأئتمانية المباشرة	٧٥٣.٥٨٢.٨١٤	٩٥٧.٩٦٩.٣٤١	–	١.٨٦٥.٧٩٤.٤٠١	٤٥٤.٦٧٠.٦٤٣	٦٣٢.٤١٩.١٣١	٣.٩٩٠.٧١٤.٧٩٦	–	٨.٦٥٥.١٥١.١٢٦
موجودات ثابتة ملموسة	–	–	٢.٩٢١.٨٢٩.٣٣٨	–	–	–	–	١.٢٥٥.٧١٨.٦٣٨	٤.١٧٧.٥٤٧.٩٧٦
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	–	٣٣.٦٢٣.٢٦٠	٣٣.٦٢٣.٢٦٠
موجودات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	–	–	–
موجودات اخرى	٢٨٧.٦٠٣.٠٦٧	١١.٠٣٦.٣٩٦	١٤.٤٢٧.٠٠٠	–	٨.٦٦٦.٨٢٢	١.٧٢٠.٩٨١	٢.٣٣١.٤١٩	١٤.٦٨٦.٩٢١	٣٤٠.٤٧٢.٦٠٦
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	–	–	–	–	–	–	–	١.٥٠٠.٦٧٥.٣١١	١.٥٠٠.٦٧٥.٣١١
مجموع الموجودات	**١٢.١٦٢.٤٥٣.١٨١**	**٦.٣٩٧.٠٣٧.٠٤٠**	**٣.٨٦٩.١١٢.٥٠٧**	**١.٨٦٥.٧٩٤.٤٠١**	**٤٦٣.٣٣٧.٤٦٥**	**٦٣٤.١٤٠.١١٢**	**٣.٩٩٣.٠٤٦.٢١٥**	**٣.٧٨٥.١٩٠.٢٢٦**	**٣٣.١٧٠.١١١.١٤٧**
المطلوبات									
ودائع مصارف	١.١٦٢.١٥٩.١٧٨	١.٧٥٦.٩٨٥.٥٠٠	–	–	–	–	–	–	٢.٩١٩.١٤٤.٦٧٨
ودائع العملاء	١٢.٩٦٧.١٦٠.٨٥٦	٥.٣٦٨.٢٤٠.٥٥٦	١.١٣٠.٧١٨.٥٢٥	٢٩١.٩٧١.٣٥٣	١.٠٢٢.٣٤٤.٦١٣	٢٠٢.٣٩٧.٥٣٦	–	–	٢٠.٩٨٢.٨٣٣.٤٣٩
تأمينات نقدية	٥١.٤٦٨.٩٧٦	٤٩٠.٩٣٥.٧٧٨	١.٠٤٨.٧٣٤.٨٧٩	–	–	٤٧٦.٩٠٣	–	–	١.٥٩١.٦١٦.٥٣٥
مخصصات متنوعة	١٤٤.٦٥٢.٤٠٧	–	–	–	–	–	–	–	١٤٤.٦٥٢.٤٠٧
مطلوبات اخرى	٤٤٣.٥٦٥.٢٠٧	٢٣.٠٦٦.٢٤٨	١٥.٥١٩.٧٨٩	٢١.٦٠٨.٢٣٤	–	٢.٩٠٥.٩٩٤	٦٥٨.٦١٩	–	٥٢٥.٣٢٤.٠٩١
مجموع المطلوبات	**١٤.٧٦٩.٠٠٦.٦٢٤**	**٧.٦٣٩.٢٢٨.٠٨٢**	**٢.١٩٤.٩٧٣.١٩٢**	**٣١٣.٥٧٩.٥٨٧**	**١.٠٢٢.٣٤٤.٦١٣**	**٢٢٣.٧٨٠.٤٣٣**	**٦٥٨.٦١٩**	**–**	**٢٦.١٦٣.٥٧١.١٥٠**
فجوة الاستحقاقات	**(٢.٦٠٦.٥٥٣.٤٤٣)**	**(١.٢٤٢.١٩١.٠٤٣)**	**١.٦٧٤.١٣٩.٣١٥**	**١.٥٥٢.٢١٤.٨١٤**	**(٥٥٩.٠٠٧.١٤٨)**	**٤١٠.٣٥٩.٦٧٩**	**٣.٩٩٢.٣٨٧.٥٩٦**	**٣.٧٨٥.١٩٠.٢٢٦**	**٧.٠٠٦.٥٣٩.٩٩٧**

بنك الأردن – سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
إيضاحات حول البيانات المالية

بنود خارج الميزانية:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	لغاية سنة (ليرة سورية)	من سنة الى خمس سنوات (ليرة سورية)	أكثر من خمس سنوات (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
اعتمادات استيراد وقبولات صادرة	٩٠،٥٥٠،٧٦٠	–	–	٢٧٤،٤٧٤،٢٢٤
قبولات صادرة	٢٦٥،٤١٨،٤٦٤			
الكفالات الصادرة:				
دفع	٢٠٥،٩٤٧،٥٠٩	–	–	٢٠٥،٩٤٧،٥٠٩
دخول في العطاء	٥١،٢١٠،٠٠٠	–	–	٥١،٢١٠،٠٠٠
حسن تنفيذ	٤٠،٣٣٠،٥٥٧،٩٦٤	–	–	٤٠،٣٣٠،٥٥٧،٩٦٤
التزامات عقود الايجار التشغيلية	٤٩،١٠٩،٤٤٧	٤،٨٨٤،٤٩٤	–	٥٣،٩٩٣،٩٤١
المجموع	**٤،٦١٤،٢٩٩،١٤٤**	**٤،٨٨٤،٤٩٤**	**–**	**٤،٦١٩،١٨٣،٦٣٨**

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	لغاية سنة (ليرة سورية)	من سنة الى خمس سنوات (ليرة سورية)	أكثر من خمس سنوات (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الكفالات الصادرة:				
التزامات عقود الايجار التشغيلية	١،٥٨٣،٠٠٨،٩٢٣	٥٢،٠٧٥،٧٩٠	–	١،٦٣٥،٠٨٤،٧١٣
المجموع	–	**–**	–	**–**
	١،٨٨٣،٠٨٨،٩٢٣	**٥٢،٠٧٥،٧٩٠**	**–**	**١،٦٣٥،٠٨٤،٧١٣**

د- المخاطر التشغيلية:
تعرف مخاطر التشغيل على أنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية أو العاملين أو نتيجة لأحداث خارجية ويشتمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.
نظراً لطبيعة المخاطر التشغيلية كغيرها من المخاطر والتي لا يمكن تأكيد عدم حدوثها، فإن سياسات إدارة المخاطر تبنى على أساس تخفيف المخاطر من خلال أنظمة الضبط الفعالة والرقابة المستمرة، الموارد البشرية المؤهلة، ووضوح حدود الصلاحيات وخلق بيئة واعية للمخاطر اضافة إلى استقلالية دائرة المخاطر ورفع التقارير.
إن مسؤولية دائرة إدارة المخاطر الأساسية هي جعل إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً متكاملاً مع أنشطة البنك اليومية من خلال تقديم مؤشرات ومقاييس تساهم في تحسين انظمة الضبط الداخلية والرقابة عليها من منظور يهدف إلى تخفيف المخاطر.

- أساليب تخفيف المخاطر التشغيلية:
يولي المصرف عناية دقيقة للمخاطر التشغيلية التي تتصف باحتمالية حدوث منخفضة ولكن يترتب عليها خسائر مالية عالية إذ يقوم المصرف بتحديد هذا النوع من المخاطر التشغيلية ومن ثم فرزها إلى نوعين:
• المخاطر التشغيلية التي يمكن التحكم بها وبالتالي تحديد المدى الذي يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر قد تنتج عنها، أو تحديد المقدار الذي يكون من الأفضل فيه تجيير بعض نشاطات المصرف إلى طرف خارجي متخصص ضمن تعاقدات واضحة يتحمل فيها هذا الطرف المخاطر التشغيلية المحتملة، أو تحديد المقدار الذي يمكن للمصرف أن يلجأ فيه إلى شركات التأمين.
• المخاطر التشغيلية التي لا يمكن التحكم بها وبالتالي إما القيام بتخفيض مستوى النشاطات التي ينجم عنها مثل هذا النوع من المخاطر أو حتى إلغائها بالكامل، أو تجيير هذه النشاطات إلى طرفٍ خارجي، أو اللجوء إلى شركات التأمين حسبما هو مناسب.

- إدارة المخاطر التشغيلية:
تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية كيفية التعامل مع مسببات خسائر محتملة قد تنجم عن ممارسة المصرف لنشاطاته المختلفة فيما يسمى «حوادث تشغيلية» ناجمة عن أخطاء بشرية أو بسبب ضعف في الإجراءات الداخلية أو في النظام الآلي أو ناجمة عن مؤثرات وعوامل خارجية كالكوارث أو الاحتيال. تحدد هذه السياسات والإجراءات كيفيّة حصر وقياس هذه المخاطر والعمل على التأكد من أن هذه المخاطر إما معدومة أو أنها في حدها الأدنى الممكن تحمله والعمل على اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة التي تجنب المصرف هذا النوع من المخاطر والتي من ضمنها تجيير المخاطر المحتملة إما إلى طرفٍ ثالث أو إلى شركات التأمين، حسب الحالة.

. مخاطر عدم الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية:
مخاطر عدم الامتثال : هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.
دور إدارة مخاطر عدم الامتثال بشكل أساسي هو تقييم مدى ملائمة إجراءات وإرشادات الامتثال الخاصة بالبنك، وتتبع أي قصور يتم اكتشافه فيها، وصياغة الاقتراحات المناسبة لإجراء التعديلات بالإضافة إلى التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال الموضوعة وذلك من

خلال إجراء الاختبارات ورفع التقارير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث تتضمن التقارير تقييم «مخاطر عدم الامتثال» والاختبارات التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير والمخالفات وجوانب القصور التي تم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

٣٥- التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

– قطاع أعمال المجموعة:

يتم تنظيم المجموعة لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية هي:

الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.

الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليه المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩		الأفراد	الشركات	الخزينة	اخرى	المجموع	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
البيان		(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
إجمالي الدخل التشغيلي		٤٤٤٬٩٩٥٬٤٧١	٧٬٤٠١٬٦٥٩٬١١٨	١٠٬٣٦٢٬٣٢٧٬٦٥	–	٢٢٬٢٠٤٬٩٧٣٬٥٤	١٤٬١٣٤٬٣٤٨٬٣٤٧
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية		(١٢٣٬٥١٣٬١٨٥)	(٢٬٠٨٥٬٥٥٥٬٣٠٧)	(٢٨٨٬١٩٧٬٤٣٠)	–	(٦١٧٬٥٦٥٬٩٢٢)	٢٬٨٩٢٬٨٢٩
نتائج اعمال القطاع		٤٬٣١٧٬٤٨٢٬٢٨٦	٧٬١٩٥٬٨٠٣٬٨١١	١٠٬٠٧٤٬١٢٥٬٣٥	٢٬٤٣٣٬٩٨٥٬٢٩١	٢١٬٥٨٧٬٤١١٬٤٣٢	١٬٦٦١٬١٧١٬١٧٦
مصاريف غير موزعة على القطاعات		–	–	–	(٢٬٤٣٣٬٩٨٥٬٢٩١)	(٢٬٤٣٣٬٩٨٥٬٢٩١)	(١٬١٠٥٬٤٢٠٬٠٦٣)
الربح قبل الضريبة		**٤٬٣١٧٬٤٨٢٬٢٨٦**	**٧٬١٩٥٬٨٠٣٬٨١١**	**١٠٬٠٧٤٬١٢٥٬٣٣٥**	**(٢٬٤٣٣٬٩٨٥٬٢٩١)**	**١٩٥٬٤٣٣٬٤٦١٬١٤١**	**٥١٦٬٧٥١٬١١٣**
ضريبة الدخل		–	–	–	–	–	(٣٥٬٤٧٨٬٧٣٠)
صافي ربح السنة		**٤٬٣١٧٬٤٨٢٬٢٨٦**	**٧٬١٩٥٬٨٠٣٬٨١١**	**١٠٬٠٧٤٬١٢٥٬٣٣٥**	**(٢٬٤٣٣٬٩٨٥٬٢٩١)**	**١٩٥٬٤٣٣٬٤٦١٬١٤١**	**١٦٤٬٧٧٢٬٣٨٢**

بنك الأردن – سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
إيضاحات حول البيانات المالية

أ. معلومات عن التوزيع الجغرافي:
يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية الذي تمثل أعماله المحلية من خلال فروعه في المحافظات.
فيما يلي توزيع إيرادات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

	داخل سورية (ليرة سورية)	خارج سورية (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
اجمالي االدخل التشغيلي	٢٢،٠٦٣،٦٣١،٤٥٢	١٤١،٣٤٥،٩٠٢	٢٢،٢٠٤،٩٧٧،٣٥٤
مجموع الموجودات	٦٨،٦١٣،٢٧٨،٨٥٤	١٥،٤٥٨،٨٩٨،٩٥٦	٨٤،٠٧٢،١٧٧،٨١٠
المصروفات الراسمالية	١٤١،٧٨٤،٧٣٤	–	١٤١،٧٨٤،٧٣٤

في حين كانت لعام ٢٠١٩:

	داخل سورية (ليرة سورية)	خارج سورية (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
اجمالي االدخل التشغيلي	١،٣٥١،٦٥١،٤٥٧	٦١،٥٩٦،٨٩٠	١،٤١٣،٢٤٨،٣٤٧
مجموع الموجودات	٢٧،٠٧١،٨٢٣،٢٨٦	٦،١٥٣،٨٦٤،٩٦٠	٣٣،٢٢٥،٦٨٨،٢٤٥
المصروفات الراسمالية	١٢٢،٤٦١،٩٦٠	–	١٢٢،٤٦١،٩٦٠

–كفاية رأس المال
إن أهمية كفاية رأس المال تأتي من كون رأس المال مصدر أساسي لمواجهة المخاطر المتعددة التي قد تواجه البنك وفي سبيل ذلك يعمل البنك وبشكل مستمر على تحسين ورفع كفاءته في إدارة المخاطر التي قد تواجه نشاطات وتوظيفات البنك ويقوم بوضع الأسس الكفيلة بتخفيض التعرض لهذه المخاطر قدر الإمكان لتجنب الخسائر التي قد تؤثر على متانة رأس المال.

هذا وتتضمن الأموال الخاصة الأساسية رأس المال المكتتب به والاحتياطيات والأرباح المدورة / الخسائر المتراكمة بعد أن يتم تنزيل قيمة الموجودات غير الملموسة.
تغيرت مكونات رأس المال الأساسي نتيجة الخسائر المتراكمة وقيمة الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية ذات الصلة والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات وقرارات لجنة بازل. وبشكل عام يتم قياس هذه المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي مع مراعاة تعليمات مجلس النقد والتسليف،حيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً للتصنيف الائتماني الموجب ووفقاً لأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات مجلس النقد والتسليف وذلك بعد طرح الضمانات والمؤونات المقبولة.

أما بالنسبة لمخاطر السوق سيتم أخذ قيمة مراكز القطع الأجنبي التشغيلي المحمولة وذلك بعد تثقيلها بأوزان التثقيل المشار اليها في القرار ٢٥٣/م ن/ب٤.
وأخيراً يتم قياس المخاطر التشغيلية وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم أخذ متوسط الثلاث سنوات الرابحة السابقة لصافي إيرادات المصرف من الفوائد والعمولات المذكورة في القرار السابق.

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة ٨٪ حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٥٣/م ن/ ب٤) لعام ٢٠٠٧ (٨٪ حسب لجنة بازل الدولية)،كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركزات.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.
يوضح الجدول أدناه مكونات رأس المال التنظيمي وصافي الأموال الخاصة الأساسية والأموال المساندة.

يتضمن هذا البند ما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول

بنود رأس المال الأساسي	٢٠٢٠ (ليرة سورية)	٢٠١٩ (ليرة سورية)
رأس المال المكتتب به والمدفوع	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	١١٦,٦٣٦,٩٤٢	١١٦,٦٣٦,٩٤٢
الاحتياطي الخاص	١١٦,٦٣٦,٩٤٢	١١٦,٦٣٦,٩٤٢
خسائر مدورة محققة	(٧,٠٩١,٤٨٣,٦٦٤)	(٥,٩٦٠,٧٠٩,٦٩٤)
أرباح/خسائر مدورة غير محققة	٣,٠٤٥,٩١٦,٥١٦	٩,٧٨٢,٧١٦,٤٠٥
ينزل		
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	(٤٦,٨٨٤,٠٩٤)	(٣٣,٦٢٣,٢٦٠)
بنود رأس المال المساند		
المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية	١١١,٩٣٧,٨٣٣	٣٨,٢٥٩,٣٢٣
مجموع صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)	**٢٦,٦٦٣,٧٦٠,٤٧٦**	**٧,٠٥٩,٩١٦,٦٥٩**
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	٢٦,٨٩٠,٦٥٣,٠٠٠	١٢,٨٠١,٣٠٤,٠٠٠
حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	٢,٤٦٣,٠٦٤,٠٠٠	٩٢٠,٤٣٢,٠٠٠
مخاطر السوق	٢٩,٨١٢,٣٣٨	١٤٨,١٦٦,٨٢٢
المخاطر التشغيلية	٧٩٣,٠٥٧,٠٩٠	٧٦٤,٩٨٣,٤٨٤
المجموع	٣٠,١٧٦,٥٨٦,٤٢٨	١٤,٦٣٤,٨٨٦,٣٠٦
نسبة كفاية رأس المال (٪)	٪٨٨.٣٦	٪٤٨.٢٤
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (٪) الى حقوق الملكية	٪٨٧.٩٩	٪٤٧.٩٨

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٢٥٣ /م ن/ ب ٤ تاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٧ يجب أن لاتقل نسبة كفاية رأس المال عن ٨٪ مع مراعاة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لها.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٠٨٨/م ن/ب٤ تاريخ ٢٦ شباط ٢٠١٤، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٦٢ /م ن / ب١ تاريخ ٤ شباط ٢٠٠٨ بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٢٥٣ /م ن/ب٤ لعام ٢٠٠٧.

بنك الأردن – سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
إيضاحات حول البيانات المالية

– تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات
يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاسترادها أو تسويتها:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	لغاية السنة (ليرة سورية)	أكثر من سنة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	٣١،٦٢٩،٦٢٥،٧٢٣	٤،١٢٣،٤٧٨،٣٥٧	٣٥،٧٥٣،١٠٤،٠٨٠
أرصدة لدى مصارف	٢١١،٧٠٦،٩٠٦،٢٧٧	–	٢١،٧٠٦،٩٠٦،٢٧٧
ايداعات لدى مصارف	١،٩٩٩،٠٠٠،٠٠٠	–	١،٩٩٩،٠٠٠،٠٠٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٨،٠٢٤،٦٥١،٦٢٦	٩،٩٦٤،٦٨٤،٩٤٤	١٧،٩٨٩،٣٣٦،٥٧٠
موجودات ثابتة ملموسة	–	١،٢٦٤،٨٠٢،٠٠٧	١،٢٦٤،٨٠٢،٠٠٧
موجودات غير ملموسة	–	٤٦،٨٨٤،٠٩٤	٤٦،٨٨٤،٠٩٤
موجودات أخرى	٧٥٢،٤١٧،١٢٠	٧،٠٦٣،٥٨٣	٧٥٩،٤٨٠،٧٠٣
حق استخدام الأصول المستأجرة	–	٢٩،٤٧٩،٦٤٢	٢٩،٤٧٩،٦٤٢
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	–	٤،٠٢٢،٣٧٠،٧٦٣	٤٠،٠٢٢،٣٧٠،٧٦٣
موجودات مالية بالقيمة المطفأة	٤٨٧،٨٩٠،٤٢١	–	٤٨٧،٨٩٠،٤٢١
مجموع الموجودات	**٦٤،٦٠٠،٤٩١،١٦٧**	**١٩،٤٥٨،٧٦٣،٣٩٠**	**٨٤،٠٥٩،٢٥٤،٥٥٧**
المطلوبات:			
ودائع مصارف	٨،٠٣٨،٣٣٧،٤٢٠	–	٨،٠٣٨،٣٣٧،٤٢٠
ودائع العملاء	٤٠،٢٢٧،١٩٢،٢٣٢	٣،٠٩٥،٣٨٨،١٨٨	٤٣،٣٢٢،٥٨٠،٤٢٠
تأمينات نقدية	٤،٣٢١،٧٦٨،٤٠٣	–	٤،٣٢١،٧٦٨،٤٠٣
مخصصات متنوعة	٥١٥،٣١٤،٩٦٥	–	٥١٥،٣١٤،٩٦٥
مطلوبات أخرى	١،٢٦٨،٦٣٣،٣٦٦	–	١،٢٦٨،٦٣٣،٣٦٦
التزامات الايجار	٦،٨٣٦،٥٠٠	–	٦،٨٣٦،٥٠٠
مجموع المطلوبات	**٥٤،٣٧٨،٠٨٢،٨٨٦**	**٣،٠٩٥،٣٨٨،١٨٨**	**٧٥،٤٧٣،٤٧١،٠٧٤**
الصافي	**١٠،٢٢٢،٤٠٨،٢٨١**	**١٦،٣٦٣،٣٧٥،٢٠٢**	**٢٦،٥٨٥،٧٨٣،٤٨٣**

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	لغاية السنة (ليرة سورية)	أكثر من سنة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	٩،١٣٩،٩١٢،٢٣٢	١،١٠٦،٢٧٦،٠٨٧	١٠،٢٤٦،١٨٨،٣١٩
أرصدة لدى مصارف	٧،٧١٩،٥٩٦،٣٨٠	–	٧،٧١٩،٥٩٦،٣٨٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٧،٥٨٦،٢٦٥،٦٦٨	٣،٩٩٠،٧١٤،٧٩٦	١١،٥٧٦،٩٨٠،٤٦٤
موجودات ثابتة ملموسة	–	١،٢٥٥،٧١٨،٦٣٨	١،٢٥٥،٧١٨،٦٣٨
موجودات غير ملموسة	–	٣٣،٦٢٣،٢٦٠	٣٣،٦٢٣،٢٦٠
موجودات أخرى	٣٢٣،٤٥٤،٢٦٥	١٧،٠١٨،٣٤٠	٣٤٠،٤٧٢،٦٠٥
حق استخدام الأصول المستأجرة	٥٥،٥٧٧،٠٩٩	–	٥٥،٥٧٧،٠٩٩
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	–	١،٥٠٠،٦٧٥،٣١١	١،٥٠٠،٦٧٥،٣١١
موجودات مالية بالقيمة المطفأة	٤٩٦،٨٥٦،١٦٩	–	٤٩٦،٨٥٦،١٦٩
مجموع الموجودات	**٢٥،٣٢١،٦٦١،٨١٣**	**٧،٩٠٤،٠٢٦،٤٣٢**	**٣٣،٢٢٥،٦٨٨،٢٤٥**
المطلوبات:			
ودائع مصارف	٢،٩١٩،١٤٤،٦٧٨	–	٢،٩١٩،١٤٤،٦٧٨
ودائع العملاء	٢٠،٩٨٢،٨٣٣،٤٣٩	–	٢٠،٩٨٢،٨٣٣،٤٣٩
تأمينات نقدية	١،٥٩١،٦١٦،٥٣٥	–	١،٥٩١،٦١٦،٥٣٥
مخصصات متنوعة	١٤٤،٦٥٢،٤٠٧	–	١٤٤،٦٥٢،٤٠٧
مطلوبات أخرى	٥٢٤،٦٦٥،٤٧٢	٦٥٨،٦١٩	٥٢٥،٣٢٤،٠٩١
التزامات الايجار	٦،٨٣٦،٥٠٠	–	٦،٨٣٦،٥٠٠
مجموع المطلوبات	**٢٦،١٦٩،٧٤٩،٠٣١**	**٦٥٨،٦١٩**	**٢٦،١٧٠،٤٠٧،٦٥٠**
الصافي	**(٨٤٨،٠٨٧،٢١٨)**	**٧،٩٠٣،٣٦٧،٨١٣**	**٧،٠٥٥،٢٨٠،٥٩٥**

– إرتباطات وإلتزامات محتملة (خارج الميزانية)

أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية (قيمة اسمية):

كما في ٣١ كانون الأول	٢٠٢٠ (ليرة سورية)	٢٠١٩ (ليرة سورية)
اعتمادات استيراد	٩،٠٥٥،٧٦٠	٥،٦٩٠،٦٧٢
قبولات صادرة	٢٦٥،٤١٨،٤٦٤	–
كفالات صادرة:		
دفع	٢٠٥،٩٤٧،٥٠٩	١٦١،٠٢٠،٨٦٣
دخول في العطاء	٥١،٢١٠،٠٠٠	٢٨،٢٣٤،٠٠٠
حسن تنفيذ	٤٠،٣٣،٥٥٧،٩٦٤	١،٤٤٥،٨٢٩،٨٥٠
سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة	١،٥٠٩،١٣٤،٠٠٠	١،١٨٤،٦٣٨،٨٧٠
سقوف تسهيلات غير مستغلة غير مباشرة	٨٤٧،١٠٤،٠٠٠	٥٣٧،٢٥٤،٦٩٠
	٦،٩٢١،٤٢٧،٦٩٧	**٣،٣٦٢،٦٦٨،٩٤٥**

ب. التزامات تعاقدية:

كما في ٣١ كانون الأول	٢٠٢٠ (ليرة سورية)	٢٠١٩ (ليرة سورية)
عقود إيجارات تشغيلية (مدة أقل من سنة)	٤٨،٠٤٥،١٥٣	١٨،٨٦٣،٦٢٨
عقود إيجارات تشغيلية (مدة أكثر من سنة)	–	٥٥،٥٩٤،٥٥٢
	٤٨،٠٤٥،١٥٣	**٧٤،٤٥٨،١٨٠**

تمثل عقود الايجار التشغيلية عقود ايجار الفروع المنتشرة في أنحاء القطر.

٣٩– الأرباح القابلة للتوزيع
لم يتم توزيع أرباح بناءً على قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١» ليس للشركة المساهمة توزيع أي ربح على المساهمين إلا بعد تغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة».

٤٠– القضايا المقامة على المصرف
لا يوجد حتى تاريخ التقرير قضايا مقامة على المصرف.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية ٢٠٢٠

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية ٢٠٢٠

– كلمة رئيس مجلس الإدارة

– تقرير مجلس الإدارة

١. أنشطة البنك الرئيسية والتوزع الجغرافي لفروع البنك وحجم الاستثمار الرأسمالي
٢. الشركات التابعة للبنك
٣. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء الإدارة العليا التنفيذية
٤. مساهمات كبار المساهمين
٥. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي
٦. درجة الاعتماد على موردين محددين
٧. الحماية الحكومية والامتيازات
٨. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية
٩. معايير الجودة الدولية
١٠. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب
١١. وصف المخاطر التي يواجهها البنكص
١٢. وصف للإنجازات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام ٢٠٢٠
١٣. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة
١٤. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم
١٥. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال عام ٢٠٢٠
١٦. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية لعام ٢٠٢١
١٧. أتعاب مدقق الحسابات المستقل
١٨. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة
١٩. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام ٢٠٢٠ والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها
٢٠. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠
٢١. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي
٢٢. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك وأقاربهم
٢٣. نتائج التقييم السنوي لعام ٢٠٢٠ لإجراءات الرقابة الداخلية، وخطة إجراءات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٢١
٢٤. تحفظات تقرير مدقق الحسابات على البيانات المالية السنوية
٢٥. العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك من أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية

– تقرير مدققي الحسابات

– الإقرارات

– الهيكل التنظيمي العام

– شبكة الفروع

كلمة رئيس مجلس الإدارة
تم ذكرها في بداية التقرير السنوي

تقرير مجلس الإدارة
تم ذكره في الصفحة رقم (٩–١٠).

١. أ – أنشطة البنك الرئيسية
القيام بكافة العمليات المصرفية وفق المادة ١٢ من القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١، والمواد ٨٥– ٨٦ وغيرها من القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، وبخاصة قبول الودائع بأنواعها وتوظيفها، والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً لأحكام عقد التأسيس، ومن الأعمال:
– قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لآجال مختلفة.
– خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتج، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
– خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
– تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية، وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
– إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية والاتجار بهذه الأوراق.
– توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
– فتح حسابات جارية وحسابات توفير بالعملة السورية والأجنبية.
– تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
– إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية، وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.
– شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.

– الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
– شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية، وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.
وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير، أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات، وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع، وضمن الحدود التي يحددها مجلس النقد والتسليف.

١.ب- التوزع الجغرافي لفروع البنك

٢. بلغ عدد فروع بنك الأردن- سورية ١٣ فرع حتى نهاية عام ٢٠٢٠، وعدد الصرافات الآلية العاملة ١٢ صراف و ٤ مراكز لتنمية أعمال ومركزين للإدارة، وقد ورد ذكرها في شبكة الفروع في نهاية التقرير صفحة رقم ( )

الفرع	الموظفين	الفرع	الموظفين
أبو رمانة	٩	حرستا	مغلق مؤقتاً
شارع بغداد	٨	صحنايا	٥
العباسيين	٧	جرمانا	٧
شارع الفيصل	٧	البارون	مغلق نهائياً بتاريخ ٢٠١٩/٨/٦
العزيزية	٦	الحمدانية	مغلق مؤقتاً
اللاذقية	١١	حمص	٤
طرطوس	٦	الإدارة العامة وإدارة العمليات والمراكز	١٣٠
السويداء	٨	المجموع	٢٠٨

١. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام ٢٠٢٠ مبلغ ١٤١.٧٨٤.٧٣٤ ليرة سورية ، وكان حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام ٢٠١٩ بقيمة ١٢٢.٤٦١.٩٦٠ ليرة سورية.

٢. الشركات التابعة للبنك

لا يوجد شركات تابعة لبنك الأردن- سورية

٣. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة

السيد صالح رجب عليان حماد
(ممثل بنك الأردن)

المنصب : رئيس مجلس الإدارة (منذ تاريخ ٢٠١٩/٨/٤)
تاريخ الميلاد : ١٩٦٢ / ٧ / ٢٧
تاريخ التعيين : ٢٠١٧ / ١٠ / ١٦
تاريخ العضوية : ٢٠١٧ / ١٠ / ١٦ طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادة العلمية :
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة ١٩٨٥ من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية :
- المدير العام لبنك الأردن منذ ٢٢ آذار ٢٠١٨ ولغاية تاريخه.
- المدير العام بالوكالة بنك الأردن منذ ١٣ كانون الثاني ٢٠١٧ ولغاية ٢١ آذار ٢٠١٨.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر، وأمين سر مجلس الإدارة، في بنك الأردن منذ ٢٠١٥/٧/٢٧ ولغاية ٢٠١٧/١/١٢.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر، وأمين سر مجلس الإدارة، في بنك الأردن من٢٠١٤/١٢/١٥ - ٢٠١٥/٥/٢٨.
- المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر، وأمين سر مجلس الإدارة، في بنك الأردن منذ ٢٠٠٩/١/١ - ٢٠١٤/١٢/١٤.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ ١٩٩٤/١٢/١ - ٢٠٠٨/١٢/٣١.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية (CCO – CORE)

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للإستثمار م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص المساهمة الخاصة المحدودة.

السيد عبد العزيز رشيد السخني

المنصب : نائب رئيس مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد : ١٩٤٨ / ١ / ١
تاريخ التعيين: ٢٠٠٨ / ٥ / ٢٨
تاريخ العضوية : ٢٠٠٨ / ٥ / ٢٨ طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادة العلمية :
الشهادة الثانوية العامة ١٩٦٧

الخبرات العملية :
- مدير عام الشركة السورية للصناعات المعدنية- سيمكو
- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن- تيميكو
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أدير للتأمين سابقاً
- مؤسس ومالك سابق لشركة آلكو في إيطاليا

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن- تيميكو
- رئيس مجلس إدارة مجموعة السخني للمعادن

المنصب : عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد : ٢٧ / ٤ / ١٩٥٥
تاريخ التعيين : ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٨
تاريخ العضوية : ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٨ طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية :
بكالوريوس حقوق من جامعة بيروت العربية في لبنان عام ١٩٧٧

الخبرات العملية :
– مستشاراً قانونياً لبنك الأردن من ٢٨ / ٤ / ٢٠١٥ ولغاية تاريخه
– مستشاراً قانونياً ومديراً للدائرة القانونية لبنك الأردن من ١٠ / ٤ / ١٩٩٤ – ٢٠١٥/٤/٢٧
– خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة ١٩٨١

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
– عضو مجلس إدارة في الشركة الدولية للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
– عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي
– عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
– عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
– عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
– عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمار
– عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.

السيد أسامة سميح أمين سكري
(ممثل بنك الأردن)

المنصب : عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد : ١ / ١ / ١٩٦٥
تاريخ التعيين : ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٨
تاريخ العضوية : ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٨ طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادة العلمية :
ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية، الجامعة الامريكية في بيروت ٢٠١٦
إجازة في الهندسة الكهربائية من جامعة Purdue في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٧

الخبرات العملية :
– مالك ومدير مؤسسة محمد أسعد هارون (أنظمة تكنولوجيا المعلومات)
– عضو مجلس إدارة شركة السهم للأوراق المالية سابقاً
– مدير عام سابق للشركة العامة لمرفأ اللاذقية
– عضو مجلس إدارة الشركة الفرنسية للنبيذ Domaine De Bergylus سابقاً
– مالك وشريك متضامن شركة محمد أسعد هارون وطلال هارون
– القنصل الفخري لمملكة الدنمارك في اللاذقية

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
– عضو مجلس إدارة شركة كليك سورية

السيد محمد أسعد نزار هارون

المنصب : عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد : ١٨ / ٩ / ١٩٦٢
تاريخ التعيين : ١٦ / ٦ / ٢٠١٥
تاريخ العضوية : ١٦ / ٦ / ٢٠١٥ طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل

الشهادة العلمية :
بكالوريس في الهندسة المدنية من جامعة أوهايو ستيت الولايات المتحدة الأمريكية
ماجستير في الهندسة المدنية من جامعة دايتون في الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرات العملية :
– مدير عام شركة بردان للإستيراد والتصدير
– خبرة تفوق العشرين عام في مجال التجارة

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
– نائب رئيس اتحاد غرف التجارة السورية
– عضو في جمعية رجال وسيدات الأعمال
– عضو مجلس ادارة في مجلس الأعمال السوري الروسي

السيد عمار محمد سعيد البردان

السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

المنصب: عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد : ١٢ / ١٠ / ١٩٤١
تاريخ التعيين : ١٦ / ٦ / ٢٠١٥
تاريخ العضوية : ١٦ / ٦ / ٢٠١٥ طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل

الشهادة العلمية :
بكالوريس تجارة من جامعة دمشق ١٩٦٦

الخبرات العملية :
– تجارة الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعيية
– تجارة المواد الغذائية
– صاحب شركة مختصة بالجودة
– عضو سابق في مجلس إدارة مصرف التوفير

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
– رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للمراقبة والفحص (كونكس) شركة مساهمة مغفلة
– عضو مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية
– عضو مجلس إدارة مشفى دمشق
– عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية
–ممثل اتحاد غرف التجارة السورية في لجنة الإبداع والاختراع ولجنة الملكية الفكرية– وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

السيدة هانيا محمد قحطان العيطة

المنصب: عضو مجلس الإدارة (منذ تاريخ ٢٠١٩/٨/٤)
تاريخ الميلاد : ١٥ / ٣ / ١٩٥٩
تاريخ التعيين : ٤ / ٨ / ٢٠١٩
تاريخ العضوية : ٤ / ٨ / ٢٠١٩ طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل

الشهادة العلمية :
بكالوريس في ادارة الأعمال من جامعة لاهاي للعلوم التطبيقية
دراسة اللغتين الفرنسية والإنكليزية في ستراسبورغ– فرنسا

الخبرات العملية :
– شريك ومدير تنفيذي لشركة عيطة اخوان من تاريخ ١٩٩٦ حتى الآن.
شريك ونائب مدير عام ومدير مالي للشركة التقنية للمعقمات من تاريخ ٢٠٠٦ حتى الآن.

السيدة ديانا طريف الأخرس

المنصب: عضو مجلس الإدارة (منذ تاريخ ٢٠١٩/٨/٤)
تاريخ الميلاد : ١٥ / ٥ / ١٩٨٤
تاريخ التعيين : ٤ / ٨ / ٢٠١٩
تاريخ العضوية : ٤ / ٨ / ٢٠١٩ طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادة العلمية :
ماجستير في إدارة الأعمال من المعهد العالي لإدارة الأعمال/ دمشق
بكالوريوس في ادارة الأعمال اختصاص مالية وبنوك من الجامعة الأمريكية في بيروت/ لبنان

الخبرات العملية :
– شريك ومدير في شركة المطاحن الكبرى في المدينة الصناعية بحمص من عام٢٠٠٧ لتاريخه
– مالك ومدير في مؤسسة ديانا لنقل في حمص من عام ٢٠٠٧ لتاريخه
– تجارة المواد الغذائية

٣. ب- أسماء الإدارة العليا التنفيذية

السيد رائف يوسف أبو داهود

المنصب : المدير العام
تاريخ الميلاد : ٠٨/١٢/١٩٦٨
تاريخ التعيين :٠٩/٠٣/٢٠٢٠

الشهادة العلمية :

- بكالوريوس محاسبة من جامعة اليرموك
- شهادات مهنية مختصة في المصارف
- عدد كبير من الدورات المصرفية المختصة في البنوك والإدارة
- عدد كبير من الدورات المتعلقة بتطوير المهارات الإدارية

الخبرات العملية :

بنك الأردن – عمان

- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الاعمال التجارية من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠
- مكلف بإدارة دائرة التنمية اعمل الشركات الكبرى من تاريخ ٤/٢٠١٠ لغاية تاريخ ١١/ ٢٠١٠
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الاعمال التجارية ٢٠٠٨ – ٢٠١٠

بنك الاتحاد – عمان

- مدير دائرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ٢٠٠٨ – ٢٠٠١
- مدير تسهيلات فرع الشميساني ٢٠٠١ – ١٩٩٩
- مفتش بدائرة التدقيق ١٩٩٩ – ١٩٩٧
- مسؤول قسم الكمبيالات بفرع الرمثا ١٩٩٧ – ١٩٩٤

العضوية الحالية في لجان بنك الأردن – عمان

- عضو لجنة التسهيلات الائتمانية
- عضو لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO)
- عضو لجنة الاستثمار
- عضو لجنة تسعير العمولات المصرفية لخدمات البنك
- عضو لجنة تطوير العملية الائتمانية

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتاجير التمويلي
- عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية و نائب الرئيس

الإدارة العليا

الاسم	المنصب	الشهادة العلمية والخبرة
السيد عبود جورج سعاده	نائب المدير العام	بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة اعمال خبرة مصرفية ١٦ سنة
السيد حسام فوزي فارس العلي	مدير العمليات المحلية المركزية	بكالوريوس تجارة واقتصاد خبرة ٣٢ سنة في العمليات التجارية والمصرفية
السيد محمد إياد عمر الطناني	مدير الدائرة المالية	ماجستير إدارة مصارف بكالوريوس اقتصاد – اختصاص محاسبة خبرة مصرفية ١٠ سنوات
السيد فادي صفوت	مكلف/مدير دائرة أنظمة المعلومات	بكالوريوس في تقانة المعلومات خبرة مصرفية ٢٠ سنة
السيد محمد سامي ابراهيم	مدير التدقيق الداخلي	بكالوريوس اقتصاد اختصاص محاسبة خبرة مصرفية ١٦ سنة
السيد مهند تميم	مدير دائرة المتابعة والتحصيل	بكالوريوس اقتصاد خبرة مصرفية ١٣ سنوات
السيد مكسيم كريم علي	مدير مراقبة الإلتزام	ماجستير مصارف وتمويل بكالوريوس اقتصاد – اختصاص إدارة أعمال خبرة مصرفية ١٣ سنة
السيدة علا ابراهيم باير العلي	مدير مراجعة الائتمان	بكالوريوس اقتصاد اختصاص مصارف وتأمين خبرة مصرفية ١٣ سنة
السيدة ربى عبد الباقي حسين	أمين سر مجلس الإدارة	بكالوريوس حقوق خبرة مصرفية ١١ سنوات
السيد حسام الدين عبد الغني جاويش	مدير قسم الإجراءات القانونية والقضايا	بكالوريوس حقوق خبرة مصرفية ١٢ سنة

يتضمن التقرير اسماء كافة اعضاء الادارة العليا عدا المناصب الشاغرة في ادارة الادارات و الاقسام .

٤. مساهمات كبار المساهمين

أ – مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	١٤،٧٠٠،٠٠٠	٤٩٪	أردنية
اسامة محمود قرواني	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٪	سورية
إيهاب محمد مخلوف	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٪	سورية
ديانا طريف الأخرس	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٪	سورية
رامي محمد مخلوف	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٪	سورية
نورا طريف الأخرس	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٪	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٪	سورية
ديما غيث فرعون	٧٥٠،٠٠٠	٢٫٥٪	سورية
لانا غيث فرعون	٧٥٠،٠٠٠	٢٫٥٪	سورية
محمد أسعد هارون	٦٠٠،٠٠٠	٢٪	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	٦٠٠،٠٠٠	٢٪	سورية

ب – مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	١٤،٧٠٠،٠٠٠	٤٩٪	أردنية
اسامة محمود قرواني	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٪	سورية
إيهاب محمد مخلوف	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٪	سورية
ديانا طريف الأخرس	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٪	سورية
رامي محمد مخلوف	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٪	سورية
نورا طريف الأخرس	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٪	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	١،٥٠٠،٠٠٠	٥٪	سورية
ديما غيث فرعون	٧٥٠،٠٠٠	٢٫٥٪	سورية
لانا غيث فرعون	٧٥٠،٠٠٠	٢٫٥٪	سورية
محمد أسعد هارون	٦٠٠،٠٠٠	٢٪	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	٦٠٠،٠٠٠	٢٪	سورية

٥. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي

ورد ضمن فقرة المركز التنافسي صفحة رقم (١٤)

٦. درجة الاعتماد على موردين محددين اياد

لا يوجد

٧. الحماية الحكومية والامتيازات

لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك، أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها، كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

٨. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية اياد

لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

٩. معايير الجودة الدولية

– يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات، والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
– لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

١٠. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب

ورد الهيكل التنظيمي لبنك الأردن– سورية صفحة رقم (١٢٦)، وقد ورد عدد الموظفين ومؤهلاتهم، وعدد برامج التدريب والتأهيل، وعدد المستفيدين من الدورات الخارجية والداخلية، ضمن الأنشطة و الإنجازات في فقرة الموارد البشرية والتدريب، صفحة رقم (٢١).

١١. وصف المخاطر التي يواجهها البنك

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد، أي الموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وإن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية تنسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.
تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته، كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

ولدى بنك الأردن سورية دائرة مستقلة لإدارة المخاطر ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر.
وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:-
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر وإعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان- مخاطر السوق- مخاطر السيولة- أسعار الفائدة- أسعار الصرف والمخاطر التشغيلية)
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الأستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.
- إعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:-
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

وتقوم لجان البنك مثل لجان الإئتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

ويمكن الاطلاع على الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر، والشروحات الكافية عن أنواع المخاطر ضمن البيانات المالية في التقرير السنوي في الصفحات رقم (١٣٨ - ١٤٢)

١٢. وصف للإنجازات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام ٢٠٢٠

وردت ضمن فقرة الأنشطة والإنجازات صفحة رقم (١٢)

١٣. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة

لم يشهد العام ٢٠٢٠ أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات البنك

١٤. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم

وردت ضمن فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة ٢٠٢٠ صفحة رقم (٢٦)

١٥. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال ٢٠٢٠

ورد في فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة ٢٠٢٠ صفحة رقم (٢٣)

١٦. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية

أدرجت ضمن فقرة أهداف خطتنا المستقبلية لعام ٢٠٢٠ صفحة رقم (٢٩)

١٧. أتعاب مدقق الحسابات المستقل

(المبالغ مقربة بآلاف الليرات السورية)	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
أتعاب مدقق الحسابات المستقل	١٠,٠٠٠	١٥,٥٢٥	١٢,٠٩٦	٥,٥٥٧	١٥,٠٠٠	٩,٠٠٠	٦,٦٠٠	٦,١٥٠	٣,٣٦٦	٢,٧٣٧	١,٣٨٤

١٨. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١			
الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
صالح رجب حماد	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن – الاردن	٤٩٪
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة سميح سكري	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز رشيد السخني	نائب رئيس مجلس إدارة	ـــــــــ	١٪
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	ـــــــــ	٢٥*٠٪
هانيا محمد قحطان العيطة	عضو مجلس إدارة	ـــــــــ	٢٥*٠٪
ديانا طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	ـــــــــ	٥٪
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	ـــــــــ	٢٥*٠٪

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في ٢٠١٩/١٢/٣١			
الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
شاكر توفيق فاخوري	عضو مجلس إدارة		
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة	بنك الأردن – عمان	٤٩٪
أسامة سميح سكري	عضو مجلس إدارة		
صالح رجب حماد	رئيس مجلس إدارة		
عبد العزيز رشيد السخني	نائب رئيس مجلس إدارة	ـــــــــ	١٪
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	ـــــــــ	٢٥*٠٪
هانيا محمد قحطان العيطة	عضو مجلس إدارة	ـــــــــ	٢٥*٠٪
ديانا طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	ـــــــــ	٥٪
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	ـــــــــ	٢٥*٠٪

١٩. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام ٢٠٢٠ والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها

تم تسديد مبلغ ٦٤،٤٣٨،٠٠٠ ليرة سورية كرواتب للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام ٢٠٢٠.
تم تسديد مبلغ ٣٠،٤٤٨،٩١٧ ليرة سورية كرواتب للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام ٢٠١٩.
تم تسديد مبلغ ٦٦،٤٤٦،٣٣٣ ليرة سورية كرواتب للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام ٢٠١٨.
ولم يتم تسديد أي منافع لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

٢٠-عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلا ل عام ٢٠٢٠

الاسم	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	الجنسية	غير تنفيذي	مستقل	عدد الاجتماعات
السيد محمد أسعد هارون						٧
السيد أسامة سميح سكري	ـــــــ	١٪	سورية	نعم	لا	٧
السيد صالح رجب حماد						٧
السيد عبد العزيز السخني						٥
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	ـــــــ	٢٥*٠٪	سورية	نعم	نعم	٧
السيدة هانيا العيطة	ـــــــ	٢٥*٠٪	سورية	نعم	نعم	٧
السيد عمار محمد سعيد البردان	ـــــــ	٢٥*٠٪	سورية	نعم	نعم	٦
السيدة ديانا طريف الأخرس	ـــــــ	٥٪	سورية	نعم	لا	٧
السيد محمد أسعد هارون						٧
السيد أسامة سميح سكري						٧

١٢. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي

٢٢. لم يتم منح أي تبرعات في العام ٢٠٢٠، فيما واصل البنك دوره في تحمل المسؤولية الاجتماعية حيث استمر بتدريب طلاب الجامعات في السنوات الأخيرة أو الخريجين من أصحاب الاختصاصات المتعلقة بالادارة والمصارف.

٢٣. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم
لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات تم عقدها.

٢٤. نتائج التقييم السنوي لعام ٢٠٢٠ لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، والتحسينات المخطط إدخالها على أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٢١ التدقيق
يعتمد بنك الأردن سورية نظام مخاطر متكامل وفعال يتم العمل عليه من قبل دائرة إدارة المخاطر ودائرة التدقيق الداخلي ، من خلال برنامج إدارة المخاطر (CARE)، ويتم من خلاله فحص ذاتي للإجراءات الرقابية لفروع ودوائر البنك، وفحص مستقل يتم تنفيذه خلال زيارات التدقيق ، حيث يتم بشكل دوري ربعي استخراج الكشوفات الخاصة بتقييم البيئة الرقابية والأحداث التشغيلية الحاصلة في كل فروع ودوائر وأقسام البنك، وتقديم هذه التقارير للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ليتم رفعها لمجلس الإدارة أصولاً.
يتم بشكل دوري فحص نظام الرقابة الداخلي بشكل مستقل خلال زيارات التدقيق الداخلي للدوائر والفروع ، ورفع النتائج للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة . ولم تتضمن النتائج على أي خلل في نظام الرقابة الداخلية .
وبالنسبة للتحسينات المخطط إدخالها في عام ٢٠٢١، الاستمرار في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي وتقديم الاقتراحات التي تساهم في تطويره و استمرار المشاركة في ورشات العمل وتحديث ملفات مخاطر الوحدات على نظام الـ CARE حسب الخطة المعتمدة وبالتنسيق مع دائرة ادارة المخاطر،و استمرار المشاركة في مراجعة إجراءات العمل وتحديثها.

٢٥. تحفظات تقرير مدقق الحسابات على البيانات المالية السنوية
لا يوجد أي تحفظات من قبل مدقق الحسابات على البيانات المالية للبنك لعام ٢٠٢٠، حسبما هو مذكور في الصفحة رقم (٥٦)

٢٦. العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك من أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية مخاطر
لا يوجد أي عقوبات أو جزاءات مفروضة لها تأثير جوهري على عمل البنك، من قبل أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية

تقرير مدققي الحسابات
تقرير مدقق الحسابات /شركة يو تي سي إنترناشونال ولطفي السلامات محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية/ حول البيانات المالية السنوية للبنك، يشير أن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية لعام ٢٠٢٠ صفحة رقم (٣٩-٤٠).

الإقرارات
إن مجلس إدارة بنك الأردن- سورية، يقر وبحسب علمه واعتقاده، بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية ٢٠٢١ .

كما يقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لعام ٢٠٢٠، وبتوفر نظام رقابة فعّال في البنك.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد صالح رجب عليان حماد – ممثل بنك الأردن	رئيس مجلس الإدارة	
السيد عبد العزيز رشيد السخني	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد أسامة سميح أمين سكري – ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أسعد نزار هارون– ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيدة هانيا محمد قحطان العيطة	عضو مجلس إدارة	
السيدة ديانا طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	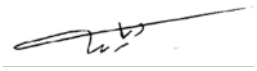
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	

السيد صالح رجب
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

الهيكل التنظيمي العام ٢٠٢٠ (معتمد بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥)

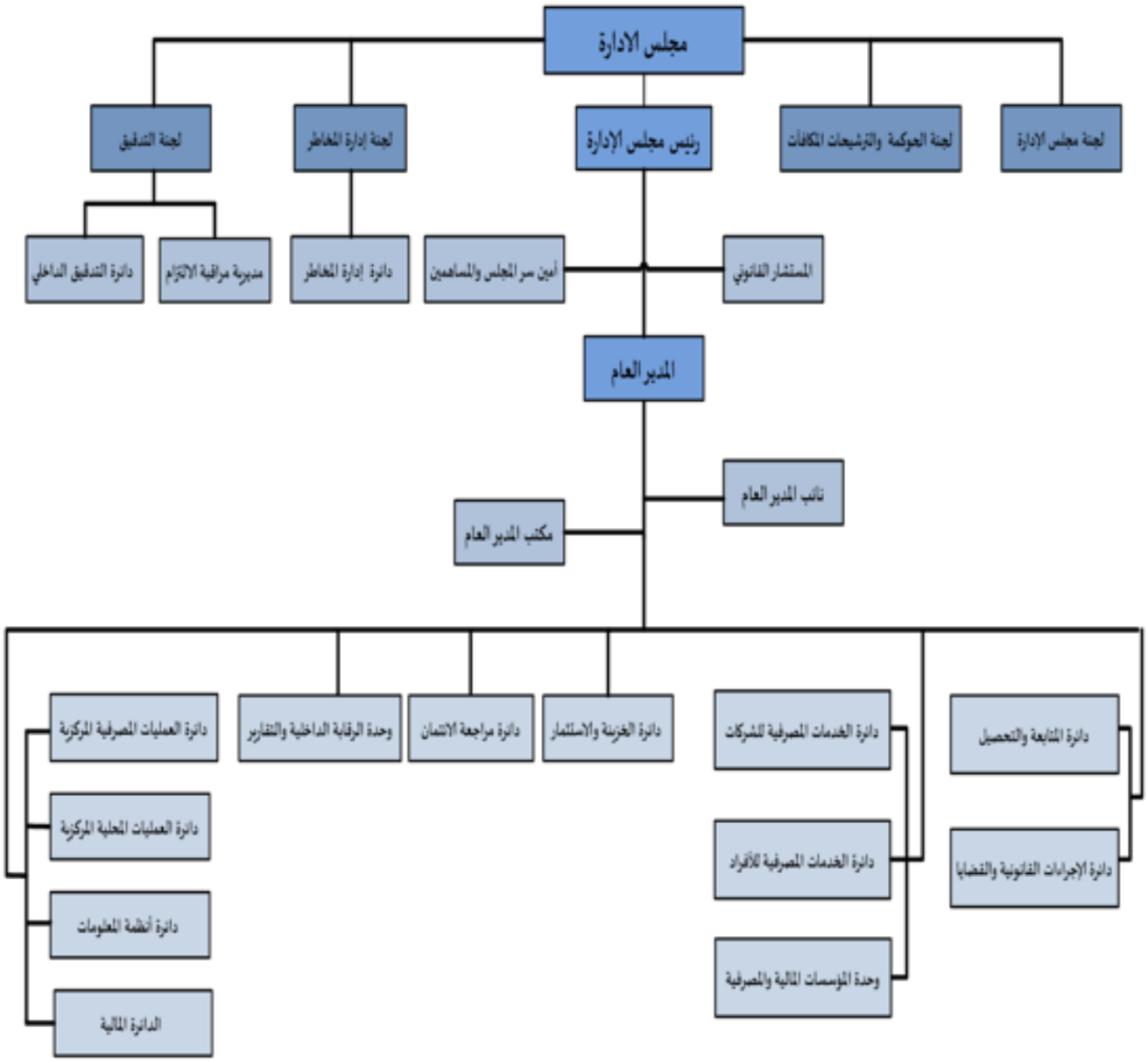

الحاكمية المؤسسية

يولي بنك الأردن–سورية، وانطلاقاً من رؤيته الإستراتيجية كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة السليمة، وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات مصرف سورية المركزي، وكذلك أفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحوكمة ودليل الحوكمة في سورية، كما يلتزم البنك بتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية.

ومن هنا فإن مجلس إدارة بنك الأردن– سورية يعمل جاهداً على الالتزام بدليل الحوكمة، بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي في سورية، والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من دليل الحوكمة على (CD) مرفق بالتقرير السنوي، بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

– المحور الأول (مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحوكمة على ما يلي :

١. الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام.
٢. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة حتى الدرجة الرابعة.
٣. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام، بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
٤. ويجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة ونائبه من الأعضاء غير التنفيذيين.
٥. يطلع الرئيس بما يلي :

– يتولى رئيس مجلس الإدارة تمثيل البنك لدى الغير وفقاً لأنظمة المصرف.
– إدارة اجتماعات المجلس والتأكد من تناول الموضوعات المعروضة عليه بشكل كافي.
– إقامة علاقات بناءة بين المجلس سواء الأعضاء التنفيذيين والمستقلين والإدارة التنفيذية.
– دعم وتشجيع تقديم النقد البناء أثناء اجتماعات المجلس حول القضايا التي يوجد تباين في وجهات النظر المقدمة بشأنها وتشجيع التصويت على تلك القضايا.
– التأكد من توفر معايير سليمة من الحوكمة لدى البنك.
– التأكد من وصول المعلومات الكافية لكل من المساهمين وأعضاء المجلس في الوقت المناسب.

واستمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحوكمة لبنك الأردن– سورية، الذي تم إعداده استناداً لقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك، وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي السوري، والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.
علماً بأن رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذيين.

مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية، إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن– سورية من ٩ أعضاء، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

يكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، حيث يتولى أمين سر المجلس إعدادها، وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة (٦) اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠.
أسماء أعضاء مجلس الإدارة مبينة في التقرير صفحة رقم (١٤١–١٤٥) وعدد الاجتماعات التي حضرها الأعضاء مبينة في الصفحة رقم (٥٤)

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن– سورية بموجب دليل الحوكمة، أربع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، ولجنة مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق:

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحوكمة، بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد محمد أبو الهدى اللحام	رئيساً
السيدة هانيا محمد قحطان العيطة	عضو
السيد اسامه السكري	عضو

هذا وقد اجتمعت اللجنة (٤) اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠ حيث اجتمعت اللجنة مع المدقق الخارجي بما ينسجم مع تعليمات دليل الحوكمة، كما تم الاجتماع مع السيد مدير التدقيق الداخلي (٤) مرات خلال عام ٢٠٢٠ . علماً بأن السيد عمار البردان قد استقال من عضويه مجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٣ و تم بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٠ اعادة تشكيل لجنة التدقيق ولكن بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣ تمت استقالة السيد اسامة السكري دون تغيير على عضويه باقي السادة في اللجنه .

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

١. مراجعة مدى ملائمة الإفصاحات في التقارير المالية الصادرة عن البنك، وتوافقها مع متطلبات مصرف سورية المركزي، والسلطات الرقابية والتشريعية، والمعايير الدولية للتقارير المالية.
٢. مراجعة البيانات المالية المرحلية والختامية للبنك، والتحقق من دقتها قبل عرضها على مجلس الإدارة لإقرارها.
٣. دراسة الإجراءات والسياسات المحاسبية المطبقة في البنك، والتحقق منها وتوافقها مع السياسات المتعارف عليها، ومع المعايير

المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية ومع متطلبات مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
٤. دراسة ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
٥. متابعة والإشراف على أعمال دائرة التدقيق الداخلي في البنك، علماً بأن دائرة التدقيق الداخلي مرتبطة فنياً وإدارياً مع لجنة التدقيق، وتقدم التقارير الصادرة عن دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق.
٦. دراسة ومراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك، والتحقق من شموليتها ودقتها.
٧. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية المتبعة من قبل البنك، ومدى سلامتها والتقيد بها.
٨. دراسة وإقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك.
٩. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بخصوصها.
١٠. التحقق من توفر الموارد الكافية لعمل دائرة التدقيق الداخلي، سواء من ناحية الموارد البشرية أو الموارد المالية أو التجهيزات اللازمة.
١١. تقديم توصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله ومكافآته وأتعابه وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة إلى تقييم موضوعية واستقلال المدقق الخارجي، مع الأخذ بالاعتبار أي أعمال خارج نطاق التدقيق قام بها المدقق الخارجي.
١٢. إجراء مراجعة مرة في السنة على الأقل، لأداء المدقق الخارجي ونطاق عمله.
١٣. التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
١٤. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير المدقق الخارجي، وإبداء أي ملاحظات بشأنها ومناقشة المدقق بخصوصها، ومتابعة الإجراءات المتخذة من البنك حيالها.
١٥. مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات، مثل عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، أو إساءة الأمانة، والعمل على وضع الإجراءات والضوابط الكفيلة بتلافيها وعدم تكرار حدوثها.
١٦. مراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تم دمج لجنة الترشيحات والمكافآت بلجنة الحوكمة وقد تم انتخابها من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة، ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة من السادة :

السيد صالح رجب حماد	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد ة هانيا محمد قحطان العيطة	عضو

هذا واجتمعت اللجنة ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠، حيث قام السيد المدير العام بتمثيل دائرة الموارد البشرية عند الاجتماع باللجنة خلال عام ٢٠٢٠ ، وقام بالرد على كافة استفسارات اللجنة.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالحوكمة ما يلي :

١. متابعة آخر المستجدات على الصعيدين المحلي والدولي في مجال الحوكمة، للاستفادة منها وتوظيفها، للارتقاء بعمل البنك.
٢. الإشراف على إعداد ومراجعة دليل الحوكمة للبنك، ضمن الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم عمل البنك.
٣. إجراء مراجعة سنوية لمحتويات وبنود دليل الحوكمة للبنك، بهدف تحديثه وتضمينه أي تطورات في مجال الحوكمة.
٤. وضع الإجراءات والأساليب الكفيلة بتنفيذ بنود ومحتويات دليل الحوكمة والتقيد بها.
٥. إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحوكمة في البنك وتقديمه إلى مجلس الإدارة وإلى الجهات المعنية بذلك.
٦. التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل.

إضافة إلى المهام المتعلقة بالترشيحات والمكافآت، وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

١. تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول أسس ومعايير التوصية والترشيح وإعادة الترشيح لعضوية المجلس ولجان المجلس ولشغل منصب الرئيس التنفيذي وإلغاء العضوية، مع مراعاة القوانين والأنظمة النافذة وذلك بهدف اختيار الأفضل لعضوية مجلس الإدارة، شريطة أن لا يتم ترشيح أي شخص يحظر عليه قانوناً أن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك، ووفقاً لما هو منصوص عليه بهذا الشأن.
٢. إجراء مراجعة سنوية لاحتياجات مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
٣. دراسة الوقت الذي يجب أن يخصصه كل عضو لأعمال مجلس الإدارة.
٤. تقديم التوصيات حول التغييرات الممكن إجراءها على هيكل مجلس الإدارة.
٥. تقييم جوانب القوة والضعف في أداء مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات حول كيفية معالجة مواطن الضعف، لتحقيق مصالح البنك.
٦. تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، على أن تكون عملية التقييم دورية وبشكل نصف سنوي، مع الأخذ بالاعتبار الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها والمشار إليها في هذا الدليل، وذلك بعد أن تضع تعريف للأعضاء المستقلين والتنفيذيين وغير التنفيذيين وبما يتوافق مع المعايير الموضوعة في دليل الحوكمة الصادر عن مجلس النقد والتسليف.
٧. تقييم ومراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية العليا، ووضع مقترحات وسياسات حول المكافآت المقدمة لهم، على أن تستند إجراءات التقييم على معايير KPIs، وتشمل معايير التقييم على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:-
– يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تقييم المجلس ككل والإدارة التنفيذية أداء المؤسسات الأخرى المشابهة.
– الالتزام بحضور جلسات مجلس الإدارة واجتماعات الهيئة العامة والمشاركة الفاعلة في الاجتماعات.
– المبادرة والإبداع في طرح أفكار استثمارية وإدارية جديدة ومحايدة.
– حسن التعامل مع أعضاء المجلس ومع الإدارة التنفيذية.
– إنجاز المهام الموكلة للعضو.
– عدم إفشاء أسرار البنك.
– تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
– التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية والتشريعية وتلك المطبقة داخلياً في البنك.
– قبول النقد البناء.
٨. تحديد احتياجات البنك للإدارة التنفيذية العليا، والمؤهلات والخبرات المطلوبة لهم وخطة الإحلال.
٩. إجراء مراجعة سنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
١٠. تقييم دوري لأداء الإدارة التنفيذية العليا، وفقاً لمعايير محددة لقياس الأداء، تعرض على مجلس الإدارة، كما توصي مجلس الإدارة بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبتت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.

١١. إقرار هيكل الرواتب للعاملين في البنك، بما في ذلك تعويضات ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
١٢. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك، تتضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم بشكل يضمن تنافسية البنك ويتماشى مع المكافآت والرواتب المقدمة من المؤسسات المالية المماثلة العاملة في السوق.
١٣. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس (وتحديداً المستقلين منهم) عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، لذلك يتم تشجيع أعضاء المجلس على حضور الندوات والمناسبات، التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
١٤. الاجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام، للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعيين والتقييم وسياسة منح المكافآت والرواتب وسياسة التدريب والتأهيل المستمر، بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والاحتفاظ بهم.

لجنة إدارة المخاطر :
تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.
تتألف اللجنة من السادة:

السيدة هانيا محمد قحطان العيطة	رئيساً
السيد محمد أبو الهدى اللحام	عضو
السيد اسامة السكري	عضو

هذا واجتمعت اللجنة ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠، وتم الاجتماع ٤ مرات مع مسؤولي دائرة المخاطر . علماً بأن السيد عمار البردان قد استقال من عضويه مجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٣ و تم بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٠ اعادة تشكيل لجنة التدقيق ولكن بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣ تمت استقالة السيد اسامة السكري دون تغيير على عضويه باقي السادة في اللجنه .

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :
١. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
٢. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة)، وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
٣. مراقبة التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
٤. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
٥. العمل بشكل متواصل مع دائرة إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي.
٦. التأكد من متابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم رفعها من قبل إدارة المخاطر.
٧. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
٨. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
٩. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
١٠. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
١١. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
١٢. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

لجنة مجلس الإدارة :
تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.
تتألف اللجنة من السادة :

السيد صالح رجب حماد	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد أسعد نزار هارون	عضو
السيدة ديانا طريف الأخرس	عضو
السيدة هانيا محمد قحطان العيطة	عضو
السيد أسامة سميح السكري	عضو

هذا واجتمعت اللجنة ٦ مرات خلال عام ٢٠٢٠.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :
١. الموافقة على المعاملات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة التنفيذية العليا والمدير العام وصلاحيات رئيس المجلس.
٢. دراسة السياسات والأنظمة والإجراءات والقرارات والخطط المقدمة من الإدارة التنفيذية، والتي تتطلب حسب تعليمات السلطات الرقابية والنظام الداخلي للبنك الحصول على موافقة مجلس الإدارة.
وتمارس اللجنة مهامها وفق نظام الصلاحيات الخاص بالبنك.

أمانة سر المجلس :
تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك وللمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة، وبناءً عليه ولأهمية دور أمين سر المجلس، ونظراً لما تقتضيه المرحلة من متطلبات لتطبيق وترسيخ وتعزيز الحوكمة، فقد تم تعيين السيدة ربى حسين أمين سر للمجلس، وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحوكمة.

تعارض المصالح :
أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحوكمة للبنك، بأن على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح، والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي، أو في حال وجود أي مستجدات تتطلب ذلك.

– المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)
يقوم مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الإستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي، وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية، والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

– المحور الثالث (البيئة الرقابية)
يقوم مجلس الإدارة بمسؤولياته، بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية، وذلك بهدف التحقق مما يلي:
– فعالية وكفاءة العمليات.
– مصداقية التقارير المالية.
– التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس على وجود إطار عام للرقابة الداخلية، يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه، واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها، وضمن الإطار التالي :

١– التدقيق الداخلي
إن وجود إدارة تدقيق داخلي تعمل بفعالية وكفاءة، يسهم بشكل أساسي في خلق مناخ الانضباط، وتعزيز وتدعيم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر.

ومن هنا يولي مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ودائرة التدقيق الداخلي عناية خاصة من حيث:
١. تعيين مدير التدقيق الداخلي بناءً على توصية من لجنة التدقيق.
٢. تدعيم الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة.
٣. توفير الموارد المالية الكافية لعمل الدائرة والتحقق من حصولها على رواتب ومكافآت تضمن نشاطها والمحافظة على الكوادر المؤهلة فيها.
٤. توفير مستلزمات العمل المطلوبة لإنجاز مهامها بشكل كامل مثل أنظمة الحاسوب وغيرها وتوفير التدريب والتأهيل المستمر للعاملين فيها.
٥. التأكد أن لدى الدائرة صلاحيات كاملة تمكنها من أداء عملها بشكل فعّال وباستقلالية عملها عن الأنشطة الخاضعة للتدقيق، وضمان عدم وجود معيقات أو بنود أو معلومات غير مسموح لها الإطلاع عليها والتحقق من حرية الحركة لديها والاتصال بأي موظف داخل البنك.
٦. التحقق من عدم وجود تضارب أو ازدواج في المسؤوليات أو المصالح لدى موظفي الدائرة وعدم إسناد أي مهام تنفيذية لهم.
٧. تعتبر الدائرة مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي، كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن وجود أي تضارب قائم أو محتمل في المصالح.
٨. للدائرة الحق في إعداد تقاريرها دون تدخل خارجي ومناقشة تلك التقارير مع الوحدات والدوائر التي تم تدقيقها.
٩. مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك والتحقق من دقتها وتوثيقها، ومراجعة الامتثال لسياسات البنك الداخلية وإجراءات العمل المنصوص عليها، إضافة إلى الامتثال للمعايير الدولية المتعارف عليها والتعليمات والتشريعات النافذة الصادرة عن السلطات المختصة.
١٠. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق حسب الأصول وتشمل كافة أنشطة ووحدات العمل في البنك، بالاعتماد على درجة المخاطر المرتبطة بتلك الوحدات والأنشطة.
١١. مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بشكل دوري وبحيث يكون سنوياً على الأكثر، بهدف تحديد مواطن الضعف والعمل على تجنبها.
١٢. متابعة الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي، والتأكد من بذل الجهد اللازم لحلها، وعدم تكرارها.
١٣. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى العملاء والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، ورفع تقارير بها.
١٤. الاحتفاظ بتقارير التدقيق وأوراق العمل لمدة تتفق مع التعليمات السارية، وبشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة لإطلاع السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
١٥. تتعزز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال:
– إدراك مجلس الإدارة والإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي، وإيصال وتوضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف.
– الاستفادة، بالطريقة الملائمة وفي التوقيت المناسب، من نتائج عمل التدقيق الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة.
– ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
– إشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي والتوصية بشأنها.
– الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٢٣/م ن/ب٤ وتعديلاته، الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف، فيما يتعلق بالأمور التالية :
– نطاق وأهداف ومهمات وظيفة التدقيق الداخلي.
– استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.
– نظام التدقيق.
– نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي.
– الكفاءة المهنية.
– مجال التدقيق.
– إجراءات التدقيق الداخلي.
– مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي.
– لجنة التدقيق الداخلي.
– الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية.
هذا ويقوم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بالتأكد من توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق، ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter)، ومن ثم اعتماد الميثاق من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

٢- التدقيق الخارجي
أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات، وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة، ويراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها، ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

٣- إدارة المخاطر
ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها، يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر، بهدف الموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

لدى البنك دائرة مستقلة لإدارة المخاطر، ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

١. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:-
- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
- توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

٢. تقوم بعض اللجان والدوائر والأقسام مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ودائرة الخزينة وقسم مخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

٣. تضمين التقرير السنوي للبنك معلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

٤. المراجعة الدورية لسياسات المخاطر المختلفة بشكل دوري (سنوي) أو كلما اقتضت الحاجة لذلك.

٥. الالتزام بقرارات مجلس النقد والتسليف سيما القرارات (٧٤- ٩٣- ١٠٠- ١٠٦- ١٠٧-٢٥٣- ٣٩٠ م ن ب٤) وتعديلاتها، الخاصة بإدارة المخاطر

٤- مراقبة الالتزام
انطلاقاً من حرص بنك الأردن- سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية، واصل البنك الالتزام بمتطلبات السلطات الرقابية، مع الأخذ بالاعتبار الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي بسبب تأثير الأزمة، وقد قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد، وذلك من خلال إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على تعاملات العملاء، مع الاستمرار بالالتزام بقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.
ويعمل البنك على الالتزام بدليل الحوكمة ويقوم بمراجعته وتطويره وتعديله كلما اقتضت الحاجة.
ولدى البنك إدارة مستقلة لمراقبة الالتزام، ترفع تقاريرها لمجلس الإدارة مباشرة، وفيما يلي الإطار العام لعمل مديرية مراقبة الالتزام:
١. إعداد سياسات وإجراءات مراقبة الالتزام وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة في السنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
٢. التأكد من مدى التزام المصرف بسياسات وإجراءات الامتثال، بما يضمن التزامه بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
٣. إعداد منهجية فاعلة لضمان التزام البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة مراقبة الالتزام وتعميمها داخل البنك.
٤. رفع التقارير الدورية (ربع السنوية) حول نتائج أعمالها، إلى مجلس إدارة البنك مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية.
٥. وضع سياسات وإجراءات للحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك.

٥ - التقارير المالية
تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:
١. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
٢. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
٣. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
٤. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

٦- السلوك المهني
لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني، تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم، وتتولى دائرة الامتثال تطوير هذا الدليل، والتحقق من مدى الالتزام به.

- المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)
يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية، شريطة أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين المنصوص عليه بالقوانين ذات العلاقة، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كذلك يعمل على تزويد المساهمين بما يلي:-
- نسخة من التقرير السنوي.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم بالإطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين، وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

– المحور الخامس (الإفصاح والشفافية)

تنطوي الحوكمة لبنك الأردن– سورية على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل بالاستقامة والأمانة، و الموضوعية والمسائلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك، والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع، والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة، لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وأنشطته ومخاطره، وإدارة هذه المخاطر، خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات، من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناء عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحوكمة للبنك ومدى الالتزام به.

الإفصاح والشفافية

استناداً إلى تعميم مصرف سورية المركزي رقم ١/٠/٥٢٩ تاريخ ٢٠١٤/٦/٥، بخصوص التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية، وتتبع إدارياً لمديرية مراقبة الالتزام هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

١. تعليمات الجهات الرقابية المتمثلة بمصرف سورية المركزي.
٢. سياسات وإجراءات عمل وحدة شكاوي العملاء المعتمدة والمعممة على كافة موظفي البنك.
٣. توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
– الاتصال الهاتفي من خلال رقم خدمة شكاوي العملاء ٠١١-٤٠٠٠٢٢٩.
– البريد الإلكتروني: complaints@bankofjordansyria.com
– صندوق الشكاوي والاقتراحات في الفروع.
– البريد العادي (صندوق البريد الخاص ببنك الأردن – سورية) ٨٠٥٨ دمشق– سورية.
– استقبال العملاء بشكل مباشر من قبل فروع البنك، أو من قبل وحدة شكاوي العملاء.
– موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) .
– إضافة للشكاوي الواردة من خلال الجهات الرقابية مثل مصرف سورية المركزي
٤. اعتماد الإجراءات اللازمة في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء والرد على استفساراتهم ضمن المدة المحددة.
٥. دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها.
٦. التواصل مع العميل المشتكي بالتنسيق مع الدوائر المعنية، واستبيان مدى رضاه عن معالجة الشكوى.
٧. تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية، تتضمن ملخصاً لكافة الشكاوى وتصنيفها والإجراءات المتّخذة في سبيل الحد من تكرارها.
٨. وفيما يلي إحصائية بالشكاوى المقدمة إلى البنك من العملاء خلال عام ٢٠٢٠ عبر مختلف القنوات المتاحة موزعة وفقاً لخدمات الفروع، خدمات الدوائر، العاملين لدى البنك، الموجودات الثابتة

خدمات الفروع	خدمات الدوائر	العاملين	الموجودات الثابتة	المجموع
٤	٢	١	لايوجد	٧

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:
– إعطاء الشكاوي أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
– دراسة وتحليل الشكاوي والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد من قبل مصرف سورية المركزي بخمسة أيام عمل.
– التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوي مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي :
• تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
• اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
• تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل، المنتجات، مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
• تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

كما تم تأسيس وحدة جودة الخدمة تتبع لدائرة الخدمات المصرفية للأفراد، حيث تقوم بجمع الاستبيانات بشكل دوري حول رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من قبل البنك، ويتم التواصل مع العملاء في حالات عدم الرضى عن بعض الخدمات، واعداد تقارير بهذه الحالات، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الخدمات المقدمة.

شبكة فروع بنك الأردن– سورية

الإدارات

الإدارة العامة دمشق
ساحة السبع بحرات
هاتف ٠١١٢٢٩٠٠٠٠٠ – فاكس ٠١١٢٣١٧٢٦٧
ص.ب ٨٠٥٨ دمشق – سورية

إدارة العمليات المركزية دمشق – أوتوستراد صحنايا
هاتف ٠١١٢٢٩٠٠٠٠٠ – فاكس ٠١١٦٣٥٥٥١٤

دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية دمشق – أبو رمانة
هاتف ٠١١٢٢٩٠٠٠٠٠ – فاكس ٠١١٣٣٢٨٣٣١ – موبايل ٠٩٨٨٨٨٠٨١٨

الفروع

فروع محافظة دمشق وريفها
فرع شارع بغداد – ساحة السبع بحرات
هاتف ٠١١٢٢٩٠٠١٠٠ – فاكس – ٠١١٢٣١٧٧٣٠
فرع أبو رمانة – ساحة الجامعة العربية
هاتف ٠١١٣٣٥٤٥٠٠ – فاكس ٠١١٣٣٥٤٥٠٦
فرع العباسيين – ساحة العباسيين
هاتف ٠١١٤٤٣٨٢٦١ – فاكس ٠١١٤٤٣٨٢٦٧
فرع جرمانا – ساحة الرئيس
هاتف ٠١١ ٥٦٩٤٨٦٨ – فاكس ٠١١٥٦٩٤٨٦٩
فرع صحنايا – أوتستراد درعا
هاتف ٠١١٢٢٩٠٠٠٠٠ – فاكس ٠١١٦٣٥٥٥١٤
فرع حرستا (مغلق) – مقابل مديرية الخدمات

فروع محافظة حلب
فرع شارع فيصل – شارع الملك فيصل
هاتف ٠٢١٢٢٢٨٠٧١ – فاكس ٠٢١٢٢٢٨٠٧١
فرع البارون تم إغلاقه في ٢٠١٩/٨/٦ – مقابل سينما أوغاريت
هاتف ٠٢١٢١٢٦٩٩٦ – فاكس ٠٢١٢١٢٥٩٨٥
فرع العزيزية – الزهراء – شارع السينما
هاتف ٠٢١٢١٢٢٦٩٧ – فاكس ٠٢١٢١٢٥٦٧٢
فرع الحمدانية (مغلق) – فندق المارتيني

فروع محافظة حمص
فرع حمص – شارع أبو تمام – دوار ٩٤
هاتف ٠٣١٢٢٢٠٦٠٣ – فاكس ٦٠٣١٢٢٢٢٣٠

فروع محافظة اللاذقية
فرع الكورنيش – شارع الكورنيش الغربي
هاتف ٠٤١٢٥٥٧٦٢٣ – فاكس ٠٤١٢٥٥٦٧٦٨

فروع محافظة طرطوس
فرع طرطوس – شارع الثورة
هاتف ٠٤٣ ٢٣١٣٧٣٣ – فاكس ٠٤٣ ٢٣١٣٧٩٣

فروع محافظة السويداء
فرع السويداء – طريق قنوات
هاتف ٠١٦ ٣٢٤١٨٨ – فاكس ٠١٦ ٣٢٤٢٨٨

مراكز تنمية الأعمال

مراكز الجنوب
دمشق – ساحة السبع بحرات
هاتف ٠١١٢٢٩٠٠٢٣١ –فاكس ٠١١٢٣١٧٢٦٧
ريف دمشق (مغلق) – أوتستراد درعا

مركز الساحل
اللاذقية – شارع الكورنيش الغربي
هاتف ٠٤١٢٥٥٧٦٢٣ – فاكس ٠٤١٢٥٥٦٧٦٨

مركز الشمال
حلب – شارع الملك فيصل
هاتف ٠٢١٢٢٢٨٠٧١ – فاكس ٠٢١٢٢٢٨٠٧١

مركز الوسط
حمص – شارع أبو تمام – دوار الحزب
هاتف ٠٣١٢٢٢٠٦٠٣ – فاكس ٦٠٣١٢٢٢٢٣٠